المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين



تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـول

◂ الجزء الثاني من مشروع قانون المالية لسنة 2023

◂ مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2023 لـ :

- البلاط الملكي؛
- رئاسة الحكومة؛
- مجلس النواب؛
- مجلس المستشارين؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

رئيس اللجنة
السيد مولاي مسعود أكناو

مقرر اللجنة
السيد عابد بادل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2021 – 2027
السنة التشريعية 2022 – 2023
دورة أكتوبر 2022

محتوى الفهرس

- **الجزء الثاني من مشروع قانون المالية**:

*التقديم العام؛

*دراسة مواد الجزء الثاني من مشروع القانون المالي رقم 50.22 للسنة المالية 2023؛

*التعديلات المقترحة على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023؛

  - **الحكومة**
  - **الفريق الحركـــــــي**
  - **فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب**
  - **مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل**

*جدول التصويت على مواد الجزء الثاني وعلى مشروع قانون المالية رقم 50.22 برسم السنة المالية 2023؛

*ورقة إثبات حضور السادة المستشارين.

- **مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2023:**

*التقديم العام لمشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2023؛

*تقارير مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية2023.

الجزء الثاني

من مشروع قانون المالية لسنة 2023

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين



تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـــول

مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023

الجزء الثاني

رئيس اللجنة السيد مولاي مسعود اكناو	مقرر اللجنة السيد عابد بادل

الأمانة العامة مديرية التشريع والمراقبة قسم اللجان مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	الولاية التشريعية 2021-2027 السنة التشريعية 2022-2023 دورة أكتوبر 2022

الجزء الثاني من مشروع قانون المالية.

*التقديم العام؛

*دراسة مواد الجزء الثاني من مشروع القانون المالي رقم 50.22 للسنة المالية 2023؛

*التعديلات المقترحة على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023؛

*جدول التصويت على مواد الجزء الثاني وعلى مشروع قانون المالية رقم 50.22 برسم السنة المالية 2023؛

*ورقة إثبات حضور السادة المستشارين.

التقديم العام

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمناسبة دراستها للجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 .

تدارست اللجنة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية في اجتماعها المنعقد يوم 5 دجنبر 2022، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيدة وزيرة الإقتصاد والمالية.

وقد تمت الدراسة والبت في التعديلات المقدمة بشأن الجزء الثاني من مشروع القانون والبالغ عددها 7 تعديلات، مقدمة من طرف الحكومة، الفريق الحركي، الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حيث تم قبول تعديلين، فيما تم رفض تعديل واحد وسحب باقي التعديلات.

كما تم التصويت على مواد الجزء الثاني وفق النتيجة المتضمنة في الجدول المتعلق بالتصويت عليها ضمن محتويات هذا التقرير.

هذا، وقد تم التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية كما تم تعديله بالنتيجة التالية:

المو افقون : 13

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: 4

كما صوتت اللجنة على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023، برمته معدلا، وفق النتيجة التالية:

الموافقون : 14

المعارضون: 3

الممتنعون: 1

مقرر اللجنة:

عابد بادل

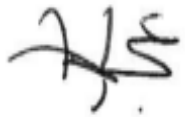

دراسة مواد الجزء الثاني
من مشروع القانون المالي رقم 50.22 للسنة المالية 2023

الجزء الثاني

وسائل المصالح

النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة

I.- الميزانية العامة

المادة 45:

تقديم:

تتعلق هذه المادة بتحديد مبلغ الاعتمادات المفتوحة فيما يخص نفقات التسيير من الميزانية العامة.

وقد تم تعديل الجدول "ب" الملحق بهذه المادة بمجلس النواب، وذلك بفتح اعتمادات نفقات التسيير لفائدة هذه الهيئة التي كانت مدرجة ضمن الاعتمادات المخصصة لرئيس الحكومة. تبعا لدخول القانون رقم 46.19 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها حيز التنفيذ بعد تعيين اعضائها من طرف صاحب الجلالة نصره الله.

بدون نقاش

المادة 46

تقديم

ترمي هذه المادة إلى تحديد مبلغ اعتمادات الأداء ومبلغ اعتمادات الالتزام المتعلقة بنفقات الاستثمار من الميزانية العامة .

وقد تم تعديل الجدول "ج" الملحق بهذه المادة بمجلس النواب وذلك بفتح اعتمادات نفقات الاستثمار لفائدة هذه الهيئة التي كانت مدرجة ضمن الاعتمادات المخصصة لرئيس الحكومة. تبعا لدخول القانون رقم 46.19 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها حيز التنفيذ بعد تعيين اعضائها من طرف صاحب الجلالة نصره الله.

بدون نقاش

المادة 47

تقديم

تحدد هذه المادة مبلغ الاعتمادات المفتوحة فيما يخص نفقات الدين العمومي من الميزانية العامة. وتشتمل على النفقات المتعلقة بالفوائد والعمولات والنفقات المتعلقة باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل .

ملخص المناقشة

تمت الإشارة ان نفقات التسيير في تصاعد مستمر، حيث أصبحت تعادل نفقات الاستثمار.

جواب الحكومة:

أوضح أن الارتفاع الملحوظ في نفقات التسيير لهذه السنة راجع بالأساس الى ارتفاع كتلة الأجور من خلال أجرأة مخرجات الحوار الاجتماعي مع بعض القطاعات الوزارية، بالإضافة الى تصفية ترقية بعض الموظفين العموميين.

II.- ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

المادة 48

تقديم

ترمي هذه المادة إلى تحديد مبلغ الاعتمادات المتعلقة بنفقات الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة .

بدون نقاش

المادة 49

تقديم

ترمي هذه المادة إلى تحديد مبلغ اعتمادات الأداء واعتمادات الالتزام المتعلقة بنفقات الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة .

بدون نقاش

III .– الحسابات الخصوصية للخزينة

المادة50

تقديم

تحدد هذه المادة الاعتمادات المتعلقة بنفقات الحسابات الخصوصية للخزينة.

بدون نقاش

التعديلات المقترحة على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023

المادة 45 الجدول – ب –	تعديلات الحكومة	التعديل رقم 9

المـادة كما وردت في المشروع	التعديل	تبرير التعديل

الجزء الثاني

وسائل المصالح

النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة

المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة

I.– الميزانية العامة

المادة 45

يحدد ..... درهم

وتوزع ..... في الجدول "ب" الملحق بقانون المالية هذا.

الجدول - ب -

(المادة 45)

الباب الأول

التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة

فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2023

(بالدرهم)

الفصول	القطاعات الوزارية او المؤسسات	2023 الاعتمادات لسنة
.....	.....	.....
.....	.....	.....
	النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	
1.2.1.4.0.36.000	النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	2.200.000.000
.....	.....	.....
.....	.....	.....
	الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	
1.2.1.1.0.55.000	. الموظفون والأعوان	26.000.000
1.2.1.2.0.55.000	. المعدات والنفقات المختلفة	.....
	مجموع نفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة	.....

الجزء الثاني

وسائل المصالح

النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة

المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة

I.– الميزانية العامة

المادة 45

يحدد ..... درهم .

وتوزع ..... في الجدول "ب" الملحق بقانون المالية هذا.

الجدول - ب -

(المادة 45)

الباب الأول

التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة

فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2023

(بالدرهم)

الفصول	القطاعات الوزارية او المؤسسات	2023 الاعتمادات لسنة
.....	.....	.....
.....	.....	.....
	النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	
1.2.1.4.0.36.000	النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	2.156.000.000
.....	.....	.....
.....	.....	.....
	الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	
1.2.1.1.0.55.000	. الموظفون والأعوان	70.000.000
1.2.1.2.0.55.000	. المعدات والنفقات المختلفة	.....
	مجموع نفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة	.....

يهدف هذا التعديل إلى تغيير الجدول –ب– المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة وذلك بالرفع من نفقات الموظفين المخصصة للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بإضافة 44 مليون درهم تم تحويلها من النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية وذلك لتمكين هذه الهيئة من النهوض بمهامها الدستورية، بعد تعيين اعضائها من طرف صاحب الجلالة نصره الله ودخول القانون رقم 46.19 المتعلق بها حيز التنفيذ وتفعيلا لمقررات مجلسها المنعقد بتاريخ 13 نونبر 2022.

المادة 46 الجدول –ج–	تعديلات الحكومة	10 رقم التعديل
المـادة كما وردت في المشروع	التعديل	تبرير التعديل

46 المادة

يحدد ..... اعتمادات الأداء.

وتوزع ..... في الجدول "ج" الملحق بقانون المالية هذا.

الجدول –ج–

(المادة 46)

الباب الثاني

التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة

فيما يتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2023

(بالدرهم)

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء لسنة 2023	اعتمادات الالتزام لسنة 2024 وما يليها	المجموع
.....	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....
1.2.2.3.0.13.000	وزارة الاقتصاد والمالية–التكاليف المشتركة	33.861.000.000	-	33.861.000.000
.....	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....
1.2.2.2.0.55.000	الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	25.000.000	-	25.000.000
	مجموع نفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة	.....	.....	.....

46 المادة

يحدد ..... اعتمادات الأداء.

وتوزع ..... في الجدول "ج" الملحق بقانون المالية هذا.

الجدول –ج–

(المادة 46)

الباب الثاني

التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة

فيما يتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2023

(بالدرهم)

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء لسنة 2023	اعتمادات الالتزام لسنة 2024 وما يليها	المجموع
.....	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....
1.2.2.3.0.13.000	**وزارة الاقتصاد والمالية–التكاليف المشتركة**	**33.804.371.000**	-	**33.804.371.000**
.....	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....
1.2.2.2.0.55.000	**الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها**	**81.629.000**	-	**81.629.000**
	مجموع نفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة	.....	.....	.....

لنفس الأسباب السالفة الذكر، يهدف هذا التعديل إلى تغيير الجدول –ج– المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة وذلك بالرفع من اعتمادات الأداء الخاصة بنفقات الاستثمار المخصصة للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بإضافة 56,629 مليون درهم تم تحويلها من نفقات الاستثمار الخاصة بالتكاليف المشتركة.



التعديل رقم 34

نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة للسنة المالية 2023

الجدول – ز-

المادة 50

النص كما ورد في المشروع	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 50 3.2.0.0.1.00.002 الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها للتذكرة	**المادة 50** 3.2.0.0.1.00.002 الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها **1.000.000.000**	يهدف هذا التعديل إلى تزويد الصندوق الخاص بالنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها بالاعتمادات اللازمة لتطبيق مقتضيات المادة 47 من القانون الاطار المتعلق بمنضومة التربية والتكوين والبحث العلمي

التعديل رقم : 35

نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة للسنة المالية 2023

الجدول – ز-

المادة 50

النص كما ورد في المشروع	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 50 3.1.0.0.1.13.022 | صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي | 10.000.000.000	**المادة 50** 3.1.0.0.1.13.022 | صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي | **30.000.000.000**	يهدف هذا التعديل إلى الرفع من الاعتمادات المخصصة لصندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي بموارد كافية من اجل تنزيل الوعود التي أقرت الحكومة بتنزيلها سنة 2023 والمتمثلة في: - تعميم التغطية الصحية بكلفة تقدر ب 9.5 مليار درهم؛ - الرفع من التعويضات العائلية سنة 2023 بكلفة إجمالية تقدر ب 10 مليار درهم - تعميم دعم كرامة بكلفة إجمالية تبلغ 11 مليار درهم على أساس تعويض شهري ل 2.7 مليون مغربي بقيمة 500 درهم للفرد (حسب ماورد في الصفحة 27 من البرنامج الحكومي) الذي وعدت

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

		الحكومة بتنزيله دون انتظار استكمال ورش السجل الاجتماعي هذا دون احتساب باقي الوعود التي جاءت في البرنامج الحكومي والمتمثلة في زيادة 2000 درهم عن كل طفل ودعم 3 مليون أسرة بدعم لم تحدده الحكومة بعد.



التعديل رقم: 58

III-الحسابات الخصوصية للخزينة

المادة 50

النص الحالي	التعديل المقترح	تبرير التعديل
يحدد مبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2023 فيما يتعلق بنفقات الحسابات الخصوصية للخزينة بمائة وإحدى عشر مليارا وسبعمائة وستة وثمانين مليونا وستمائة وتسعة عشرة ألف درهم). 111.786.619.000(وتوزع الاعتمادات المذكورة على الأصناف والحسابات وفقا للبيانات الواردة في الجدول «ز» الملحق بقانون المالية هذا.	يحدد مبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2023فيما يتعلق بنفقات الحسابات الخصوصية للخزينة بمائة وإحدى **وعشرون مليارا وثماني مائة** وستة وثمانين مليونا وستمائة وتسعة عشرة ألف درهم). **121.886.619.000**(وتوزع الاعتمادات المذكورة على الأصناف والحسابات وفقا للبيانات الواردة في الجدول «ز» الملحق بقانون المالية هذا	يهدف هذا التعديل الى الملائمة مع التعديل المقترح على جدول التوازن أعلاه من نفس المادة 40.

التعديل رقم:-59

III-الحسابات الخصوصية للخزينة

المادة 50

الجدول "ز"

النص الحالي			التعديل المقترح			تبرير التعديل
3.1.0.0.1.12.001	الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	1 900 000 000	3.1.0.0.1.12.001	الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	~~1 9~~ **2 000 000 000**	يهدف هذا التعديل الى الملائمة مع التعديل المقترح على جدول التوازن أعلاه من نفس المادة 40
3.1.0.0.1.13.024	صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي	10 000 000 000	3.1.0.0.1.13.024	صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي	~~1~~**20 000 000 000**	

الجزء الثاني : وسائل المصالح

النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة

بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة

1-الميزانية العامة

التعديل 19

النص الأصلي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 45 يحدد مبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2023.....(271.139.576.000) درهم. وتوزع الاعتمادات.....بقانون المالية هذا.	**المادة 45** يحدد مبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2023.....(271.139.576.000) درهم. وتوزع الاعتمادات.....بقانون المالية هذا. **و يخصص مبلغ سبعة ملايير (7.000.000.000) درهم.كزيادة عامة في الأجور،أي بزيادة 1000 درهم صافية لكل موظف شهريا،وتخصص ملياري (2.000.000.000) درهم سنويا لإقرار الدرجة الجديدة.**	يرمي هذا التعديل إلى مواجهة الغلاء الفاحش الذي تعرفه بلادنا،ودعم القدرة الشرائية لفئات واسعة من المجتمع ودعم الطلب الداخلي خاصة المواد المصنعة محليا. ولتخفيف هذا الضغط على الفئات الهشة والمتوسطة نقترح هذه الزيادات من بند المعدات والنفقات المختلفة.

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
مجلس المستشارين

جدول التصويت على مواد الجزء الثاني وعلى مشروع قانون المالية رقم 50.22 برسم السنة المالية 2023

جدول التصويت على مواد الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023

المادة الاصلية	مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول / تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
				موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المادة 45	ورد بشأنها تعديل من طرف الحكومة (تعديل رقم 9)	-	-	الاجماع			مقبول	11	3	3
	ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (تعديل رقم 19)	غير مقبول	التشبث	5	11	لا أحد				
المادة 46	ورد بشأنها تعديل من طرف الحكومة (تعديل رقم 10)	-	-	الاجماع			مقبول	الاجماع		
المادة 47	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 48	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 49	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 50	ورد بشأنها تعديلان من طرف الفريق الحركي: (تعديل رقم 34)	-	السحب					الاجماع		
	(تعديل رقم 35)	-	السحب							
	ورد بشأنها تعديلان من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: (تعديل رقم 58)	-	السحب							
	(تعديل رقم 59)	-	السحب							

نتيجة التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية 50.22 للسنة المالية 2023 كما عدّل

الموافقون : 13 المعارضون: لا احد الممتنعون:4

نتيجة التصويت على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 برمته معدلا:

المو افقون : 14 المعارضون: 3 الممتنعون:1

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 5 دجنبر 2022 على الساعة الخامسة والنصف مساء

موضوع الاجتماع: البت في التعديلات والتصويت على الجزء الثاني وعلى مشروع القانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 برمته، وعلى مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص اللجنة.

الولاية التشريعية : 2021 -2027	الساعة : من 18:00 إلى 17:30	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 18
السنة التشريعية : 2021 - 2022	المدة الزمنية : 30 د	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : لا أحد
دورة أكتوبر 2022	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 18	عدد المعتذرين: لا أحد

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكناو	فريق الأصالة و المعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد رضى الحميني	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايذي	الفريق الاشتراكي	
النائب الخامس	السيد محمد عمور ي	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأميـــن	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقـــرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 5 دجنبر 2022 على الساعة

موضوع الاجتماع: البت في التعديلات والتصويت على الجزء الثاني وعلى مشروع القانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 برمته، وعلى مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص اللجنة.

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيدة فاطمة الحساني	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة و المعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
السيد سعيد شاكر	مجموعة العدالة الاجتماعية	
السيد خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين



تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـول

مشاريع الميزانيات الفرعية لـ:

- البلاط الملكي؛
- رئاسة الحكومة؛
- مجلس النواب؛
- مجلس المستشارين؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

رئيس اللجنة
السيد مولاي مسعود أكناو

مقرر اللجنة
السيد عابد بادل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2021 – 2027
السنة التشريعية 2022 – 2023
دورة أكتوبر 2022

مشاريع الميزانيات الفرعية
برسم السنة المالية 2023:

*التقديم العام لمشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2023؛

*تقارير مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية2023.

التقديم العام

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصها، وذلك برسم السنة المالية 2023.

وبهذه المناسبة، أريد أن أشيد بروح التجاوب الحاصل بين السيدات والسادة المستشارين من جهة، والسادة الوزراء والسيد المندوب السامي للتخطيط والسيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسيد رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها من جهة أخرى، أثناء دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية المذكورة، حيث كانت النقاشات على مستوى عال من المسؤولية.

ولا يخفى عليكم أن مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية أمام مجلسنا الموقر تتسم بطابع متميز، بالنظر إلى تركيبة المجلس التي تضم ذوي الخبرة والمعرفة في مجالات متعددة، من فاعلين إقتصاديين وإجتماعيين وممثلي الغرف المهنية ومنتخبي الجماعات المحلية والترابية، الأمر الذي يشكل لا محالة قيمة مضافة حقيقية في مجال توجيه السياسات العمومية في مختلف ميادين التنمية.

كما أتوجه بخالص الشكر للسيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وللسادة أعضاء مكتب اللجنة، وكافة السادة المستشارين الذين حضروا الاجتماعات، وتابعوا أشغالها باهتمام كبير، وساهموا بتدخلاتهم القيمة في تعميق الدراسة والنقاش حول مختلف المشاريع والبرامج الحكومية المعروضة على أنظار لجنتنا الموقرة، وأبانوا عن تفاعل ايجابي مع البرمجة المكثفة لكافة القطاعات الوزارية، وذلك بالموازاة مع الاجتماعات المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023، حيث قدموا مجموعة من الملاحظات والاقتراحات التي تعكس الرؤية البرلمانية على مستوى الحلول الناجعة للمشاكل القطاعية المطروحة.

كما أشكر بهذه المناسبة، جميع الطاقم الإداري للجنة على المجهودات التي بذلوها ويبذلونها من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تدارست اللجنة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصـــها في 8 اجتماعات، واستغرقت 20 ساعة عمل و30 دقيقة، وامتدت إلى ساعات متأخرة.

وأخيرا، توجـت المناقشات بالتصويت، في الاجتماع المنعقد يـوم 5 دجنبر 2022 على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص اللجنة، وفق جدول التصويت الآتي:

مشاريع الميزانيات الفرعية		نتيجة التصويت		
		الموافقون	المعارضون	الممتنعون
مشروع الميزانية الفرعية للبـــلاط الملـــــكي		الاجماع		
مشروع الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة	ميزانية التسيير	الاجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب	ميزانية التسيير	الاجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين	ميزانية التسيير	الاجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد و المالية	ميزانية التسيير	12	4	1
	ميزانية الاستثمار	13	3	1
	الميزانية برمتها	13	3	1
مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية	ميزانية التسيير	16	1	0
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط	ميزانية التسيير	الاجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	ميزانية التسيير	الاجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
مشروع الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	ميزانية التسيير	الاجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			

مقرر اللجنة

عابد بادل

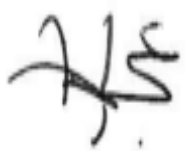

تقارير مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية2023

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين



تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة للبلاط الملكي

برسم السنة المالية 2023

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2022 – 2023

دورة أكتوبر 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير المنجز من لدن لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي برسم السنة المالية 2023.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 23 نونبر 2022، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان الذي قدم عرضا استعرض فيه البنود والأرقام المتعلقة بالاعتمادات المخصصة لهذه الميزانية، والتي تم توزيعها على الشكل التالي:

-**القوائم المدنية: 26 292 000** درهم
- **مخصصات السيادة: 517 164 000** درهم.
- البلاط الملكي: **2.091.440.000** درهم
  * باب الموظفين: **577 257 000** درهم.
  * باب المعدات والنفقات المختلفة: **1 514 183 000** درهم.

وقد تم تضمين نتيجة التصويت على هذه الميزانية بجدول التصويتات في الوثيقة التقديمية لمجموعة التقارير المتعلقة بالميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة.

عرض السيد الوزير

باسم الله الرحمان الرحيم وصلى وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه

يشرفني عظيم الشرف ان أتقدم امام لجنتكم الموقرة لأعرض على انظاركم مشروع ميزانية جلالة الملك والبلاط الملكي برسم السنة المالية 2023، التي ظلت تقريبا في نفس مستوى سنة 2022، إذ لم تتجاوز الزيادة فيها مبلغ واحد وثلاثين مليونا ومائة وستة وثلاثين ألف درهم (31.136,000)، ستة وعشرون مليونا ومائة وستة وثلاثون ألف درهم (26.136.000) لباب الموظفين لمواجهة التوظيفات الجديدة من جهة، وترقيات الأطر والموظفين من جهة أخرى، وكذا باب المعدات والنفقات المختلفة الذي عرف ارتفاعا بمبلغ خمسة ملايين درهم (5.000.000).

وقد تم توزيع الاعتمادات على الشكل التالي:

-القوائم المدنية: 000 292 26 درهم

- مخصصات السيادة: 000 164 517 درهم.

- **البلاط الملكي:** 2.091.440.000 درهم

* باب الموظفين: 000 257 577 درهم.

* باب المعدات والنفقات المختلفة: 000 183 514 1 درهم.

حفظ الله سيدنا المنصور بالله، وأطال عمر جلالته للمكرمات الصالحات، وأقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن، وشد عضده بشقيقه صاحب السمو الملكي الأمير المولى الرشيد، وبسائر أفراد اسرته الملكية الشريفة، إنه سبحانه وتعالى سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وتعالى وبركاته.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة لمصالح رئاسة الحكومة

برسم السنة المالية 2023

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2022 – 2023

دورة أكتوبر 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمام أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2023.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 23 نونبر 2022، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وفي كلمته بالنيابة عن رئيس الحكومة لتقديم مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2023، أفاد في بدايتها أن الحكومة ستعمل وفق التوجيهات الملكية السامية على تكثيف جهودها من خلال ترشيد النفقات العمومية وعقلنتها، والحرص على التقليص التدريجي للعجز الذي تعرفه الميزانية العامة، وتعزيز التوازن المالي لمواصلة الأوراش التنموية، موضحا أن مجموع الاعتمادات التي رصدت لرئاسة الحكومة والهيئات والمؤسسات المسجلة بميزانيتها عرف زيادة مبلغ أربعة وتسعين مليونا وأربعمائة وسبعة وثمانين ألف درهم (94.487.000) عن السنة المالية لسنة 2022، وكذلك زيادة في مبلغ الاعتماد المرصود لباب الموظفين بزيادة أربعة وعشرين مليونا وثمانمائة واثنين وعشرين ألف درهم (24822.000).

وأكد السيد الوزير المنتدب أن ميزانية **التسيير** لا تخص مصالح رئاسة الحكومة وحدها، بل تتضمن الاعتمادات المخولة لبعض الهيئات الدستورية أو التابعة المسجلة في ميزانيتها وهي:

- الهيئات الدستورية؛

- الهيئات التابعة؛
- مؤسسات وهيئات أخرى.

وأضاف السيد الوزير المنتدب أن باب المعدات والنفقات المختلفة يتضمن بنداً خاصاً بتأمين الموظفين والشخصيات المأذون لها في ركوب الطائرة بمناسبة مهام رسمية، وبنداً آخر لإعانة تسيير للاتحاد الوطني للنساء المغربيات، وكذلك البند المتعلق بالإعانة التي ترصد سنويا للمنظمات النقابية.

وأشار السيد الوزير المنتدب إلى أن الاعتمادات التي عرفتها ميزانية **الاستثمار** للسنة المالية 2023 موزعة على: صندوق محاربة آثار الكوارث الطبيعية؛ وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بشمال المملكة، والأقاليم الجنوبية، والجهة شرقية؛ المدرسة الوطنية العليا للإدارة؛ الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي؛ الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء؛ اللجنة لوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والحق في الحصول على المعلومة؛ الهيئة الوطنية للمعلومات المالية؛ الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

وخلص السيد الوزير المنتدب أن اعتمادات الاستثمار المرصودة لرئاسة الحكومة لا تتجاوز مليونين وخمسمائة ألف درهم(2.500.00)، وأن معطيات مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئيس الحكومة برسم السنة المالية 2023، هي مجرد ميزانية تسيير وتدبير هذه المصالح.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض مناقشتهم لمشروع الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة، نوه السادة المستشارون بالدور الكبير للسيد رئيس الحكومة عبر تواجده بشكل مباشر في مختلف الملفات وكذا بالأدوار المهمة التي قامت بها رئاسة الحكومة خلال السنة

ونصف من التدبير الحكومي، سواء على مستوى تنزيل مضامين الخطب الملكية السامية أو على مستوى النموذج التنموي الجديد والوقوف على الأوراش التنموية، كتنزيل الورش المتعلق بالحماية الاجتماعية وإصلاح المنظومة الصحية، بالإضافة إلى توسيع الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، ليشمل الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية "راميد"، فضلا عن مباشرة الحكومة للحوار الاجتماعي بقطاع الصحة، وبقطاع التعليم العالي والابتكار، وكذا بقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، كما تمت الإشادة بوفاء الحكومة بالتزاماتها في إطار الحوار الاجتماعي من خلال مأسسته وإقرار انتظاميته كل ستة أشهر، الشيء الذي يعبر عن الإرادة القوية لدى الحكومة من أجل تكريس آلية الحوار الاجتماعي واعتماد المقاربة التشاركية.

كما أشاد المتدخلون بتنزيل الحكومة للتوجيهات الملكية السامية فيما يخص الميثاق الجديد للاستثمار والذي سيعطي دفعة ملموسة على مستوى جاذبية الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، بالإضافة إلى تنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، فضلا عن قيام الحكومة باسترداد 100 في المائة من متأخرات الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمقاولات، أي ما يعادل 13 مليار درهم من المستحقات.

كما نوه السادة المستشارون بأداء السيد رئيس الحكومة في فحص المشاريع التي تدرسها لجنة الاستثمارات، والحفاظ على الوتيرة المنتظمة لعقد الاجتماعات، كما تمت الإشادة بحضوره المتميز سواء داخل المؤسسات الدستورية واللقاءات الوطنية وفي المحافل الدولية، وكذا متابعته عن قرب لتدبير حرائق الغابات التي شهدتها البلاد، فيما تمت الدعوة في هذا الإطار إلى الرفع من الميزانية المخصصة للكوارث الطبيعية وضرورة إشراك الجهات.

هذا، وقد أشار العديد من المستشارين إلى أن الميزانية المخصصة لرئاسة الحكومة ضئيلة بالنظر إلى الأدوار والمهام التي تضطلع بها، مطالبين

بضرورة فصل ميزانية مصالح رئاسة الحكومة عن الهيئات الدستورية أو التابعة المسجلة في ميزانيتها في إطار تنزيل الحكامة الجيدة وفي أفق اعتماد القانون التنظيمي للمالية الجديد، كما تمت الدعوة إلى مراقبة وتقييم التقارير التي تنجزها في إطار المهام الموكولة إليها.

وفي نفس الإطار، تمت الإشادة بقرارات الحكومة فيما يخص دعم صندوق المقاصة والذي سيبلغ 38 مليار درهم.

وبخصوص المرصد الوطني للتنمية البشرية الذي تم إحداثه سنة 2006 في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، دعا بعض المتدخلين إلى ضرورة إعادة هيكلته، بالإضافة للمطالبة بإعادة النظر في اختصاصات مجلس الجالية المغربية بالخارج، وكذا المطالبة برفع الميزانية المخصصة لجامعة الأخوين.

ومن جانب آخر، اعتبر أحد المتدخلين أن المجهودات التي تم بذلها فيما يخص ملف الحوار الاجتماعي لم تمكن من تحقيق السلم الاجتماعي، داعيا إلى ضرورة قبول التعديلات المقدمة في إطار مناقشة مشروع قانون المالية.

كما تمت المطالبة بإصلاح منظومة الانتخابات المهنية وتنزيل القانون المتعلق بالنقابات وقانون الإضراب، فضلا عن الدعوة للحد من التضييق على النقابات لتفادي فرض الجمود عن العمل النقابي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه على مداخلات السادة المستشارون، أكد السيد الوزير المنتدب على الأهداف الأساسية التي سطرتها الحكومة منذ تعيينها، والتي تتمثل في كسب الثقة المولوية وثقة المواطنين وفق برنامج تعاقدي يخص قطاع الصحة والتعليم والشغل، بالإضافة إلى تنزيل البرنامج الحكومي الذي

تمت المصادقة عليه، مشيرا إلى السياق الصعب الذي واجهته الحكومة في ظل أزمة الجفاف غير المسبوق بالإضافة إلى موجة ارتفاع الأسعار العالمية، وعلى الرغم من ذلك اختارت الحكومة تنزيل ورش الاستثمار والحفاظ على التوازنات المالية والماكرو اقتصادية وعدم التبعية لصندوق النقد الدولي، كما أشاد بعدم لجوء الحكومة لقانون مالية تعديلي، وفيما يخص صندوق المقاصة أشار إلى ضرورة توجيهه للفئات المستهدفة عبر تفعيل السجل الاجتماعي.

وبخصوص ورش الحماية الاجتماعية، أكد على تحقيقه لتكافؤ الفرص عبر الاستفادة من نفس سلة العلاجات لكل المواطنين على حد سواء وكذا التعويضات العائلية.

كما ذكر السيد الوزير المنتدب بالدور المحوري الذي يلعبه رئيس الحكومة في الإشراف على السياسات العمومية ومتابعته لكافة البرامج، مشيرا إلى الدعم الذي تم تخصيصه لمهنيي قطاع النقل وكذا دعم المكتب الوطني للماء والكهرباء.

هذا، وقد استحضر السيد الوزير عمل الحكومة في ظل الأزمات بفضل وجود الإرادة السياسية، مشيدا بما حققته فيما يتعلق بورش الحماية الاجتماعية.

عرض السيد الوزير المنتدب
لدى رئيس الحكومة،
المكلف بالعلاقات مع البرلمان

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

سعيد بأن أحضر اجتماع لجنتكم الموقرة، نيابة عن السيد رئيس الحكومة، لتقديم مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2023 .

وبداية، أبلغكم تحيات السيد رئيس الحكومة وتمنياته الطيبة في أن يوفقنا الله في كافة أعمالنا وأعمالكم، وأن يلهمنا الوسائل الكفيلة بتحقيق تطلعاتنا الطموحة وبلوغ الأهداف المسطرة التي تعيننا على السير في الطريق السليم وفق التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

إن الحكومة ستعمل، وفق التوجيهات الملكية السامية، على تكثيف جهودها الرامية إلى توطيد المسار الذي لزمته منذ تولها، وذلك بترشيد النفقات العمومية وعقلنتها والحرص على التقليص التدريجي للعجز الذي تعرفه الميزانية العامة، وتعزيز التوازن المالي لمواصلة الأوراش التنموية.

وفي هذا النطاق، فإن الاعتمادات التي رصدت لرئاسة الحكومة برسم السنة المالية المقبلة 2023، تسير في المنحى العام لمختلف الميزانيات الفرعية.

وبالرجوع إلى الأرقام، فإن مجموع الاعتمادات التي رصدت لرئاسة الحكومة والهيئات والمؤسسات المسجلة بميزانيتها، بلغ ملياراً وستمائة وأحد عشر مليوناً وستمائة وتسعين ألف درهم (1.611.690.000)، بزيادة مبلغ أربعة وتسعين مليوناً وأربعمائة وسبعة وثمانين ألف درهم (94.487.000).

ويبلغ الاعتماد المرصود لميزانية التسيير تسعمائة وأحد عشر مليوناً وثلاثمائة وتسعين ألف درهم (911.390.000). ويتوزع هذا الاعتماد بين باب المعدات والنفقات المختلفة بمبلغ سبعمائة وأربعة وأربعين مليوناً وسبعمائة ألف درهم (744.700.000)، في حين يبلغ الاعتماد المرصود لباب الموظفين مائة وستة وستين مليوناً وستمائة وتسعين ألف درهم (166.690.000) بزيادة لا تتجاوز مبلغ أربعة وعشرين مليوناً وثمانمائة واثنين وعشرين ألف

./.

Scanné avec CamScanner

درهم (24.822.000)، لمواجهة الترقيات العادية للأطر والموظفين من جهة، ولمواجهة النفقات المتعلقة بالمناصب المالية المحدثة، والتي تبلغ تسعين منصباً، تخصص خمسون منها (50) للفوج الجديد من الطلبة الذين سيلتحقون بالمدرسة الوطنية العليا للإدارة، والأربعون الباقية (40) لتعزيز الأطر العاملة بالمؤسسات والهيئات التابعة.

وكما هو معلوم، فإن ميزانية التسيير لا تخص مصالح رئاسة الحكومة وحدها، بل إنها تتضمن الاعتمادات المخولة لبعض الهيئات الدستورية أو التابعة المسجلة في ميزانيتها، وهي كما يلي:

1 – الهيئات الدستورية، ويتعلق الأمر بـ:

- المحكمة الدستورية : 30.815.000 درهم؛
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي : 70.000.000 درهم؛
- الهيئة العليا للاتصال السمعي- البصري : 65.000.000 درهم؛
- مجلس المنافسة : 73.000.000 درهم؛
- مجلس الجالية المغربية بالخارج : 49.000.000 درهم.

2 – الهيئات التابعة، ويتعلق الأمر بـ:

- الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها : 46.600.000 درهم؛
- الهيئة الوطنية للمعلومات المالية : 15.600.000 درهم؛
- اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والحق في الحصول على المعلومة : 14.000.000 درهم؛
- المرصد الوطني للتنمية البشرية : 27.000.000 درهم؛
- المدرسة الوطنية العليا للإدارة : 30.000.000 درهم؛
- الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي : 34.500.000 درهم؛
- الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء : 40.000.000 درهم.

./.

Scanné avec CamScanner

3 – مؤسسات وهيئات أخرى، ويتعلق الأمر بـ:

- أكاديمية المملكة المغربية : 80.500.000 درهم؛
- أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات : 30.000.000 درهم؛
- الشركة الوطنية لدراسات المضيق : 5.000.000 درهـم؛
- جامعة الأخوين : 70.000.000 درهم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن باب المعدات والنفقات المختلفة يتضمن بنداً خاصاً بتأمين الموظفين والشخصيات المأذون لها في ركوب الطائرة بمناسبة مهام رسمية، وقد رصد له مبلغ مليون وأربعمائة ألف درهم (1.400.000)، وبنداً آخر بمبلغ مليون وخمسمائة ألف درهم (1.500.000)، كإعانة تسيير للاتحاد الوطني للنساء المغربيات.

وأخيراً، هناك البند المتعلق بالإعانة التي ترصد سنوياً للمنظمات النقابية في حدود مبلغ خمسة عشر مليون درهم (15.000.000)، يتم توزيعه وفق المعايير المحددة في المادة الأولى من المرسوم التطبيقي لمدونة الشغل؛ إذ تحدد هذه المادة العناصر التي تمنح على أساسها الإعانات التي تقدمها الدولة لاتحاد النقابات المهنية أو لأي تنظيم مماثل، وذلك حسب عدد مندوبي الأجراء المنتخبين في القطاعين العام والخاص خلال آخر انتخابات مهنية مجراة على الصعيد الوطني.

وبالرجوع إلى ميزانية الاستثمار، فإن الاعتمادات التي تم رصدها برسم السنة المالية 2023، تبلغ سبعمائة مليون وثلاثمائة ألف درهم (700.300.000) كاعتماد أداء، وسبعة ملايين درهم (7.000.000) كاعتمادات التزام، وهي موزعة كما يلي :

- صندوق محاربة آثار الكوارث الطبيعية، ورصد له مبلغ أربعمائة مليون درهم (400.000.000).

كما تم رصد مبلغ ثمانين مليون درهم (80.000.000) لكل واحدة من وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة على التوالي؛ بشمال المملكة، والأقاليم الجنوبية، والجهة الشرقية.

./.

Scanné avec CamScanner

وتستفيد المدرسة الوطنية العليا للإدارة من مبلغ خمسة ملايين درهم (5.000.000)، والوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي من مبلغ خمسة ملايين وخمسمائة ألف درهم (5.500.000)، فيما تستفيد الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء من مبلغ عشرة ملايين درهم (10.000.000)، واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والحق في الحصول على المعلومة ثمانية ملايين درهم (8.000.000)، والهيئة الوطنية للمعلومات المالية مبلغ أربعة ملايين وثلاثمائة ألف درهم (4.300.000)، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها مبلغ خمسة وعشرون مليون درهم (25.000.000).

وهكذا يتضح أن اعتمادات الاستثمار المرصودة لرئاسة الحكومة لا تتجاوز مليونين وخمسمائة ألف درهم (2.500.000).

وقد تم رصد مبلغ سبعة ملايين درهم (7.000.000) كاعتماد التزام لفائدة اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والحق في الحصول على المعلومة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

كانت هذه خلاصة ومعطيات مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئيس الحكومة برسم السنة المالية 2023، وهي كما تلاحظون، مجرد ميزانية تسيير وتدبير هذه المصالح.

الشكر موصول لكم، حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين، على حسن تتبعكم، وإنني على استعداد للإجابة عن أي تساؤلات ترون طرحها حول المشروع، مع التأكيد في نفس الوقت، على أنني سأحرص على إبلاغ السيد رئيس الحكومة كل آرائكم ومقترحاتكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

Scanné avec CamScanner

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 23 نونبر 2022 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: - دراسة الميزانية الفرعية للبلاط الملكي برسم السنة المالية 2023

-دراسة الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2023

الولاية التشريعية : 2021 -2027	الساعة : من 15:00 إلى 17:00	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 11
السنة التشريعية : 2021 - 2022	المدة الزمنية : 2س	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 4
دورة أكتوبر 2022	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 15	عدد المعتذرين: 1

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكناو	فريق الأصالة و المعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد رضى الحميني	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايذي	الفريق الاشتراكي	
النائب الخامس	السيد محمد عمور ي	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأميـــن	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	اعتذار
المقـــرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 23 نونبر 2022 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: - دراسة الميزانية الفرعية للبلاط الملكي برسم السنة المالية 2023

-دراسة الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2023

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيدة فاطمة الحساني	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
السيد سعيد شاكر	مجموعة العدالة الاجتماعية	
السيد خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 23 نونبر 2022 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: - دراسة الميزانية الفرعية للبلاط الملكي برسم السنة المالية 2023

-دراسة الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2023

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
انتسب بوحمدة	مستشار الأحرار	[signature]
عبد الإله لفحل	الأحرار	[signature]
نور الدين سليك	UMT	[signature]
محمد بولعيش	P.I	[signature]

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين



تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة لمجلس النواب

برسم السنة المالية 2023

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2022 – 2023

دورة أكتوبر 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير المنجز من لدن لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب برسم السنة المالية 2023.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في الاجتماع المنعقد يوم الخميس 24 نونبر 2022، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيد النعم ميارة رئيس مجلس المستشارين، والذي استعرض الأرقام المتعلقة بالاعتمادات المخصصة لمشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب برسم السنة المالية 2023، والتي تم توزيعها على الشكل التالي:

***ميزانية التسيير:**

* الموظفون والأعوان: **433 410 000** درهم.
* المعدات والنفقات المختلفة: **142 860 000** درهم.

***ميزانية الاستثمار:**

* اعتمادات الاداء: **20 000 000** درهم.

وقد تم تضمين نتيجة التصويت على هذه الميزانية بجدول التصويتات في الوثيقة التقديمية لمجموعة التقارير المتعلقة بالميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين



تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة لمجلس المستشارين

برسم السنة المالية 2023

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2022 – 2023

دورة أكتوبر 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير التي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2023.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في الاجتماع المنعقد يوم الخميس 24 نونبر 2022، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيد النعم ميارة رئيس مجلس المستشارين.

في البداية، قدم السيد رئيس مجلس المستشارين عرضا حول مشروع ميزانية الفرعية لمجلس المستشارين لسنة المالية 2023. تناول من خلاله حصيلة المهام الدستورية لمجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2022-2021 وكذا ميزانية التسيير برسم سنة 2023.

وبخصوص المجال التشريعي، أشار أن عدد النصوص الموافق عليها خلال السنة التشريعية 2022-2021 بلغ 33 نصا منها 31 مشروع قانون ومقترحي قانونين. معتبرا أن ورش مراجعة النظام الداخلي يعد من أهم الأوراش لاستراتيجية العمل التي قدمها مكتب المجلس، باعتباره من الاليات التي تحظى بالأولوية في التصور الإصلاحي لعمل وأداء مجلس المستشارين.

وفيما يتعلق بمراقبة عمل الحكومة، أفاد أن مجموع اجتماعات اللجان الدائمة بلغ 110 اجتماعا، وأن مجموع الجلسات العامة وصل 57 جلسة، وأن عدد الأسئلة الشفهية المطروحة خلال السنة التشريعية بلغت 2171 سؤالا برمج منها 460، وأن

مجموع الأسئلة الكتابية المطروحة خلال السنة التشريعية 2022-2021 بلغ 1171 سؤالا، كما أن عدد الأسئلة الكتابية المجاب عنها 635 سؤالا.

وأضاف أن اجتماعات اللجان الدائمة للاستماع إلى أعضاء الحكومة أو ممثلي مؤسسات عمومية بحضور أعضاء الحكومة، أو لأجل مناقشة مواضيع تدخل في صلب اهتمامات المجلس بلغت 16 اجتماعا.

وعلاقة بتقييم السياسات العمومية، أبرز أنه تم تخصيص الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب 2021-2017، فضلا عن تشكيل مجموعتي العمل الموضوعاتية المؤقتة حول الأمن الغذائي بالمغرب وبالأمن الصحي بالمغرب.

وفي الجانب المتعلق بعلاقة مجلس المستشارين مع المؤسسات الدستورية، أوضح أنه تم الاستماع إلى عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات عن أعمال المحاكم المالية برسم سنتي 2019و2020، كما تم التوصل بتقريري المجلس الأعلى للحسابات، المنجزين بطلب من مجلس المستشارين حول تقييم التمدرس بالعالم القروي وتغطية التقاعد الأساسي. فضلا عن مناقشة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان التقرير السنوي الصادر عن رئاسة النيابة العامة، المتعلق بتنفيذ السياسة الجنائية وسير النيابة العامة.

وفي إطار تعزيز الشراكات والتعاون، أشار أنه تمت دراسة مجموعة من القضايا ذات الاهتمام المشترك بين مجلس المستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، علاوة على توقيع الاتفاق على تحيين اتفاقية الشراكة بين مجلس المستشارين والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ومن اجل تعزيز القدرات والتكوين المستمر لإدماج الأمازيغية بأعمال المجلس وتيسير استعمالها، أفاد أن مجلس المستشارين وقع اتفاقية تعاون جديدة بين المجلس والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

كما استعرض حصيلة المجلس في المنظومة الدبلوماسية الوطنية ،بهدف الدفاع و الترافع عن القضايا الإستراتيجية و الحيوية لبلادنا ، وعلى رأسها القضية الوطنية،

وذلك من خلال الانخراط القوي في الاتحادات و الجمعيات البرلمانية الجهوية و القارية و الدولية ،ترسيخ الحضور و التموقع على مستوى مناطق جيوسياسية هامة ، احتضان وتنظيم ملتقيات ودورات الاتحادات الإقليمية والدولية و استقبال الشخصيات ورؤساء المجالس الوطنية و الاتحادات البرلمانية الإقليمية و الدولية ،مواصلة المبادرات النوعية التي عمل مجلس المستشارين على إرسائها ، لاسيما على مستوى التعاون جنوب -جنوب ،و العمل على استصدار قرارات ومواقف متقدمة داعمة لقضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية وللمبادرة المغربية للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية .

وفي مجال الانفتاح وإثراء الحوار الاجتماعي، أكد السيد الرئيس على الانخراط المتواصل للمجلس في مسار بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، والمواكبة المتواصلة لتنزيل ورش الجهوية المتقدمة، فضلا عن مأسسة احتضان قضايا الشباب، مشيرا إلى الانخراط المتواصل لإثراء الفكر والنقاش حول القضايا ذات الارتباط بالالتزامات التعهدية للمغرب.

وأضاف أن الفرق والمجموعات البرلمانية نظمت ندوات ولقاءات همت قضايا ضاغطة، من قبيل التحكيم والوساطة الاتفاقية والشباب، فيما ركزت أخرى على قراءة مقتضيات نصوص تشريعية مهيكلة، على غرار قانون المالية، ومشروع القانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار.

وبخصوص ميزانية المجلس استعرض السيد الرئيس مختلف الأرقام المتعلقة بها وذلك كما يلي:

ميزانية التسيير:

-باب المستشارين والموظفين :290.781.731 درهم.

-باب المعدات والنفقات المختلفة :137.182.500 درهم.

-ميزانية الاستثمار: 65.000.000 درهم.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

شكلت مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2023 مناسبة أشاد من خلالها السادة المستشارين بالإنجازات والنتائج المحققة على مستوى القضايا التي تهم شؤون السادة المستشارين والموظفين، وأيضا فيما يرتبط بتعزيز دور مجلس المستشارين في مجال التشريع، مجال مراقبة عمل الحكومة، مجال تقييم السياسات العمومية، ومجال الدبلوماسية البرلمانية.

في البداية، ثمن السادة المستشارون المجهودات الجبارة التي يقوم بها السيد رئيس مجلس المستشارين، منوهين بالعمل الذي قام به أعضاء مكتب المجلس، ومهنئين السيد الأمين العام على توليه منصب الأمانة العامة بالمجلس.

علاوة على ذلك، تم التنويه بالانتصارات والنجاحات التي حققتها الدبلوماسية البرلمانية في قضايا متعددة في مقدمتها قضية الوحدة الترابية للمملكة.

وقد نوه السادة المستشارون بالمجهود الاستثنائي للإصلاحات التي عرفتها بناية المؤسسة من أجل إبراز الهوية المغربية الأصيلة وتراثها المعماري والزخرفي العريق، مثمنين مبادرة توفير فضاءات للاجتماعات في ظروف مناسبة، عبر توفير ست (6) قاعات للجان الدائمة، تزامنا مع دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2023.

كما تمت الإشادة بالمجهودات التي يقوم بها موظفي المجلس لإبراز عمل المجلس، والمطالبة بضرورة إيلاء العناية اللازمة بالموارد البشرية للمجلس، وتحفيزهم وتشجيعهم، من خلال التكوين والتكوين المستمر باعتباره الآلية الكفيلة بتطوير القدرات والكفاءات داخل المجلس، والتأكيد على ضرورة تعزيز مقاربة النوع، وتوفير حاضنات لموظفات المجلس، وإرساء مبدأ العدالة فيما يخص التعيين في مناصب

المسؤولية، مع تثمين تسوية الترقيات للموظفين، والمطالبة بضرورة تنزيل المنظام. كما تمت الإشادة بالمجهودات الكبيرة التي يقوم بها رجال الأمن.

وبخصوص الترقي بالشواهد، طالب أحد المتدخلين بتسوية الوضعية الإدارية للموظفين الرسميين بالمجلس.

وقد تمت المطالبة بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفات وموظفي مجلس المستشارين بدل جميعة الاعمال الاجتماعية، وتوفير الدعم المالي الكافي المخصص لها.

من جهة ثانية، أثيرت إشكالية حضور السادة المستشارين ومواكبتهم لأشغال المجلس، وضرورة توفير إقامة لائقة للسادة المستشارين ووسائل النقل المناسبة.

وفيما يرتبط بحصيلة عمل المجلس في مجال التشريع، تم الاستفسار عن عدم ادراج احصائيات حول مقترحات القوانين والأسئلة الكتابية في عرض حصيلة التشريع المقدمة، مع المطالبة بضرورة تجاوب الحكومة مع الأسئلة الكتابية المقدمة من طرف السادة المستشارين.

وفي ذات السياق، تم التساؤل عن سبب رفض الحكومة لمقترحات القوانين المقدمة، وعن سبب عدم قبول التعديلات التي يقدمها السادة المستشارين حول بعض مشاريع القوانين.

وقد أثار أحد المتدخلين إشكالية إدراج مقتضيات قانونية ضمن مشروع قانون المالية، في حين أن هذه المقتضيات تتطلب إعداد نصوص تشريعية خاصة بها.

وفيما يتعلق بتقييم السياسات العمومية، تم التنويه بإحداث ثلاث مجموعات موضوعاتية، من قبيل المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالشباب، المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأمن الغذائي، المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأمن الصحي.

وفيما يخص التنسيق بين مجلس النواب ومجلس المستشارين، ثمنت العديد من المداخلات عمل لجنة التنسيق بين المجلسين لاسيما في مجال الدبلوماسية البرلمانية.

كما تمت المطالبة بتكريس سياسة القرب مع المواطنين، وتعزيز السياسة التواصلية للمجلس عبر تفعيل القناة البرلمانية، والتسريع بإصلاح الموقع الالكتروني للمجلس، وفي السياق ذاته، تمت الإشادة بالتجهيزات الحديثة للعتاد السمعي البصري والتي باتت ترقى إلى البث الجيد لأشغال المجلس.

وفي هذا الإطار، تم التنويه بتفعيل ورش الرقمنة، لاسيما فتح ورش رقمنة التعديلات في مشروع قانون المالية.

من جهة أخرى، تمت الدعوة إلى أجرأة الترجمة الفورية الى اللغة الأمازيغية ولغة الإشارات في الجلسات العمومية لمجلس المستشارين.

وفيما يرتبط بالاعتمادات المالية المرصودة لعمل المجلس، تمت الدعوة إلى الرفع منها، من أجل قيام المجلس بمهامه.

وفيما يخص الفرق والمجموعات وإدارتها، تمت الإشارة إلى الخصاص الحاصل على مستوى الموارد البشرية والفضاءات المخصصة، مع المطالبة بالزيادة في الدعم المالي المخصص لهم.

وفي إطار آخر، تمت الإشارة الى إشكالية حظيرة السيارات، وتعبئة الفضاء تحت - أرضي للمجلس، كما تمت المطالبة بتوفير مكتبة بمواصفات عالية داخل المجلس.

وفيما يخص الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، تمت المطالبة بتوفير الولوجيات بمدخل بناية المؤسسة.

من جهة ثانية، تم التساؤل عن وضعية عاملات النظافة بالمجلس، والاستفسار عما إذا كانوا يتقاضون تعويضات عن الساعات الإضافية التي يشتغلون فيها.

كما تم التنويه بعزم مجلس المستشارين تنظيم منتدى سنوي خاص بالغرف المهنية.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه، ثمن السيد رئيس مجلس المستشارين مداخلات السادة المستشارين، مبرزا أن العمل الذي قام به هو نتيجة عمل لمختلف مكونات مكتب المجلس الذي يشتغل كفريق متجانس.

وبخصوص رجال الأمن الموضوعين رهن إشارة المجلس نوه بالعمل الذي يقومون به، مؤكدا أنهم جزء من المجلس، وأنهم يستفيدون من نفس الامتيازات المخولة لموظفي المجلس سواء من طرف إدارة المجلس أو من جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفات وموظفي المجلس.

وفيما يتعلق بعمال النظافة بالمجلس، أشاد بالمجهودات التي يقومون بها، مؤكدا أنه ألزم الشركة المكلفة بهم بالتصريح بهم وتسوية وضعيتهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، موضحا أنهم يتقاضون الحد الأدنى للأجور، وأن هناك ثلاثة أفواج تتولى القيام بأشغال النظافة، كما أنهم لا يشتغلون لساعات خارج تلك المنصوص عليها في القانون.

ومن جانب آخر، نوه بالمجهودات المبذولة من طرف موظفات وموظفي المجلس، مبرزا أنه بموجب القانون الذي يقضي بإلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين فإنه سيتم تحويل المبلغ المتبقي في رصيد احتياط نظام معاشات أعضاء المجلس المستشارين إلى موارد "جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفات وموظفي مجلس المستشارين" مشيرا أن هذه الأخيرة تتمتع بالاستقلالية في تسيير شؤونها كما يتولى

تسييرها رئيس ومكتب والذي يتولون وضع برنامج عمل خاص بها، فضلا عن ذلك فإن مكتب مجلس المستشارين ملتزم بتقديم الدعم لها في إطار عقد برنامج.

كما أضاف أن المجلس ملتزم بدعم الموظفين من خلال إطلاق برامج التكوين والتكوين المستمر في مجال الدبلوماسية الموازية واللغات ومجال التشريع والمعلوميات، مشيرا أنه ابتداء من الانتهاء من دراسة مشروع قانون المالية سيتم ضبط حضور الموظفين، مضيفا أن جل الفرق والمجموعات تعاني خصاصا في الموارد البشرية وأماكن العمل، وأن المكتب بصدد البحث عن الحلول المناسبة، معتبرا أن المقترح الذي يقضي بتشييد الطابق الرابع لا يتماشى والحفاظ على التراث المعماري لمدينة الرباط.

وأوضح أن حظيرة السيارات بالمجلس متهالكة، وأن مكتب المجلس ملتزم بتوفير ثلاث سيارات وحافلة صغيرة في السنة القادمة ستوضع رهن إشارة السادة المستشارين.

من جهة أخرى، أشاد بالمجهودات التي قامت بها المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب، مؤكدا التزام المجلس بتنظيم منتدى سنوي للشباب تماشيا ومخرجات التقرير.

وفي نفس السياق، نوه بتقرير المجموعتين الموضوعيتين المكلفتين بالأمن الصحي والأمن الغذائي.

وفيما يرتبط بالحصيلة السنوية المقدمة لصاحب الجلالة، أشار أنها تضمنت للمرة الأولى ملخصا باللغة الأمازيغية، وأنه تم توزيع نسخة منها على كافة السادة المستشارين.

كما نوه بإعداد المجلس لحصيلة العمل خلال 25 سنة مشيرا أنه تم رفع نسخة منها إلى الديوان الملكي، مضيفا أن المجلس سينظم يوما احتفاليا بمرور 25 سنة على الثنائية البرلمانية بالمغرب ليتم عرض وتوثيق الحصيلة.

وبخصوص إشكالية ولوج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة للمجلس، أبرز أن هناك ممر خاص بهم، وأن القاعة المخصصة للجلسات العامة مجهزة بآليات خاصة لهذه الفئة.

وفي إطار فصل السلط والانتقال الديمقراطي الذي عرفه المغرب، أوضح السيد الرئيس أهمية مهام التشريع التي يقوم به مجلس المستشارين، مشيرا أنه في إطار الدستور وحسب اختصاصات المجلس، فإن مكتب المجلس سيعمل بتنسيق مع الحكومة على جرد وتصنيف المواضيع ذات طابع اقتصادي واجتماعي التي ستحال بالأسبقية على مجلس المستشارين مراعاة للتوازن بين الغرفتين.

وبخصوص مقترحات القوانين، أكد السيد رئيس مجلس المستشارين على ضرورة الاستجابة لها من طرف الحكومة، مبرزا أن مركز الدراسات بمجلس المستشارين مستعد لتقديم الدعم للفرق والمجموعات وكذا الأعضاء غير المنتسبين لبلورة مقترحات قوانين.

عرض

السيد رئيس مجلس المستشارين



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

تقديم الميزانية الفرعية
لمجلس المستشارين
برسم السنة المالية 2023

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

عرض حول :

مشروع ميزانية مجلس المستشارين

برسم السنة المالية 2023

- محاور العرض -

- **المحور الأول : المعطيات الحسابية لميزانية مجلس المستشارين.**
  1. الأغلفة المالية المرصودة لمجلس المستشارين برسم السنوات 2014 إلى 2022.
  2. ظروف تنفيذ ميزانية 2022.
  3. تقدير الاعتمادات المطلوبة برسم السنة المالية 2023.
  4. الاعتمادات المطلوبة في إطار البرمجة الميزانياتية برسم سنوات 2023-2024-2025.
  5. توزيع الأغلفة المرصودة برسم السنة المالية 2023.
- **المحور الثاني : أهم المنجزات في باب دعم المهام.**
  1. المشاريع المنجزة برسم السنة التشريعية 2021-2022.
     - تهيئة فضاءات العمل.
     - التدبير الاستراتيجي للموارد البشرية.
- **المحور الثالث : الأوراش الكبرى المزمع تنفيذها في مشروع ميزانية 2023.**

المحور الأول

المعطيات الحسابية لميزانية مجلس المستشارين

المحور الثاني

المعطيات الحسابية لميزانية مجلس المستشارين

الأغلفة المالية المرصودة لمجلس المستشارين برسم السنوات 2014 إلى 2022

تحديد / السنة	نفقات التسيير	النسبة المئوية من نفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة	نفقات الاستثمار	النسبة المئوية من نفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة
2014	304 480 000	0,15%	0	0,00%
2015	312 543 000	0,16%	0	0,00%
2016	242 058 000	0,13%	2 850 000	0,00%
2017	251 058 000	0,13%	12 850 000	0.02%
2018	271 293 000	0,14%	12 850 000	0,02%
2019	278 293 000	0,13%	12 850 000	0,02%
2020	294 040 000	0,13%	12 850 000	0,02%
2021	296 727 000	0,13%	12 850 000	0,02%
2022	309 735 000	0,13%	12 850 000	0,02%

المحور الأول

المعطيات الحسابية لميزانية مجلس المستشارين

اعتمادات التسيير الخاصة بمجلس المستشارين برسم سنوات 2014-2022

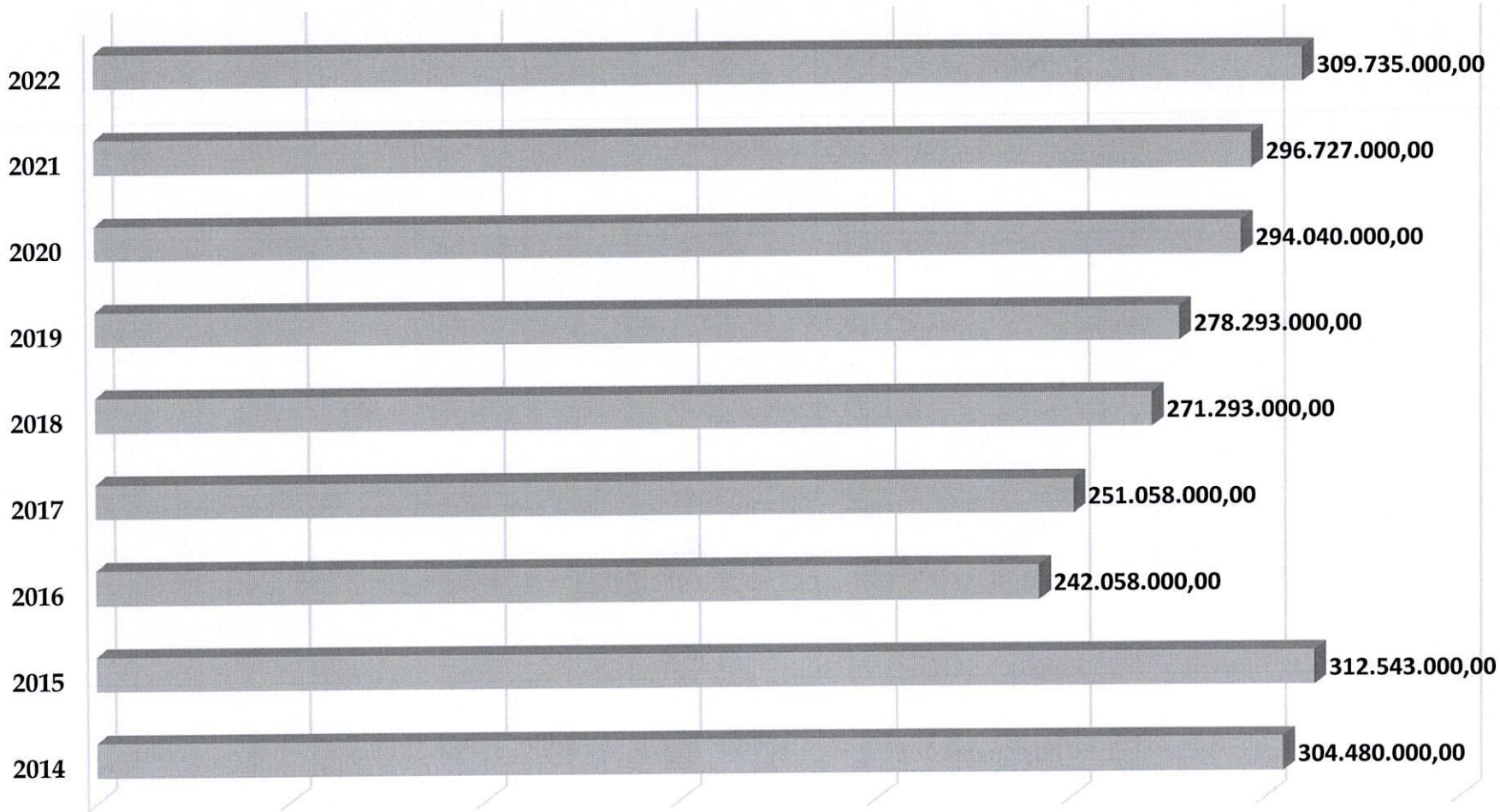

المحور الأول

المعطيات الحسابية لميزانية مجلس المستشارين

اعتمادات الاستثمار الخاصة بمجلس المستشارين برسم سنوات 2014-2022

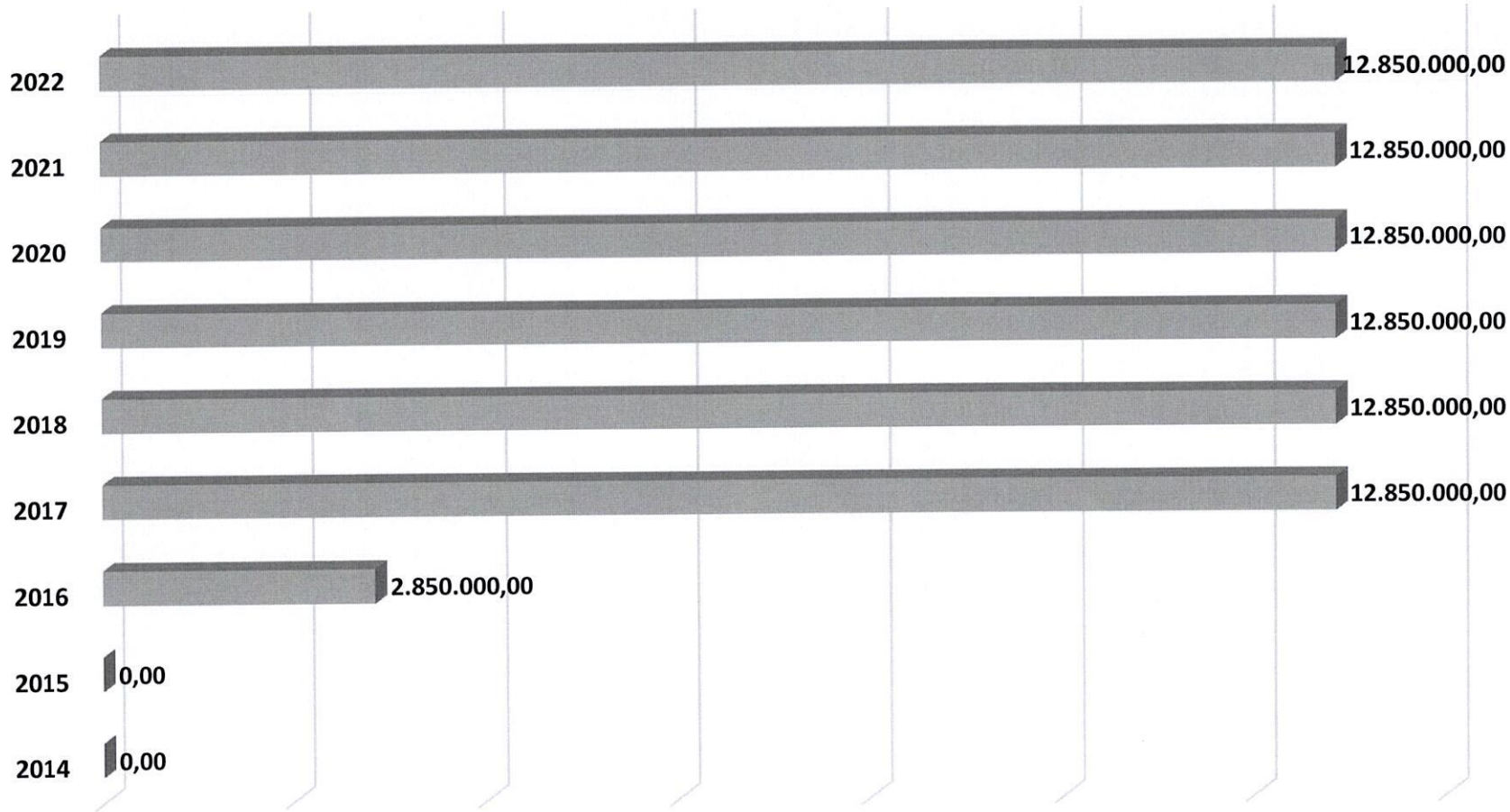

المحور الأول
المعطيات الحسابية لميزانية مجلس المستشارين

ظروف تنفيذ ميزانية 2022 :

على غرار السنوات الماضية، واجه مجلس المستشارين في بداية السنة الجارية صعوبات في تدبير ميزانيته بسبب رصد **50% فقط** من الاعتمادات المطلوبة، الشيء الذي لم يسمح بتغطية بعض النفقات القارة، وكذا المشاريع والبرامج المسطرة في خطة عمل مكتب المجلس.

وفي هذا الإطار يجب التنويه بالدور الكبير الذي لعبه مكتب المجلس في التواصل المبكر مع السيد رئيس الحكومة المحترم وتقديم كافة الوثائق الضرورية من أجل طلب الاعتمادات الكافية لسد الخصاص المسجل في الميزانية، والذي تم التفاعل معه بشكل إيجابي من خلال تخصيص الاعتمادات الضرورية من أجل :

- أداء النفقات المتراكمة نتيجة الشروع في تنزيل وإنجاز البرامج والمشاريع المسطرة في خطة عمل المكتب ؛
- الوفاء بالتزامات الفرق البرلمانية؛
- تدبير النفقات الأخرى المرتبطة بالسير العادي للمجلس لما تبقى من السنة.

المحور الأول

المعطيات الحسابية لميزانية مجلس المستشارين

حصيلة تنفيذ ميزانية مجلس المستشارين برسم سنة 2022

(محصورة في 23 نونبر 2022)

1.ميزانية التسيير:

- **باب المستشارين والموظفين :**

بلغت نسبة الأداء داخل هذا الباب مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة **83**بالمائة (في انتظار أداء التعويضات والأجور المستحقة نهاية شهر دجنبر 2022).

- **باب المعدات والنفقات المختلفة :**

بلغت نسبة الأداء داخل هذا الباب مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات الإضافية **97*** بالمائة

2- ميزانية الاستثمار :

بلغت نسبة الأداء داخل هذا الباب مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة **97*** بالمائة.

*** من المرتقب أن ترتفع هذه النسب إلى 100% مع نهاية السنة الجارية.**

المحور الأول
المعطيات الحسابية لميزانية مجلس المستشارين

تقدير الاعتمادات المطلوبة برسم السنة المالية 2023:

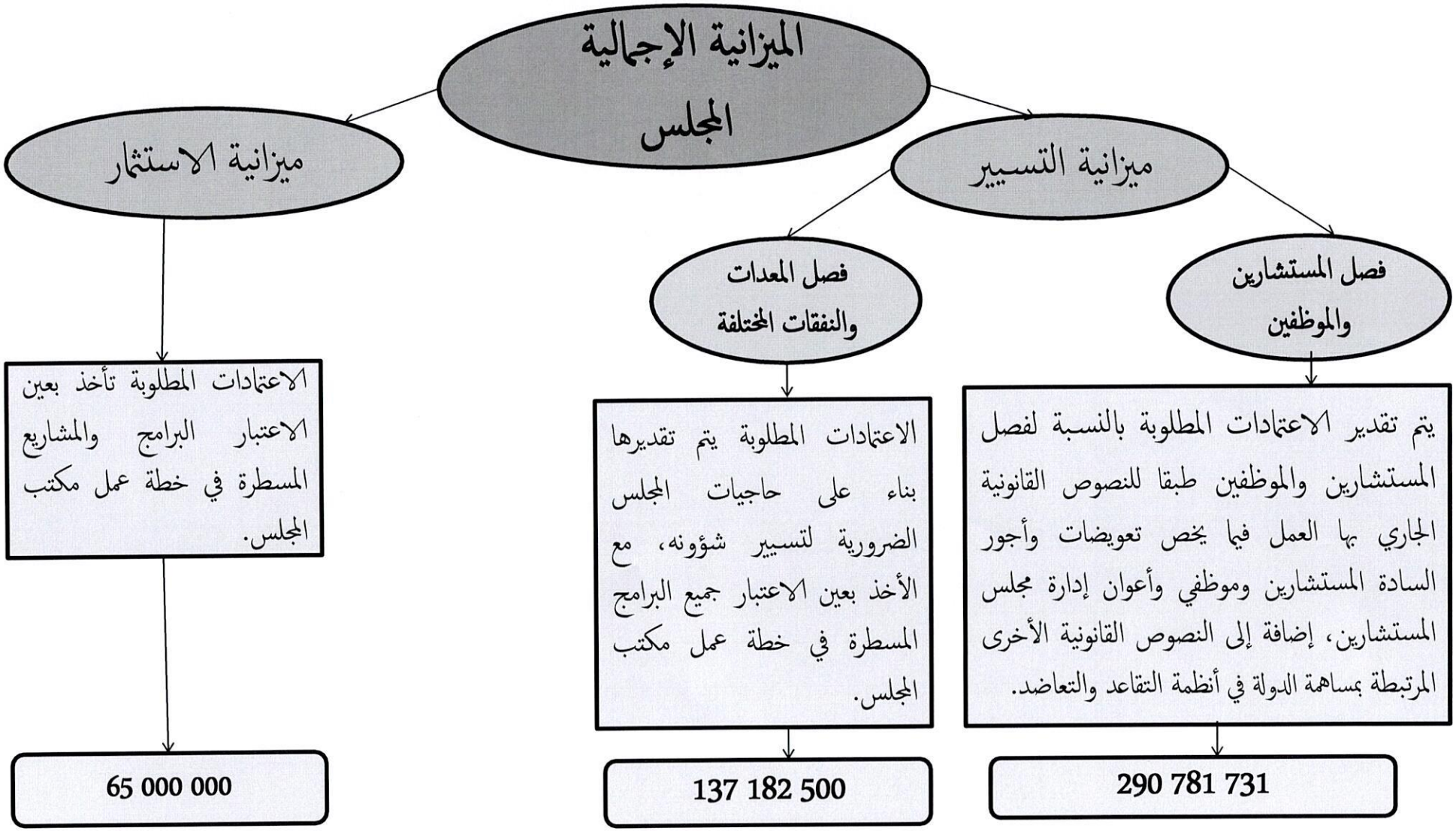

المحور الأول

المعطيات الحسابية لميزانية مجلس المستشارين

الاعتمادات المطلوبة في إطار البرمجة الميزانياتية برسم سنوات 2023-2024-2025

- تقدر الاعتمادات المطلوبة في إطار مشروع الميزانية الإجمالية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2023 إلى مبلغ 492.964.231 درهم موزعة على الشكل التالي:

ميزانية التسيير:

- باب المستشارين والموظفين : **290.781.731** درهم.
- باب المعدات والنفقات المختلفة : **137.182.500** درهم.

ميزانية الاستثمار: **65.000.000** درهم.

- وتقدر الاعتمادات المطلوبة في إطار مشروع الميزانية الاجمالية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية **2024**، بمبلغ **520.115.000** درهم موزعة على الشكل التالي:

ميزانية التسيير:

- باب المستشارين والموظفين : **297.615.000** درهم.
- باب المعدات والنفقات المختلفة : **151.000.000** درهم.

ميزانية الاستثمار: **71.500.000** درهم.

- وتقدر الاعتمادات المطلوبة في إطار مشروع الميزانية الاجمالية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية **2025**، بمبلغ **552.183.000** درهم موزعة على الشكل التالي:

ميزانية التسيير:

- باب المستشارين والموظفين : **307.533.000** درهم.
- باب المعدات والنفقات المختلفة : **166.000.000** درهم.

ميزانية الاستثمار: **78.650.000** درهم.

✓ بالنسبة للسنوات **2024 و2025**، تم اعتماد نسبة **10%** كزيادة سنوية في الاعتمادات المطلوبة، برسم ميزانيتي الاستثمار والتسيير" فصل المعدات والنفقات المختلفة"، تأخذ بعين الاعتبار احتمالات الزيادة في الأسعار، مراجعة العقود الجارية .....)،

أما بالنسبة لفصل المستشارين والموظفين من ميزانية التسيير فيتم تقدير الاعتمادات المطلوبة بناء على توقعات إدارة المجلس المرتبطة بالمناصب المالية المحدثة والترقي في الرتبة والدرجة.

المحور الأول

المعطيات الحسابية لميزانية مجلس المستشارين

الاعتمادات المرصودة برسم السنة المالية 2023 مقارنة بالاعتمادات المطلوبة :

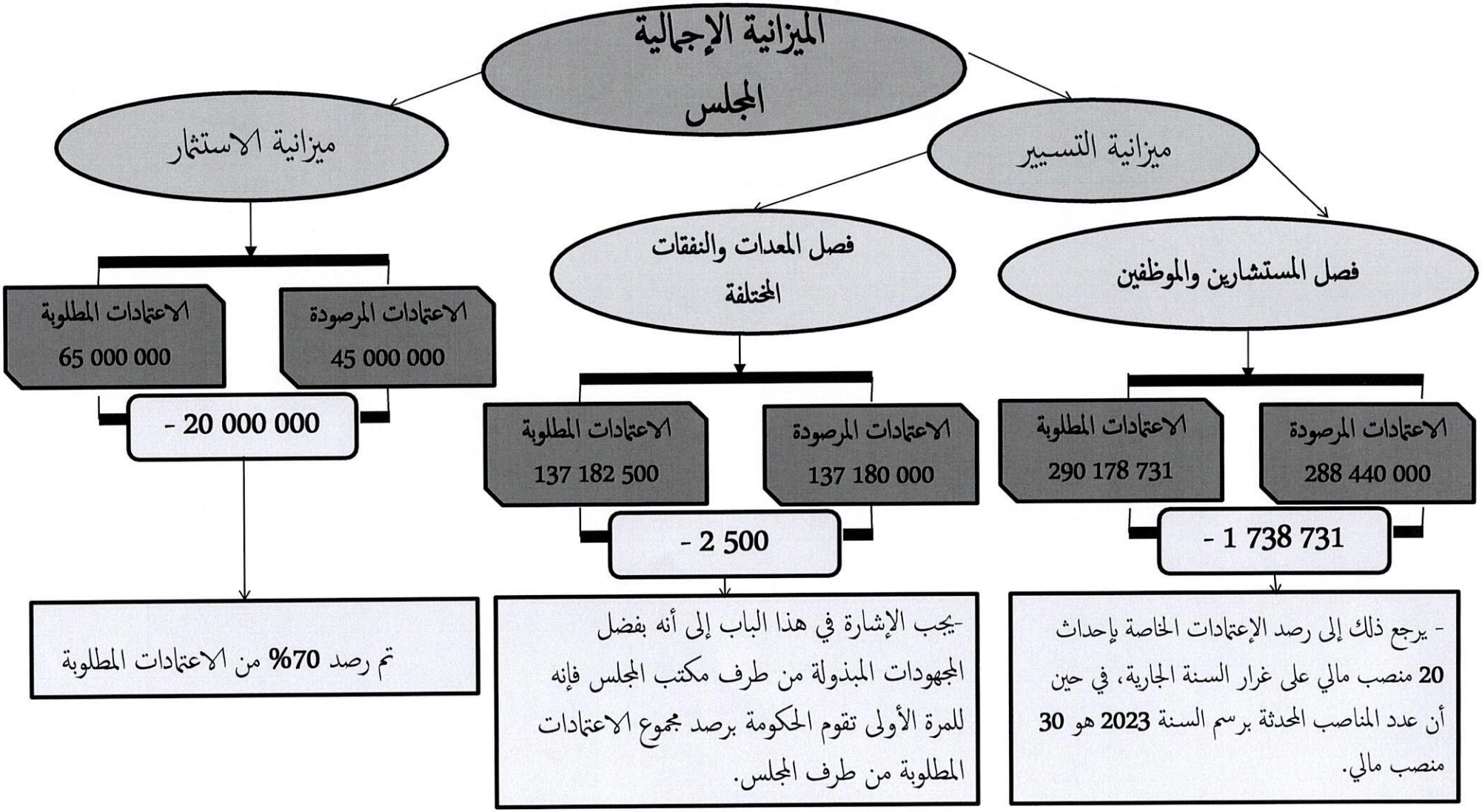

توزيع الأغلفة المرصودة برسم السنة المالية 2023

ضمن منظور استراتيجي يستحضر أهداف الخطة الإستراتيجية لتأهيل وتطوير عمل مجلس المستشارين، وأخذا بعين الاعتبار الوسائل المادية والبشرية لتنفيذ الأوراش المبرمجة، واستحضارا للأوراش التي تكتسي طابعا استعجاليا، فقد تم إعداد برنامج عمل خلال سنة **2023** يتضمن حاجيات وأوراش رصدت لها اعتمادات داخل مشروع الميزانية في حدود الاعتمادات المفتوحة بمشروع قانون المالية **2023**.

المحور الأول
المعطيات الحسابية لميزانية مجلس المستشارين

ميزانية التسيير

يصل الغلاف المالي لميزانية التسيير لمجلس المستشارين إلى مبلغ **425.620.000** درهم موزعة على الشكل التالي :

- فصل المستشارين والموظفين : **288.440.000** درهم
- فصل المعدات والنفقات المختلفة : **137.180.000** درهم

الغلاف المالي لميزانية التسيير برسم سنة 2023

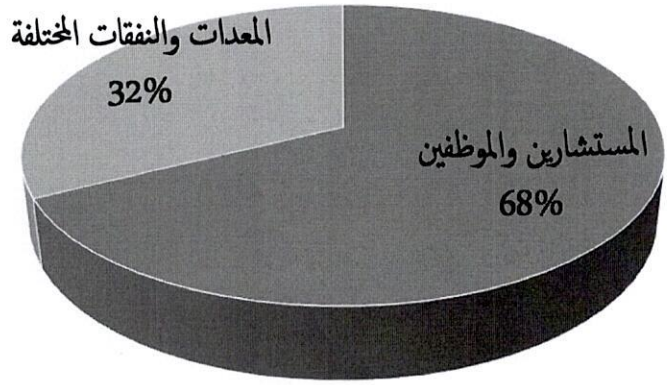

المحور الأول

المعطيات الحسابية لميزانية مجلس المستشارين

1-فيما يخص فصل المستشارين والموظفين:

تتوزع الإعتمادات بهذا الفصل كالتالي :

تحديد	المبلغ
تعويضات ممثلة للمصاريف والامتيازات الممنوحة لأعضاء مجلس المستشارين	146 189 000
المرتبات، الأجور والتعويضات ومساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد	134 351 000
تعويضات عن الأخطار والأعباء	7 900 000
المجموع	288 440 000

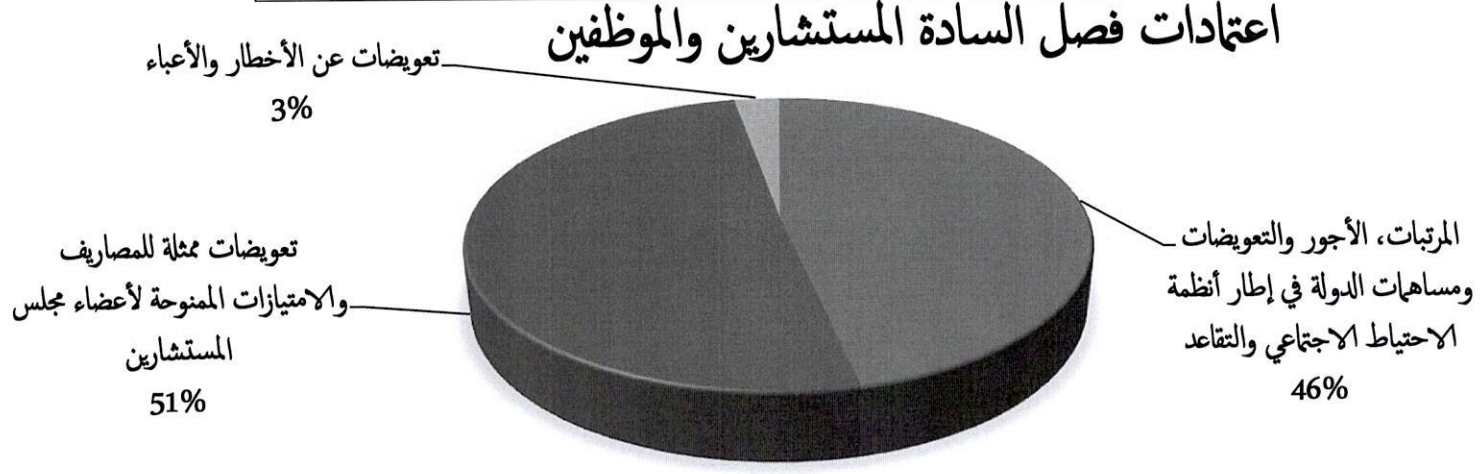

المحور الأول
المعطيات الحسابية لميزانية مجلس المستشارين

2-فيما يخص فصل المعدات والنفقات المختلفة:

الاعتمادات المرصودة بهذا الباب موزعة كالآتي :

تحديد	المبلغ
دعم المهام	45.610.000
مساعدة لفائدة الأعمال الاجتماعية	8.000.000
تكوين وتداريب و تنمية و تطوير القدرات	2.500.000
المهام المؤسساتية والديموقراطية التشاركية	14.000.000
الحوار المجتمعي التعددي والتواصل والاعلام	25.570.000
الدبلوماسية البرلمانية	41.500.000
المجموع	**137.180.000,00**

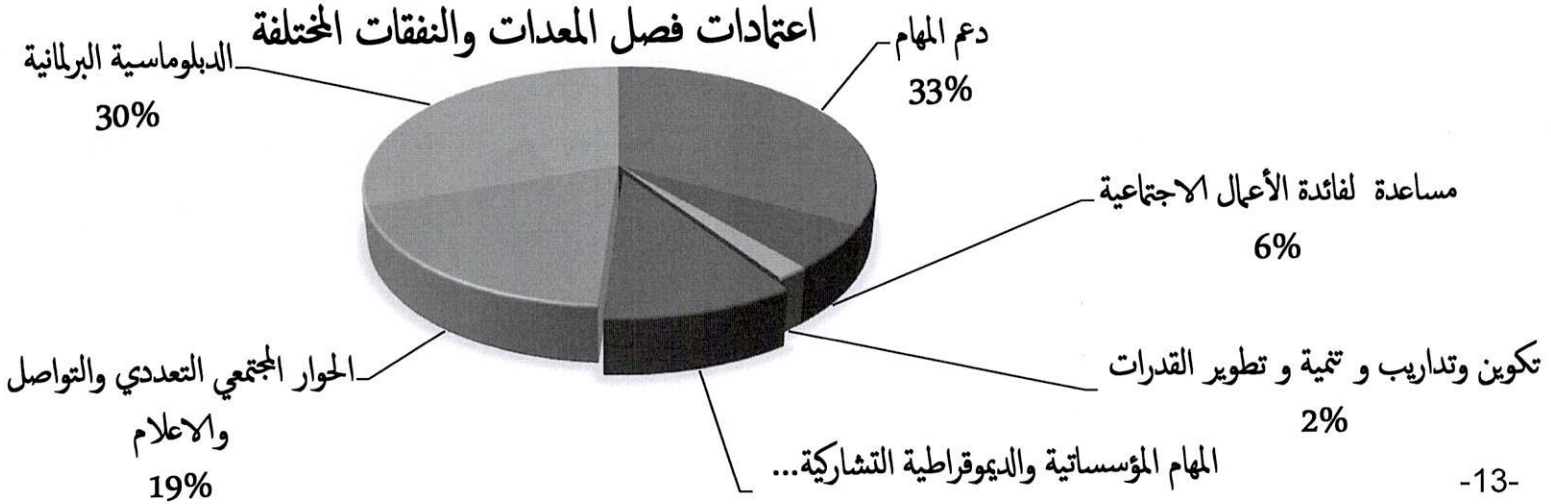

المحور الأول

المعطيات الحسابية لميزانية مجلس المستشارين

ميزانية الاستثمار

يصل الغلاف المالي المخصص لميزانية الاستثمار **45.000.000** درهم تم توزيعه كالتالي :

تحديد	المبلغ
أشغال تهيئة وبناء مقر المجلس	25 000 000
شراء أثاث وعتاد المكتب	5 000 000
شراء عتاد سمعي بصري	5 000 000
شراء عتاد معلومياتي وبرامج معلوماتية	5 000 000
شراء عتاد تقني	2 500 000
شراء تجهيزات تقنية	2 500 000
المجموع	**45 000 000**

ميزانية الاستثمار برسم سنة 2023

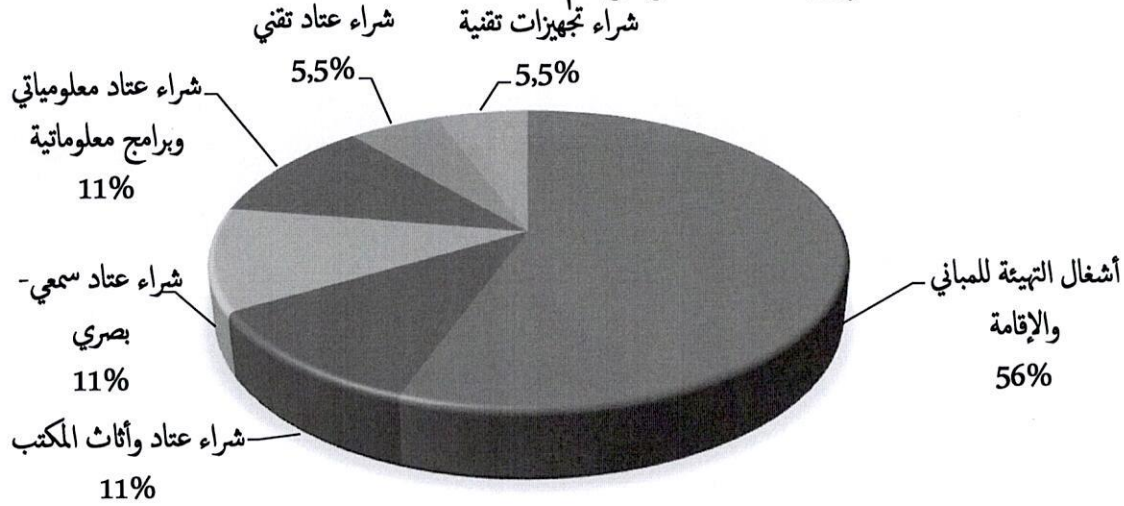

المحور الثاني

أهم المنجزات في باب دعم المهام

المشاريع المنجزة برسم السنة التشريعية 2022-2021

تهيئة وتجهيز فضاءات العمل

في إطار حرص المجلس على توفير الشروط اللوجيستيكية الضرورية للسيدات والسادة أعضاء المجلس وموظفات وموظفي المجلس، عرفت السنة التشريعية الأولى، وبمجرد تكوين المجلس لهياكله، تنزيل وإنجاز عدد كبير من المشاريع والأوراش المسطرة في خطة عمل مكتب المجلس، والتي ساهمت بشكل كبير في حل عدد من المشاكل التي كان يعاني منها المجلس والمرتبطة أساسا بتقادم العتاد السمعي البصري والخصاص المسجل في فضاءات العمل والتي يمكن حصرها فيما يلي :

- تجديد آليات وأنظمة المركب السمعي البصري وتأهيل منظومة البث ؛
- أشغال التهيئة وصيانة المعدات بالقاعة العامة، وقاعة الاجتماعات الرئاسية وكذلك قاعة الزوار والصحفيين؛
- إعادة تهيئة وتأهيل المدخل الرئيسي للمجلس عبر بناء فضاءات جديدة للمصالح الإدارية بالمجلس وكذلك أخرى تخصص لعمليات المراقبة والفحص عند الولوج فوق المساحة الفارغة المحادية لمقر المجلس؛

المحور الثاني
أهم المنجزات في باب دعم المهام

- أشغال تجديد الواجهة؛
- أشغال التكسية العالية الجودة للأرضيات للمدخل والأمانة العامة للمرات وقاعة الاجتماعات ؛
- أعمال إعادة التأهيل والتجديد (الخشب، الجبص، تكسية الجدران الخشبية، الثريات المصنوعة من النحاس، الكهرباء والطلاء) للممر المحادي لقاعة عكاشة، قاعة الانتظار والديوان؛
- أشغال تجديد وتهيئة (السقف الخشبي - البلاط الخشبي - الجدار) بمقر مجلس المستشارين؛
- تجهيز وتأثيث فضاءات العمل التابعة لمكونات المجلس؛
- أشغال الهندسة المعمارية ومختلف الأعمال المتعلقة بإعادة تهيئة مقر مجلس المستشارين؛
- دراسة حول الوضع الحالي لأرشيف المجلس وفق القانون رقم **99-69** المتعلق بالأرشيف والدليل المرجعي لتدبير الأرشيف العمومي
- اكتراء عمارة جديدة كملحقة ثانية للمجلس.

تدبير الموارد البشرية

الترقيات في الرتبة والدرجة

بعد مصادقة المكتب على الاقتراحات التي أقرتها اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء في اجتماعاتها الدورية؛ تمت برسم سنة **2022** ترقية موظفي إدارة المجلس المستوفين لشروط الترقي في الرتبة أو الدرجة وذلك على مرحلتين:

- الشطر الأول : استفاد من الترقية والترسيم **146** موظفا :
  - الرتبة : **132**
  - الدرجة : **11**
  - الترسيم :**3**
- الشطر الثاني : عدد المستفيدين من الترقية **89 (خلال شهر دجنبر من السنة الجارية)**
  - الرتبة : **70**
  - الدرجة : **19**

المحور الثاني
أهم المنجزات في باب دعم المهام

تنمية الموارد البشرية والتدبير الإستراتيجي

- تم إنجاز دراسة للقيام بتشخيص موضوعي للموارد البشرية وإنجاز تحليل رباعي SWOT يساعد على فهم أوفى لنقاط القوة المطلوب ترسيخها ونقاط الضعف الواجب تجاوزها، والفرص الممكنة التي من شأن استغلالها للرفع من مردودية المجلس في مجالات اشتغاله عبر ضمان أقصى مستويات الفاعلية والنجاعة في أدائه العام؛
- تم إنجاز أول دليل مرجعي للوظائف والكفاءات كأداة محورية للتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات؛
- تم إنجاز دليل الإجراءات؛
- تعزيز التحول الرقمي بإدارة المجلس من خلال تكثيف استعمال الوسائل الجديدة لتكنولوجيات المعلومات؛
- تم فتح نقاش تشاوري بخصوص مراجعة الهيكلة الإدارية لجعلها أكثر رحابة لتشمل مختلف الوظائف التقليدية والجديدة للمجلس؛

- تم تجهيز وتوفير الوسائل الضرورية لتعميم التدابير والإجراءات الإدارية لضبط حضور الموظفين؛
- تم توفير فضاءات مناسبة للعمل لجميع الموظفين؛
- تكريس مستمر للحوار الاجتماعي وجعله أداة فعالة لتحفيز الموظفين من خلال تنظيم اجتماعات دورية مع النقابة المستقلة لموظفي مجلس المستشارين؛
- البدء في الإجراءات التشريعية لخلق مؤسسة للأعمال الاجتماعية لتعزيز الحماية الاجتماعية للموظفين؛
- تبادل التجارب مع المجالس التشريعية الصديقة والشقيقة ومع الهيئات البرلمانية الإقليمية والدولية التي ينشط داخلها المجلس للاستفادة من التجارب الناجحة على مستوى تدبير الموارد البشرية ؛

تنمية قدرات ومهارات الموظفين (هندسة التكوين والتكوين المستمر) :

- تم إعداد البرنامج التوقعي للتكوين المستمر بناء على احتياجات الموظفين وكذا التوجهات الإستراتيجية للمجلس ؛

المحور الثالث

الأوراش الكبرى المزمع تنفيذها في مشروع ميزانية 2023

التجهيز واللوجيستيك

- **استكمال البرنامج الاستثماري الخاص بتوسعة وتجهيز بناية وملحقتي المجلس:**

- إحداث توسعة متجانسة ومندمجة مع البناية الحالية عبر تهيئة وإدماج الممر المحادي للمجلس والمقابل لمحطة القطار ؛
- استكمال البرنامج العام لتأثيث وتجهيز فضاءات العمل ؛
- تجديد أنظمة التكييف بالمجلس.

- **تأهيل البناية وسلامتها:**

- تزويد المحيط الخارجي بأنظمة مراقبة عبر الكاميرات ؛
- وضع حواجز أمنية إلكترونية بمدخل زنقة القدس وزنقة الطائف ؛
- وضع التجهيزات الخاصة بتفتيش العربات ؛
- وضع سكانير خاص بالأمتعة المحمولة عند مدخل المجلس.

- **إعادة هيكلة البنية المعلوماتية التحتية وتسريع التحول الرقمي للمجلس :**

- إعادة النظر في شبكة المعلوميات لمجلس المستشارين (المقر، الملحقة) ؛
- تجديد الموقع الإلكتروني للمجلس ؛
- تنزيل مشروع تسريع التحول الرقمي والبرلمان الإلكتروني ؛
- تعزيز الأمن المعلوماتي بالمجلس تماشيا مع القانون رقم **20.05** المتعلق بالأمن السيبراني.

- **تفعيل المجلس الطابع الرسمي للأمازيغية :**

- تجهيز قاعة الجلسات العامة بشكل يتماشى مع تدبير الإزدواجية اللغوية الرسمية في المجلس.

تنمية وتأهيل الموارد البشرية

- تنزيل البرنامج التوقعي للتكوين المستمر بناء على احتياجات الموظفين وكذا التوجهات الإستراتيجية للمجلس وخاصة في المجالات التالية :
  - **التشريع،**
  - **تقييم السياسات العمومية،**
  - **الدبلوماسية،**
  - **الموارد البشرية والمالية،**
  - **اللغات والتكنولوجيا الحديثة.**
- تعزيز الموارد البشرية للمجلس عن طريق تنظيم مباراة للتوظيف في جميع التخصصات الضرورية للرفع من مردودية المجلس في مجالات اشتغاله.



- خلاصة عامة -

السيد رئيس لجنة المالية المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون.

السيدات والسادة الحضور المحترمون.

تلكم كانت حصيلة منجزات مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية **2021-2022** والبرامج المزمع تنفيذها خلال سنة **2023**، وإننا على يقين تام بمواصلة تظافر جهود جميع مكونات المجلس من أجل الرقي بالمجلس وتمكينه من لعب الأدوار المنوطة به دستوريا.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

حصيلة المهام الدستورية
لمجلس المستشارين
خلال السنة التشريعية 2021-2022

في مجال التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والعلاقات مع المؤسسات الدستورية

التشريع

ملخص حصيلة المهام الدستورية لمجلس المستشارين
خلال السنة التشريعية 2021-2022

العمل التشريعي في أرقام

عدد النصوص الموافق عليها خلال السنة التشريعية **2021-2022**: **33** نصا.

- مشاريع القوانين: **31** مشروع قانون؛
- مقترحات القوانين: مقترحي قانونين (**2**),

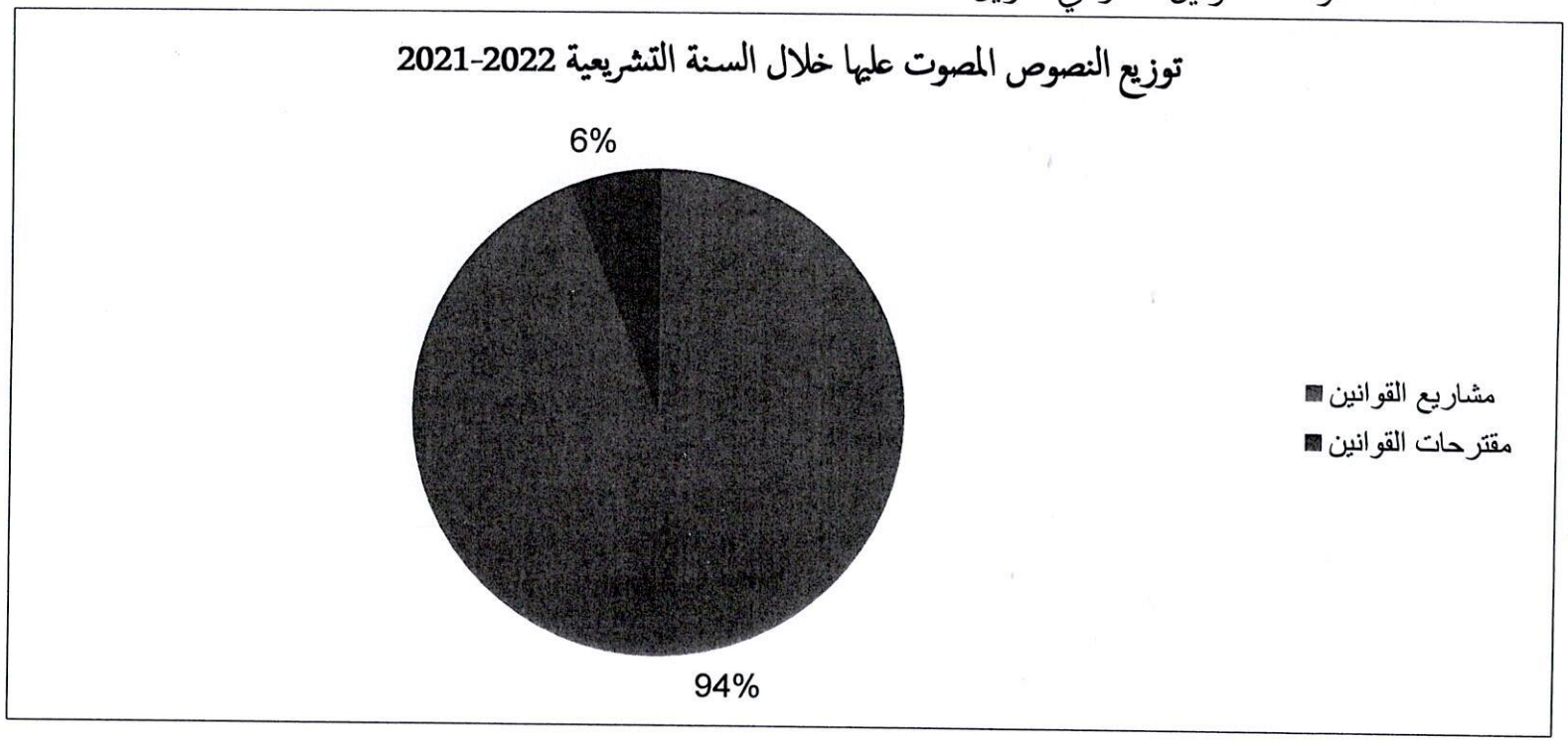

حصيلة المهام الدستورية لمجلس المستشارين
خلال السنة التشريعية 2021-2022

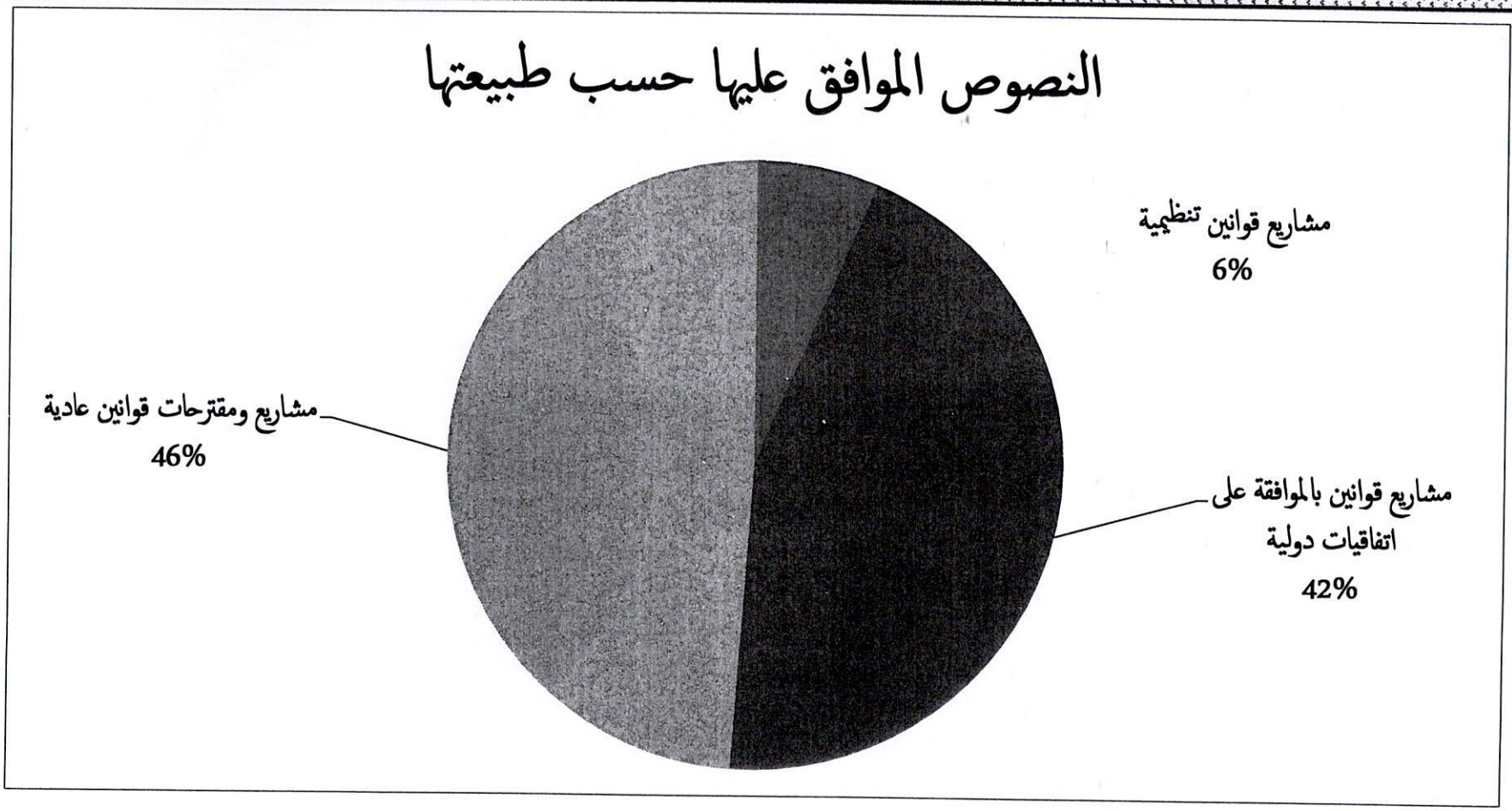

توزيع النصوص الموافق عليها حسب مآل التصويت:

- النصوص الموافق عليها بالإجماع: **82%**
- النصوص الموافق عليها بالأغلبية: **18%**

ملاحظات بارزة:

1) تغليب التوافق بين مكونات مجلس المستشارين، بحيث تتم المصادقة بالإجماع على أغلب النصوص المعروضة على المجلس؛
2) تمت المصادقة على مقترحي قانونين خلال السنة التشريعية **2022-2021** بالإجماع، مما يبرز توحيد وتوفيق وجهات النظر بين مكونات المجلس في التعامل مع المبادرة البرلمانية، سواء كانت صادرة عن أعضاء مجلس المستشارين، أم أعضاء مجلس النواب.

ورش النظام الداخلي

يشكل ورش مراجعة النظام الداخلي، أحد الأوراش الهامة لاستراتيجية العمل التي قدمها مكتب المجلس، باعتباره من الآليات التي تحظى بالأولوية في التصور الإصلاحي لعمل وأداء مجلس المستشارين، حيث عبره تتجسد غاية التناسق والتكامل مع مجلس النواب، مع تثبيت الخصوصيات الدستورية لمجلس المستشارين، بالنظر لما يوفره من أدوات للاشتغال تمكن من ترجمة التميز والخصوصية التي بصم بها الدستور هذه المؤسسة، والغايات السياسية الكبيرة التي يحملها وجود غرفة للتمثيل، مغايرة للتمثيل السياسي، قادرة على تمكين تركيبته ذات المرجعيات المجالية والنقابية والمهنية من النهوض بمهامها التمثيلية والدستورية، لاسيما في مجال التشريع والرقابة على عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية.

مراقبة عمل الحكومة

أشغال الجلسات العامة واللجان الدائمة

- مجموع اجتماعات اللجان الدائمة: **110** اجتماعا بمدة زمنية فاقت **270** ساعة؛
- مجموع الجلسات العامة: **57** جلسة بمدة زمنية قاربت **95** ساعة.

أشغال الجلسات العامة

نوع الجلسة	مجموع عدد الجلسات	النسب المئوية من مجموع الجلسات
جلسات التشريع	14	24.6%
جلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية	26	45.6%
الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة	03	5.3%
الجلسات المشتركة مع مجلس النواب	04	7%
جلسة مناقشة عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية	01	1.7%
الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية	01	1.7%
جلسات خاصة	05	8.8%
جلسات مختلفة	03	5.3%
المجموع	57	100%

الأسئلة الشفهية والكتابية

(1) الأسئلة الشفهية الشهرية الموجهة لرئيس الحكومة المتعلقة بالسياسة العامة:

- **عدد الجلسات:** 03 (جلسة واحدة خلال دورة أكتوبر حول "مخطط الجيل الأخضر ورهانات التنمية القروية والعدالة المجالية"، وجلستان خلال دورة أبريل حول "معادلة الاستثمار والتشغيل" / "واقع التعليم وخطة الإصلاح"؛
- **مجموع الأسئلة الشفهية الموجهة لرئيس الحكومة والمجاب عليها: 36** سؤال.

(2) الأسئلة الشفهية الأسبوعية

دورة أكتوبر 2021:

- عدد الأسئلة الشفهية المطروحة خلال دورة أكتوبر 2021: **998** سؤالا
- عدد الأسئلة الشفهية المطروحة خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين: **295** سؤالا
- عدد الأسئلة الشفهية المبرمجة خلال دورة أكتوبر 2021: **181** سؤالا
- عدد القطاعات الحكومية التي خضعت للمساءلة في الجلسات الأسبوعية: **18** قطاعا حكوميا

الأسئلة الشفهية والكتابية

دورة أبريل 2022:

- عدد الأسئلة الشفهية المطروحة خلال دورة أبريل 2022: **717** سؤالا
- عدد الأسئلة الشفهية المطروحة خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين: **161** سؤالا
- عدد الأسئلة الشفهية المبرمجة خلال دورة أبريل 2022: **279** سؤالا
- عدد القطاعات الحكومية التي خضعت للمساءلة في الجلسات الأسبوعية: **21** قطاعا حكوميا

ملاحظات:

- عدد الأسئلة الشفهية المطروحة من أعضاء مجلس المستشارين خلال مجموع السنة التشريعية بلغت **2171 سؤالا**، برمج منها **460**؛
- يعزى ارتفاع عدد **الأسئلة الآنية** المجاب عنها خلال دورة أكتوبر، بالمقارنة مع دورة أبريل، إلى عدم التوفر على أسئلة عادية مستوفية للآجال الدستورية بعد انتخاب المجلس الجديد. (**177** سؤال آني مجاب عنه في الدورة الأولى مقابل **149** في الدورة الثانية)

الأسئلة الكتابية

➢ مجموع الأسئلة الكتابية المطروحة خلال السنة التشريعية **2021-2022** (خلال الدورتين والفترتين الفاصلتين): **1171 سؤال**؛

➢ عدد الأسئلة الكتابية المجاب عنها: **635 سؤال** (بنسبة 54,22%)، موزعة كالتالي:

الأسئلة الكتابية المطروحة:

- عدد الأسئلة الكتابية المطروحة خلال دورة أكتوبر **2021**: **305** سؤالا
- عدد الأسئلة الكتابية المطروحة خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين: **210** سؤالا
- عدد الأسئلة الكتابية المطروحة خلال دورة أبريل **2022**: **572** سؤالا
- عدد الأسئلة الكتابية المطروحة خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين: **84** سؤالا

➢ **الأسئلة الكتابية المجابة:**

- عدد الأسئلة الكتابية المجاب عنها خلال دورة أكتوبر **2021**: **61** سؤالا
- عدد الأسئلة الكتابية المجاب عنها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين: **99** سؤالا
- عدد الأسئلة الكتابية المجاب عنها خلال دورة أبريل **2022**: **287** سؤالا
- عدد الأسئلة الكتابية المجاب عنها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين: **188** سؤالا

الأسئلة الكتابية

ملاحظات:

(1) طبقا لمقتضيات المادة **168** من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس خلال دورة أكتوبر **2021** بثمانية عشر (**18**) طلبا، لتناول الكلمة حول مواضيع طارئة في نهاية جلسات الأسئلة الشفهية من مختلف الفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين، قبلت الحكومة **12** طلبا، ورفضت التجاوب مع **06** منها.

في حين بلغ عدد الطلبات المتوصل بها في نفس الإطار **27** طلبا خلال دورة أبريل **2022**، وقد قبلت الحكومة التجاوب مع **11** طلبا، وتعذر على الحكومة التفاعل مع **16** منها.

(2) تعهد السيدات والسادة الوزراء ب **13 التزاما** خلال جلسات الأسئلة الشفهية المنعقدة خلال دورة أكتوبر **2021** بغاية معالجة عدد من الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية، **و32 التزاما** في دورة أبريل **2022**.

وتوصلت رئاسة مجلس المستشارين من السادة: وزراء العدل، التربية الوطنية، التجهيز والماء، الصناعة والتجارة، واعداد التراب الوطني، ووزارة الشباب والرياضة والتواصل بأجوبة عن التعهدات التي تم جردها خلال أجوبتهم عن الأسئلة الشفهية الموجهة إليهم من طرف مكونات المجلس خلال جلسات الأسئلة الشفهية للدورة الأولى، ومن الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان في الدورة الثانية.

الاستماع إلى أعضاء الحكومة من قبل اللجان الدائمة، أو إجراء الزيارات والمهام وتلقي البيانات من الحكومة طبقا للدستور والقوانين التنظيمية

- اجتماعات اللجان الدائمة للاستماع إلى أعضاء الحكومة أو ممثلي مؤسسات عمومية بحضور أعضاء الحكومة، أو لأجل مناقشة مواضيع تدخل في صلب اهتمامات المجلس: **16** اجتماعا؛

- اجتماعات لتلقي بيانات أو إخبارات من الحكومة طبقا للدستور والقوانين التنظيمية: اجتماعين اثنين من لدن لجنة المالية؛
- زيارات ميدانية للوقوف على أوراش اقتصادية أو اجتماعية: **3** زيارات؛
- أيام دراسية (من تنظيم اللجان الدائمة): يوم دراسي واحد.

تقييم السياسات العمومية

الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية

تم تخصيص الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية ل: **"تقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب 2017-2021"**.

وقد عقد المجلس يوم **19** يوليوز **2022** جلسته السنوية بعد إيداع مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقريرها.

مجموعات العمل الموضوعاتية المؤقتة

تم خلال السنة التشريعية **2021-2022**، تشكيل مجموعتي عمل موضوعاتيتين، حول:

1) **الأمن الغذائي بالمغرب؛**
2) **الأمن الصحي بالمغرب.**

وقد أودعت المجموعتين تقريريهما في الآجال المقررة بالنظام الداخلي، وكانا موضوعي مناقشة في الجلستين العامتين المنعقدتين يوم **19** يوليوز **2022**، بحضور أعضاء الحكومة المعنيين.

وقد عبر نجاح المجموعتين الموضوعاتيتين في مهمتيهما عن تمكن مجلس المستشارين إلى حد بعيد من أدوات تقييم السياسات العمومية، وأبان عن قدرة كبيرة في الوصول بالمهام التقييمية إلى نتائجها المرجوة، ويبرز أيضا حجم الديناميكية والفعالية التي يضفيها التكوين الخاص لمجلس المستشارين على وظائفه التقييمية.

وهو ما يعتبر محفزا للمجلس لأجل تكثيف مجهوده التقييمي في المستقبل، مع الرفع من فعالية ونجاعة هذا المجهود والرقي بالنتائج المتوصل إليها، إذ ما تزال تجربة تقييم السياسات العمومية من قبل البرلمان المغربي تجربة فتية وقابلة لمزيد من التطوير.

العلاقات مع المؤسسات الدستورية

عرض ومناقشة تقارير المؤسسات الدستورية طبقا للدستور وللقوانين التنظيمية

1) المجلس الأعلى للحسابات

- عقد الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان يوم الأربعاء **11** ماي **2022** من أجل الاستماع إلى عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات عن أعمال المحاكم المالية برسم سنتي **2019** و**2020**.
- عقد جلسة عامة للمجلس يوم الثلاثاء **14** يونيو **2022** لمناقشة العرض الذي قدمته السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات عن أعمال هذا الأخير برسم سنتي **2019-2020**، بحضور ثمانية أعضاء من الحكومة.

2) المجلس الأعلى للسلطة القضائية

- مناقشة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين، التقرير السنوي الصادر عن رئاسة النيابة العامة، المتعلق بتنفيذ السياسة الجنائية وسير النيابة العامة، في اجتماعها المنعقد يوم الإثنين **20** دجنبر **2021**، وذلك تقيدا بما تتطلبه المادة **110** من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

تعزيز الشراكات والتعاون

(1) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

• تمت دراسة مجموعة من القضايا ذات الاهتمام المشترك بين المجلسين، في إطار لقاءات دراسية أو تعميم لآراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على مكونات مجلس المستشارين أو المشاركة في اللقاءات المنظمة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

(2) المجلس الوطني لحقوق الإنسان: الاتفاق على تحيين اتفاقية الشراكة بين مجلس المستشارين والمجلس الوطني لحقوق الإنسان؛

(3) المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية:

• التوقيع بمقر مجلس المستشارين يوم الثلاثاء **17** ماي **2022** على اتفاقية تعاون جديدة بين المجلس والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية تتضمن مجالات الدعم التقني وتعزيز القدرات والتكوين المستمر لإدماج الأمازيغية في أعمال المجلس وتيسير استعمالها كلغة رسمية؛

• تنظيم ندوة علمية بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وبتعاون مع الشركاء الدوليين، يومي الثلاثاء **17** والأربعاء **18** ماي **2022** حول موضوع "**مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في الجلسات العمومية لمجلس المستشارين وفي أجهزته**"؛

(4) اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ولجنة الحق في الحصول على المعلومات:

•استقبال السيد رئيس اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ورئيس لجنة الحق في الحصول على المعلومات، يوم الأربعاء **29** دجنبر **2021**، وتدارس إمكانية مأسسة العلاقة بين المؤسستين بهدف تعزيز تقاسم الخبرات والتجارب في مجال إعمال الحق في الحصول على المعلومات وفي مجال تفعيل تدابير المعالجة التقنية للمعطيات الشخصية.

التوصل بالدراسات والتقارير وبالبيانات طبقا لمقتضيات الدستور، أو القوانين التنظيمية أو القوانين ،أو طبقا لما تقضي به شراكات المجلس مع باقي المؤسسات

(1) المجلس الأعلى للحسابات:

- التوصل بتقريري المجلس الأعلى للحسابات، المنجزين بطلب من مجلس المستشارين، حول "**تقييم التمدرس بالعالم القروي**" و"**تغطية التقاعد الأساسي**".
- تلقي التقارير التي أنجزها المجلس الأعلى للحسابات طبقا لأحكام المادة **66** من القانون التنظيمي لقانون المالية، حول تنفيذ قانون المالية والتصريح العام بالمطابقة بين الحسابات الفردية للمحاسبين والحساب العام للمملكة، التي تمثل وثائق لازمة لمناقشة مشاريع قوانين التصفية، وقد تم إرفاق مشروع قانون التصفية لسنة **2020**، ولأول مرة بالحساب العام للدولة، مدعما بالحصيلة السنوية المحاسبية والبيانات المالية الأخرى وبتقييم للالتزامات الخارجة عن الحصيلة برسم سنة **2020**، وذلك تفعيلا للإصلاح المحاسبي الذي أقره القانون التنظيمي لقانون المالية.

(2) المجلس الوطني لحقوق الإنسان:

- التوصل بالتقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعنوان" **حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2021**".

(3) الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري:

- التوصل دوريا بالبيانات المتعلقة بمداخلات الشخصيات العمومية في وسائل الاتصال السمعي البصري، وذلك عملا بمقتضيات القانون المنظم للهيأة.

في مجال الدبلوماسية البرلمانية

حصيلة المهام الدستورية لمجلس المستشارين
خلال السنة التشريعية 2021-2022

حصيلة نوعية، ساهمت فيها كل مكونات مجلس المستشارين في إطار تعزيز الدور المحوري لمؤسستنا التشريعية ضمن منظومة الدبلوماسية الوطنية، بهدف الدفاع والترافع عن القضايا الإستراتيجية والحيوية للمملكة المغربية، وعلى رأسها القضية الوطنية، وذلك من خلال:

- الانخراط القوي في الاتحادات والجمعيات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية؛
- ترسيخ الحضور والتموقع على مستوى مناطق جيوسياسية هامة؛
- احتضان وتنظيم ملتقيات ودورات الاتحادات الإقليمية والدولية؛
- استقبال الشخصيات ورؤساء المجالس الوطنية والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية؛
- مواصلة المبادرات النوعية التي عمل مجلس المستشارين على إرسائها، لاسيما على مستوى التعاون جنوب-جنوب؛
- العمل على استصدار قرارات ومواقف متقدمة داعمة لقضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية وللمبادرة المغربية للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية.

أبرز المحطات

على مستوى تنظيم التظاهرات الإقليمية والدولية

- نظم مجلس المستشارين، **تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، أشغال كل من المؤتمر الحادي عشر لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، ومنتدى الحوار البرلماني مع مجالس الشيوخ في منطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب، في إطار تنزيل مبادرة رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، برئاسة السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين، والرامية إلى تعزيز العمل على المستوى الإفريقي والعربي والأمريكولاتيني، بما يخدم الدفاع عن المصالح العليا للمملكة المغربية وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية للمملكة، وإلى إرساء حوار برلماني بين مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة بدول الجنوب، **استرشادا بالنهج السديد والتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، لترسيخ الدور الريادي لبلادنا في تعزيز التعاون جنوب-جنوب.

كما احتضن مجلس المستشارين ونظم:

- الدورة الاستثنائية ال**26** لمنتدى رؤساء ورئيسات المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكرايبب "**الفوبريل**"؛
- دورة البرلمان الأنديني، والتي تميزت بعقد الجمعية العامة لهذه المنظمة الجهوية الهامة بمدينة العيون المغربية؛
- المنتدى البرلماني الأول "**المغرب – منظومة دول الأنديز**"؛
- الندوة الدولية حول موضوع: "**السيادة والأمن الغذائي، بين تحديات الظرفية العالمية ورهانات الأمن الاستراتيجي**"، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (**الفاو**)؛
- الجمعية العامة السابعة لشبكة البرلمانيين الأفارقة لتقييم التنمية.

على مستوى زيارات العمل للخارج

- زيارة عمل لجمهورية بنما تخللتها المشاركة في فعاليات الجمعية العامة السنوية لبرلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، وقمة رؤساء الاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية بإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

- ✓ **اتسمت هذه الزيارة خصوصا بالحدث التاريخي المتمثل في تدشين الفضاء المغربي الذي تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بإطلاق اسم جنابه الشريف عليه "مكتبة الملك محمد السادس"، حيث عرف حفل التدشين حضور رئيسة برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، ووفود الدول الأعضاء في هذه المنظمة، وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد ببنما، إضافة لرئيس برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو)، ورئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي؛**

- زيارة عمل لدولة الإمارات العربية المتحدة؛
- زيارة عمل لجمهورية غواتيمالا؛
- زيارة عمل للجمهورية الإسلامية الموريتانية؛
- زيارة عمل لجمهورية الشيلي؛
- زيارة عمل لجمهورية الأوروغواي؛
- زيارة عمل لجمهورية أندونيسيا.

على مستوى زيارات العمل للمملكة المغربية

- زيارة عمل رئيس برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (**سيدياو**)؛
- زيارة عمل رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية بولندا؛
- زيارة عمل رئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط على رأس وفد رفيع المستوى عن المنظمة؛
- زيارة عمل رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية مصر العربية؛
- زيارة عمل رئيس مجلس الأعيان بالمملكة الأردنية الهاشمية؛
- زيارة عمل رئيسة مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة المكسيكية؛

- زيارة عمل رئيسة برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب؛

✓ **اتسمت الزيارة بملتمس توسيع فضاء "مكتبة الملك محمد السادس" بما يليق بحمل إسم جلالته، بعد التدشين الأولي الذي كان بمثابة إعطاء الانطلاقة لترسيخ معلمة مغربية تكون بمثابة منارة للتعريف بالموروث الثقافي والحضاري للمملكة المغربية داخل مقر أكبر تجمع برلماني بأمريكا اللاتينية والكراييب.**

✓ **كما توجت الزيارة بتدشين فضاء السكريتاريا الدائمة للمنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكراييب "أفرولاك" بمقر مجلس المستشارين كفضاء للحوار السياسي وآلية للترافع عن مصالح وقضايا شعوب المنطقتين الإفريقية والأمريكو لاتينية.**

- زيارة عمل رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية بوروندي؛
- زيارة عمل رئيس برلمان السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية(**البرلاسور**).

مذكرات التفاهم والبيانات المشتركة

تم التوقيع على مذكرات تفاهم وبروتوكولات تعاون وبيانات مشتركة خلال الزيارات المتبادلة واللقاءات الثنائية، وذلك مع:

- مجلس الأعيان بالمملكة الأردنية الهاشمية؛
- مجلس الشيوخ بجمهورية مصر العربية؛
- مجلس الشيوخ بجمهورية غينيا الاستوائية؛
- مجلس الشيوخ بجمهورية كوت ديفوار؛
- المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة؛ برلمان المجموعة الاقتصادية لدول عرب إفريقيا (**سيديا**و)؛
- برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب؛
- الجمعية الوطنية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية؛
- مجلس الشيوخ بجمهورية بوروندي؛
- برلمان السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (**البرلاسور**).

- تم التوقيع على اتفاقية تعاون بين البرلمان المغربي بمجلسيه مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج ممثلة بالأكاديمية المغربية للدراسات الدبلوماسية، تماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وتجسيدا للرغبة المشتركة في وضع إطار مؤسساتي لتعاون بناء ومتكامل وكتدشين لمرحلة جديدة من التعاون والتشاور المستمر بما يمكن من تقوية الأداء الدبلوماسي الوطني وتعزيز مكانة المغرب قاريا ودوليا ؛

- **تم التوقيع على اتفاقية نقل مقر الأمانة العامة لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي من إثيوبيا إلى المملكة المغربية تجسيدا للدور الريادي لمجلس المستشارين على مستوى هذه المنظمة البرلمانية.**

وعلى مستوى انخراط مجلس المستشارين في الجمعيات والاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية والدولية، شاركت الشعب الوطنية ووفود مجلس المستشارين خلال هذه الفترة في أشغال كل من:

- المؤتمر الرابع للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية؛
- المؤتمر ال**32** للاتحاد البرلماني العربي المنعقد تحت شعار "**التضامن العربي**"؛
- الجلسة الثالثة من دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الثالث للبرلمان العربي؛
- اجتماعات مشاورات أعضاء المجموعات البرلمانية الإقليمية للبرلمان الإفريقي؛
- الدورة ال**16** لبرلمان البحر الأبيض المتوسط؛
- الجمعية العامة ال**40** لمنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكرايبب؛

- الدورة ال**77** للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي؛
- مؤتمر رؤساء البرلمانات والشعب البرلمانية لجهة إفريقيا التابعة للجمعية البرلمانية الفرونكوفونية؛
- اجتماع لجنة القضايا القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛
- الجمعية العامة ال**144** للاتحاد البرلماني الدولي؛
- الندوات حول موضوع المرأة المنظمة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بمناسبة انعقاد لجنة المرأة بالأمم المتحدة؛
- جلسة الاستماع البرلمانية المنظمة بمناسبة الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

- الدورة السنوية الحادية عشرة للجنة البرلمانية المشتركة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي؛
- المؤتمر الثالث والثلاثين الطارئ للاتحاد البرلماني العربي بعنوان "**المسجد الأقصى وجميع المقدسات الإسلامية والمسيحية أولويتنا الأولى**"؛
- الدورة الربيعية للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي؛
- المؤتمر الدولي حول "**دور البرلمانات الوطنية في مكافحة الفساد والدفاع عن الديمقراطية**"؛
- الجلسة العامة للبرلمان الأنديني؛
- المؤتمر الحادي عشر لجمعية الأمبودسمان والوسطاء الفرنكوفونيين حول موضوع: "**التحول الرقمي والولوج إلى الحقوق: رهان مشترك في الفضاء الفركوفوني: أي دور للأمبودسمان والوسطاء؟**"؛

- اجتماع اللجنة السياسية التابعة للجمعية البرلمانية الفرونكفونية؛
- المنتدى العربي لتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية؛
- الندوة حول التنمية المستدامة والتغيرات المناخية، التي نظمتها سفارة المملكة المغربية بجمهورية الدومنيكان بشراكة مع برلمان أمريكا الوسطى والمعهد العالي للتربية والتكوين الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية الدومنيكانية تحت عنوان: **"تبادل التجارب والممارسات الفضلى في مجال البيئة المستدامة والتغيرات المناخية"**؛
- المرحلة الثانية من دورة **2022** للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛
- المؤتمر رفيع المستوى لبرلمان البحر الأبيض المتوسط حول **"اتفاقية باليرمو: مستقبل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"**؛
- دورة البرلمان الإفريقي؛
- الجلسة العامة للبرلمان الأنديني؛
- الدورة ال**28** للجمعية الجهوية الإفريقية التابعة للجمعية البرلمانية للفروكوفونية؛
- الدورة السنوية ال**29** للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا؛
- اجتماع الشبكة البرلمانية لحركة دول عدم الانحياز؛
- اجتماع لجنة المساواة وعدم التمييز التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛

- اجتماع لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛
- اجتماع لجنة الشؤون البرلمانية التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية؛
- ورشة عمل حول بناء القدرات البرلمانية لفائدة البرلمانيين الشباب بإفريقيا؛
- المؤتمر العالمي الثامن لشباب الاتحاد البرلماني الدولي؛
- المؤتمر البرلماني حول الهجرة المنظم من قبل كل من الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية الوطنية الكبرى بتركيا؛
- اجتماع لجنة المرأة التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط؛
- الدورة ال**47** للجمعية البرلمانية للفروكوفونية؛
- الندوة الدولية حول تغير المناخ المنظمة من قبل البرلمان الأوروغواياني والاتحاد البرلماني الدولي؛
- مهام للبرلمان الأوروبي في إطار اللجنة البرلمانية المشتركة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، تندرج ضمن مسار تعزيز التعاون بين البرلماني المغربي وهذه المؤسسة التشريعية وفي إطار مواكبة واستكمال العمل الحكومي في جميع مجالاتها السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والإنسانية، وعلى مستوى القضايا الإقليمية والدولية؛

- الجمعية العامة ال**145** للاتحاد البرلماني الدولي؛
- المرحلة الرابعة من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛
- اللقاء التشاوري التاسع لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي؛
- الاجتماع التأسيسي لمنتدى مجالس الشورى والمجالس المماثلة في العالم الاسلامي؛
- اجتماع لجنة القضايا السياسية وحقوق الانسان التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط؛
- الاجتماع البرلماني بمناسبة انعقاد "**كوب27**"؛
- الدورة ال**78** للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الافريقي ومؤتمره ال44؛
- الحوار التفاعلي في إطار الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل؛
- المشاركة في عملية مراقبة الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة الأمريكية ضمن وفد الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا؛
- الدورة الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

مجال الانفتاح وإثراء الحوار الاجتماعي

انخراط متواصل لمجلس المستشارين
في مسار بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية

- **المنتدى البرلماني الدولي السادس للعدالة الاجتماعية تحت شعار "الحوار الاجتماعي ورهانات الدولة الاجتماعية"، 21 فبراير 2022.**

(بمشاركة حوالي **300** مشارك ومشاركة يمثلون القطاعات الحكومية والمؤسسات الدستورية المعنية والأحزاب والمركزيات النقابية الممثلة بالبرلمان).

مواكبة متواصلة لتنزيل ورش الجهوية المتقدمة

- **الملتقى البرلماني الرابع للجهات تحت شعار "مأسسة النهج التعاقدي: دعامة أساسية لتسريع تنزيل الجهوية المتقدمة"، 19 أكتوبر 2022.**

(بمشاركة أزيد من **350** مشارك ومشاركة، نصفهم يمثلون الجماعات الترابية – مجالس الجهات ومجالس العمالات والأقاليم ومجالس الجماعات -، بمشاركة **8** رؤساء جهات إلى جانب الوالي المدير العام للجماعات الترابية بالنيابة و**5** عمال مركزيين بوزارة الداخلية، وثلة من الخبراء ورؤساء جامعات وعمداء كليات ومديري مؤسسات التعليم العالي...).

- **الندوة الموضوعاتية الجهوية بجهة بني ملال-خنيفرة حول "تنمية المناطق القروية والجبلية: رافعة للجهوية المتقدمة والعدالة المجالية"، 18 يونيو 2022.**

مأسسة احتضان قضايا الشباب

- **الدورة التأسيسية لملتقى مجلس المستشارين للشباب المغربي، فاتح يونيو 2022 .**

(بمشاركة وزراء وما يزيد عن **300** شابة وشاب أقل من **30** سنة يمثلون مختلف الهيئات السياسية والنقابية والجمعوية بمختلف جهات المملكة).

انخراط متواصل لإثراء الفكر والنقاش حول القضايا ذات الارتباط بالالتزامات التعاهدية للمغرب

- ندوة حول "**استعراض حصيلة وآفاق السياسات العمومية لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء**"، **07** دجنبر **2021**؛
- ندوة حول القانون رقم **08-09** المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، فاتح فبراير **2022**؛
- اللقاء التفاعلي حول الميثاق العالمي للهجرة، الاثنين **09** ماي **2022**؛
- المائدة المستديرة حول "**المرأة من موضوع في منظومة العدالة إلى فاعلة في التغيير والتطوير**"، **26** ماي **2022**.

إثراء الفكر والنقاش في القضايا الأمنية والجيوسياسية

- ندوة في موضوع "**الأمن الصحي بالمغرب، تحديات ما بعد جائحة كوفيد 19**"، 12 ماي **2022**؛
- اللقاء الدراسي في موضوع "**التمويل الصحي بالمغرب بين عرض العلاجات وميكانيزمات الأداء**"، 22 يونيو **2022**؛
- التعاون الاقتصادي والتجاري وتحقيق الأمن الطاقي: محور أشغال المنتدى البرلماني "**المغرب-منظومة دول الأنديز**"،**05** يوليوز **2022**؛
- الندوة البرلمانية الدولية حول "**السيادة والأمن الغذائي، بين تحديات الظرفية العالمية ورهانات الأمن الاستراتيجي**"، **07** يوليوز **2022.**

فعاليات حوارية داعمة لحماية الهوية والحقوق الثقافية واللغوية

- ندوة في موضوع "**مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في الجلسات العمومية لمجلس المستشارين وفي أجهزته**"، **17-18** ماي **2022**؛

- ندوة في موضوع "**مغاربة العالم: تعبئة جماعية وراء جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده لتسهيل عملية العبور**"، **07** يونيو **2022**.

لقاءات حوارية تفاعلية مع إصدارات المؤسسات الدستورية

- يوم دراسي لتقديم مخرجات تقريري المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول "**الاقتصاد غير المنظم بالمغرب**" و"**الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للباعة المتجولين**"، الاثنين **13** دجنبر **2021**؛

- لقاء دراسي لمناقشة مخرجات الرأي الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان "**نحو تحول رقمي مسؤول ومدمج**"، الإثنين **13** يونيو **2022**.

احتضان مبادرات نوعية لفعاليات المجتمع المدني

- الندوة الوطنية حول "**وضعية حقوق الأطفال المحتجزين بمخيمات تندوف والآليات الدولية لحماية حقوق الطفل**"، **10** دجنبر **2021**؛

- اللقاء الدراسي لتقديم تقرير "**النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات**" حول خلاصات تقرير الملاحظة غير الحزبية لانتخابات شتنبر **2021** وكذا مشمولات المذكرة الترافعية من "أجل قانون انتخابي عادل يضمن انتخابات ديمقراطية"، **31** مارس **2022**.

بالإضـــــافة إلى:

- **مشاركة مجلس المستشارين في الدورة 27 للمعرض الدولي للكتاب والنشر، الرباط/ 02-12 يونيو 2022؛**

(قدر عدد الزوار الذين ترددوا على رواق البرلمان بما يعادل **3000** زائر يوميا)؛

- **أنشطة الفرق والمجموعات البرلمانية:**

ندوات ولقاءات دراسية همت قضايا ضاغطة، من قبيل التحكيم والوساطة الاتفاقية والشباب ...، فيما ركزت أخرى على قراءة مقتضيات نصوص تشريعية مهيكلة، على غرار قانون المالية، والقانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، والقانون المتعلق بتنظيم التعليم العالي والبحث العلمي، ومشروع القانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار، والنظام الأساسي لمستخدمي الشركات المنجمية...

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 24 نونبر 2022 على الساعة السادسة مساءا

موضوع الاجتماع:- دراسة الميزانية الفرعية لمجلس النواب برسم السنة المالية 2023

- دراسة الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2023

الولاية التشريعية : 2021 -2027	الساعة : من 18:00 إلى 21:30	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 9
السنة التشريعية : 2021 - 2022	المدة الزمنية : 3سا و30د	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 19
دورة أكتوبر 2022	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 28	عدد المعتذرين: 2

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكناو	فريق الأصالة و المعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	يعتذر
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد رضى الحميني	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايذي	الفريق الاشتراكي	
النائب الخامس	السيد محمد عمور ي	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأميـــن	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	يعتذر
المقـــرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 24 نونبر 2022 على الساعة السادسة مساءا

موضوع الاجتماع:- دراسة الميزانية الفرعية لمجلس النواب برسم السنة المالية 2023

- دراسة الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2023

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيدة فاطمة الحساني	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
السيد سعيد شاكر	مجموعة العدالة الاجتماعية	
السيد خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 24 نونبر 2022 على الساعة السادسة مساءا

موضوع الاجتماع:- دراسة الميزانية الفرعية لمجلس النواب برسم السنة المالية 2023

- دراسة الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2023

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد حنين	التجمع الوطني للأحرار	
الأخلول محمد حدية	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
لراي حطوا	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
سليمة زيدان	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
هناء بن خير	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
فتيحة خورتال	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
محمد بن فقيه	مجموعة العدالة الاجتماعية	
فاطمة زكاغ	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
ادبدا شيخ احمد	PAM	
حمد البكوري	RNI	
مبارك السباعي	الفريق الحركي	
الادريسي فاطمة	الاتحاد المغربي للشغل	
TARMOUNIA OTHMANE	PI	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 24 نونبر 2022 على الساعة السادسة مساءا

موضوع الاجتماع:- دراسة الميزانية الفرعية لمجلس النواب برسم السنة المالية 2023

- دراسة الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2023

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	توقيع
نورالدين مضيان	رئيس فريق UMT	
صلاح الدين مزوار	UMT	
كمال الحياني	RNI	
مريم الهلوائي	UMT	
علوي لبنى	UNTM	
عبدالقادر الكيحل	الفريق الاتقلالي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـول

مشروع الميزانية الفرعية

لوزارة الاقتصاد والمالية

برسم السنة المالية 2023

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2022 – 2023

دورة أكتوبر 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمام أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2023.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 22 نونبر 2022، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية.

في مستهل هذا الاجتماع، ألقت الوزيرة عرضا مفصلا حول ثلاث محاور رئيسية تتعلق بالوزارة في أرقام، وحصيلة الوزارة برسم سنة 2022، وأهم تدابير مشروع ميزانية سنة 2023.

بخصوص المحور الأول، توقفت السيدة الوزيرة عند عدد موظفي الوزارة المحدد في 18631 موظف وموظفة حسب التوزيع الجغرافي، المصالح المركزية 22% والمصالح اللاممركزة 78% مذكرة أن توزيع موظفي الوزارة حسب الجنس 61% ذكور و 39% إناث، وأضافت على أن توزيع موظفي الوزارة حسب الأطر يحدد في 26% أعوان التنفيذ و27% الأطر المتوسطة و47% الأطر.

وفيما يخص حصيلة الوزارة لسنة 2022، أشارت السيدة الوزيرة إلى أن الاعتمادات الإجمالية المفتوحة برسم سنة 2022 بلغت 3778 مليون درهم، وقد شملت نفقات الموظفين 3176 مليون درهم واعتمادات التسيير 884 مليون درهم،

واعتمادات الاستثمار 118 مليون درهم، مشيرة إلى هيكلة ميزانية الوزارة حسب البرامج الميزانياتية برسم سنة 2022، بالإضافة إلى تنفيذ الميزانية إلى غاية 31 أكتوبر .2022

كما ذكرت السيدة الوزيرة ببرنامج تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك، مشيرة إلى تنزيل مقتضيات قانون المالية لسنة2022 المتعلقة بالجباية الجمركية، ومواصلة الإجراءات المتخذة للتخفيف من أثر جائحة فيروس كوفيد19، وتبسيط المساطر الجمركية، وتعزيز المراقبة من أجل دعم المنافسة الشريفة في مجال التجارة الخارجية إلى غاية 30 شنبر 2022، وكذا المداخيل الجمركية المحصلة.

أما في مجال تنفيذ النفقات العمومية للتحصيل ومسك المحاسبة العمومية، أشارت السيدة الوزيرة إلى مواصلة إصلاح الطلبيات العمومية، ونشر حوالي 30 ألف طلب عروض في بوابة الصفقات العمومية ومواصلة تطوير برنامج نزع الصفة المادية من المساطر المتعلقة بتدبير المالية العمومية للدولة والجماعات الترابية، فضلا عن مواصلة تنزيل الإصلاح الضريبي المتعلق بالجبايات الترابية، مواصلة تعميم نظام التدبير المندمج لمداخيل الدولة والجماعات الترابية، ومواصلة العمل بتنسيق مع المجلس الأعلى للحسابات في إطار المصادقة على حسابات الدولة.

وفيما يخص برنامج تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية، أشارت السيدة الوزيرة إلى مواصلة تفعيل الإجراءات الجبائية المتخذة للتخفيف من أثر جائحة فيروس كوفيد 19 وتعزيز علاقة الثقة مع الملزمين وتحقيق مردودية إيجابية على مستوى أهم المؤشرات إلى غاية 30 شتنبر .2022

وفيما يرتبط ببرنامج السياسة الاقتصادية وإستراتيجية المالية العمومية، تطرقت السيدة الوزيرة إلى مواكبة القطاعات الوزارية والمؤسسات لتملك المراجع والقواعد الميزانياتية الجديدة، لا سيما عبر إطلاق مشروع تفعيل منظومة موحدة لمراقبة التدبير على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات، وكذا تنظيم النسخة الأولى من المنتدى بين الوزاري لمسؤولي البرامج باعتباره أرضية للتشاور والمشاركة وتبادل التجارب، ومتابعة تفعيل الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا 19 من خلال دعم القطاعات الاقتصادية الأكثر تطورا والحفاظ على مناصب الشغل

والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الجائحة وتوفير اللقاحات والاختبارات والعلاجات وتأهيل الآليات وإمداد المنظومة بالوسائل الصحية.

كما ذكرت السيدة الوزيرة بالنقاط التالية:

- ✓ تعزيز الحكامة وهيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية،
- ✓ السهر على التتبع المتواصل لتنفيذ ميزانية الدولة عبر اتخاذ ما يلزم من التدابير بالإضافة الى دعم المقاولة وتشجيع الاستثمار وتوفير موارد التمويل من خلال تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار ومواصلة العمل بآليات إقلاع نشاط المقاولات وكذا متابعة تنزيل البرنامج المندمج لدعم تمويل المبادرة المقاولاتية، إضافة إلى مواصلة متابعة تنزيل الإستراتيجية الوطنية للشمولية المالية.
- ✓ تعزيز الشفافية المالية من خلال تحقيق المغرب لتقدم ملموس على مستوى نتائج مسح الميزانية المفتوحة لسنة 2021 مسجلا 48 نقطة مقابل 43 نقطة سنة 2019، محتلا بذلك المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال لإفريقيا.
- ✓ تسريع أجال إعداد قوانين التصفية وإغناء الوثائق المرافقة لها (تقرير نجاعة الأداء وتقرير افتحاص نجاعة أداء والحساب العام للدولة).
- ✓ المساهمة في تقييم أثار السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية على الاقتصاد الوطني، وكذا التوقعات الماكرو اقتصادية من خلال إنجاز عدد من الدراسات.

وعلاوة على ذلك، ذكرت السيد الوزيرة ببرنامج تدبير الملك الخاص للدولة وذلك من خلال مواصلة ورش إعداد القانون المتعلق بالملك الخاص للدولة والتشاور مع جميع القطاعات الحكومية المعنية تحت إشراف الأمانة العامة للحكومة ودعم الاستثمار والتجهيزات العمومية، وتحفيظ أملاك الدولة، والمداخيل المحصلة في إطار التمويلات المبتكرة لتمويل مشاريع الاستثمار العمومي.

كما أشارت السيد الوزيرة إلى برنامج المنافسة والأسعار والمقاصة باتخاذ عدة إجراءات للحد من تداعيات الازمة العالمية وأثار الجفاف على القدرة الشرائية للمواطنين ومواصلة الجهود من أجل دعم المنافسة والحفاظ على القدرة الشرائية.

وكذا تفعيل سياسة المنافسة بالإضافة إلى نظام المقاصة.

كما أكدت السيدة الوزيرة على برنامج دعم وقيادة الاوراش الأفقية من خلال مواصلة تنزيل الميثاق الوطني للتمركز الإداري، وتفعيل مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية للوزارة ومواصلة تنزيل برنامج الوزارة لتحقيق النجاعة الطاقية عبر إطلاق المحطة الكهروضوئية الثانية بقدرة إنتاجية تصل الى 200 ميغاواط ساعة، فضلا عن دعم الحكامة الجيدة والدفاع عن الدولة أمام القضاء والوقاية من المنازعات الجبائية والتجارية وتثمين العنصر البشري وتحسين التواصل ومواصلة ورش الرقمنة على صعيد جميع مديريات الوزارة وكذا أشغال تهيئة وتأهيل المقرات الإدارية على الصعيد المركزي والجهوي.

وبخصوص المعطيات المرقمة برسم سنة 2023 قدمت السيد الوزيرة معطيات مرقمة حول الاعتمادات الإجمالية المفتوحة برسم سنة 2023 التي تقدر ب3819 مليون درهم وهي موزعة على الشكل الثالي:

- ✓ نفقات الموظفين3199 مليون درهم،
- ✓ المعدات والنفقات المختلفة 504 مليون درهم.
- ✓ اعتمادات الاستثمار 116 مليون درهم.
- ✓ المناصب المالية المحدثة برسم سنة 2023،1200 منصب مالي.

كما أشارت السيدة الوزيرة الى ميزانية التكاليف المشتركة، فصل التسيير وميزانية التكاليف المشتركة فصل الاستثمار، وكذا اعتمادات فصل النفقات الطارئة والمخصصة الاحتياطية.

أما فيما يتعلق بمحور تدابير مشروع ميزانية سنة 2023، أكدت السيدة الوزيرة على إعطاء الأولوية لتنزيل الاوراش الإصلاحية الكبرى ودعم المقاولات وتشجيع

الاستثمار ومواصلة تفعيل مجموعة من الإصلاحات الأخرى بالإضافة إلى المنافسة والأسعار والمقاصة وكذا تعزيز الحكامة الجيدة وتثمين ورش الرقمنة وتبسيط المساطر على صعيد جميع مديريات الوزارة وأشغال التهيئة وتأهيل المقرات الإدارية على الصعيد المركزي والجهوي.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أكد السادة المستشارون على ضرورة مباشرة الحوار الاجتماعي داخل قطاع الاقتصاد والمالية، مع تعزيز دعمه بعدد كافي من الأطر والموظفين والموظفات نظرا لما تلعبه الموارد البشرية من أدوار في إنعاش موارد الدولة والحفاظ على التوازنات المالية وإنعاش الاقتصاد، وفي هذا السياق، تمت الإشارة إلى أن تخصيص 1200 منصب مالي للوزارة يعد رقما غير كافي بالنظر الى الخصاص الذي تعاني منه الوزارة وبالنظر أيضا إلى حجم المسؤوليات الملقاة عليها.

وسجل أحد المتدخلين وجود تفاوتات فيما يتعلق بالتحفيزات المالية الممنوحة لموظفي الوزارة، مما يجعل إقرار نظام أساسي لموظفي القطاع أمر ضروري، لتوفير عناصر الاستقرار وتحفيز وتأطير العنصر البشري وتنميته، لمواكبة مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

وبخصوص الخدمات الاجتماعية المقدمة لموظفي الوزارة، تمت الإشارة إلى ضرورة النهوض بمؤسسة الأعمال الاجتماعية على المستوى الجهوي من أجل تقديم خدماتها الاجتماعية في إطار سياسة القرب وتعزيز الجهوية المتقدمة، وعدم تركيز خدماتها على المستوى المركزي.

وارتباطا بمؤسسة الأعمال الاجتماعية، صرح أحد السادة المستشارين بأنه وعلى الرغم من كون المؤسسة نموذجية إلا انها تعرف بعض النواقص، لذلك يجب توفير اعتمادات أكثر خصوصا في إطار شراكات، وذكر بالمناسبة بأنه بادر في فبراير 2022 بمقترح قانون بشأن إحداث المؤسسة المشتركة للأعمال الاجتماعية لموظفي وموظفات الوزارات ذات الطابع المركزي، سيستفيد منه قرابة 14 ألف موظف عمومي، وفي نفس السياق أشار إلى بعض الملاحظات من قبيل غياب مسؤولين عن صندوق الضمان الاجتماعي وعدم حضورهم في مناقشة الميزانية الفرعية.

وفيما يتعلق بمقاربة النوع الاجتماعي دعا أحد المتدخلين الى تعيين نساء في مناصب المسؤولية خصوصا وان الوزارة تتوفر على اطر نسائية كفأة ومقتدرة في أداءها ووظائفها.

كما نوه أحد المتدخلين بالمجهودات التي تبذلها الوزارة في عدة اوراش، خاصة برنامج تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك، برنامج تنفيذ النفقة العمومية والتحصيل ومسك المحاسبة، برنامج تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية، برنامج السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية، برنامج تدبير الملك الخاص للدولة، برنامج المنافسة والاسعار والمقاصة، برنامج دعم وقياس الأوراش الأفقية.

كما تمت الإشارة الى ان قطاع وزارة الاقتصاد والمالية عرف أكبر عملية تحول رقمي، علاوة على تبسيط المساطر الإدارية في القطاعات والمرافق العمومية الأخرى. لما فيه من ترشيد للجهد العام ماليا وبشريا وربح للزمن التدبيري، ومحاربة الشوائب الإدارية، مما سيساهم في الرفع من قيمة الناتج الخام، عبر بوابة حكامة تدبير المساطر الإدارية.

وفيما يخص أملاك الدولة، تمت الإشارة الى أهمية تدبير ملف أراضي الدولة الذي يعتبر من أكثر القطاعات حاجة الى الشفافية، مما يجعل سن سياسة جديدة حول حكامة العقار العمومي ضرورية من اجل التغلب على الإشكالية العقارية لتنفيذ المخططات والإستراتيجيات الوطنية والمشاريع الاستثمارية الكبرى.

وبشأن اصلاح أنظمة التقاعد، دعا أحد المتدخلين الى الإسراع في تفعيله، نظرا للوضعية الصعبة التي تهدد استدامة صناديق التقاعد.

وفي نفس السياق، تم التأكيد على ان اصلاح هذه الأنظمة ينبغي ان يتم وفق رؤية شمولية ومقاربة أفقية بالشكل الذي يحقق استدامة هذه الأنظمة.

ودعا السادة المستشارون الوزارة الى نهج مقاربة تشاركية فيما يخص مراجعة المقتضيات القانونية التي تخص منظومة التسجيل والتنبر، ومدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة والتعريفات الجمركية والضرائب الداخلية على الاستهلاك، ومدونة تحصيل الديون العمومية وجعلها تتلاءم مع رهانات النجاعة الإدارية والمالية، والشفافية والحكامة الجيدة .

وبخصوص الإصلاح الجبائي، عبر السادة المستشارون عن أملهم في التأسيس لعدالة ضريبية تقوم على مبدأ التضامن وإعادة توزيع الثروات ومساهمة كل واحد حسب قدراته، مع الدعوة الى عقلنة الامتيازات الضريبية التي يجب ان تقوم على أساس الجدوى الاقتصادية، والقطع مع مقاربة الإعفاءات.

اما فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار، أكدوا على انه ورغم الاعتمادات المهمة التي تم رصدها في هذا المجال ورغم الظرفية الصعبة، فلابد من تسريع إصلاح المؤسسات المعنية بمواكبة الاستثمارات، ومن ذلك منح صلاحيات أكبر للمصالح الخارجية للوزارة كالمديريات الجهوية ومندوبيات أملاك الدولة، تيسيرا لمساطر إعداد الوعاء العقاري اللازم في إطار سياسة جديدة حول حكامة العقار العمومي.

وقد أثار أحد المتدخلين مسألة الإصلاح الشمولي للطلبيات العمومية، وكذا الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والذي اعتبره أحد الركائز والتوجهات الوطنية للحد من الفوارق المستعصية في الولوج للخدمات المالية وعاملا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. متسائلا عن نتائج هاته الاستراتيجية.

وقد تطرق أحد المتدخلين إلى عمل الموظفين على مستوى المجال مما يستدعي من الوزارة منح امتياز خاص لهم والأخذ بعين الاعتبار المجهودات التي يبذلونها من

خلال تحصيل المداخيل، وفي نفس السياق تساءل عن مصير صندوق النفقات الطارئة الذي يتوفر على 2 مليار.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وفيما يتعلق بالموارد البشرية لوزارة الاقتصاد والمالية، صرحت السيدة الوزيرة، بأن تخصيص 1200 منصب مالي يعتبر مكسبا مهما بالمقارنة مع عدد المناصب التي كانت مخصصة قبل 10 سنوات الماضية، حيث كانت تتراوح بين 300 و500 منصب مالي.

وفي إطار تقريب الإدارة من المواطن وتجويد خدماتها، أفادت السيدة الوزيرة بأن وزارتها خصصت ما يقارب 7000 منصب شغل على مستوى المصالح اللاممركزة منذ 2020 الى غاية 2022، كما أكدت على أنه ليس هناك مصالح بالعدد الكافي في جميع الجهات والمدن، مؤكدة على أن الرقمنة هي وسيلة مهمة لتقريب مصالح الوزارة من المواطنين، وفيما يخص التوظيف على المستوى الجهوي والمحلي، نظمت الوزارة إبان الجائحة مباريات سنتي 2020و2022 في 8 مدن باعتبارها حلا ناجحا وعادلا، حيث أن المباراة في المدن تعطي فرصا اكثر للمشاركة.

وفيما يرتبط بتفعيل مقاربة النوع، أكدت السيدة الوزيرة أن نسبة 39 في المائة من المناصب في القطاع تتقلدها النساء، مؤكدة أن الوزارة تشتغل على عدة إجراءات، وكذا تأطير دورات تكوينية، مشيرة إلى ضرورة مواكبة المحيط العائلي والاجتماعي للمرأة قصد الرفع من هذه النسبة، حيث لاحظت السيدة الوزيرة بأن النساء يتفوقن في الامتحانات الكتابية في حين يحصل العكس بالنسبة للامتحانات الشفوية.

وفي الشق المتعلق بالنظام الأساسي، أفادت السيدة الوزيرة بأن هناك منصة يتم الاشتغال عليها لكن رغم ذلك يجب تكثيف الجهود في هذا الصدد حيث لا يمكن الحديث عن الحوار الاجتماعي إذا لم يتم إصلاح النظام الأساسي.

وفيما يخص مؤسسة الأعمال الاجتماعية، أفادت السيدة الوزيرة، بأن هناك لائحة مهمة جدا يستفيد منها عدد من الموظفين، حيث أنه في سنة 2022 كانت 30.000 مستفيد ونفس العدد 75 في المائة ممن استفادوا على مستوى المصالح غير الممركزة الذين يشتغلون خارج الرباط. مؤكدة على أن هناك طموح لتقديم خدمات أفضل كما ونوعا.

من جهة أخرى، أشارت السيدة الوزيرة الى ان الوعاء العقاري له أهمية كبيرة سواء على مستوى الاستثمار أو على مستوى الخدمات.

واعتبرت ان مشكل العقار مطروح وأن الهدف الذي تسعى اليه الوزارة هو ان تمتلك رؤية واضحة وأن القرارات يجب أن تؤخذ على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار وليس على مستوى المركز.

وبالنسبة للمفتشية العامة، أكدت السيدة الوزيرة على دورها الاستراتيجي وخصوصا فيما يخص الموارد البشرية التي كانت أقل من 70 في 2015 والآن تتوفر على أكثر من 160 مؤكدة على وجود كفاءات عالية على مستوى المفتشية العامة، كما هنأت السيد المفتش العام الذي تم تعيينه في يوليوز من السنة الجارية، وأشارت الى أن هناك تنسيق بين المفتشية العامة والمجلس الأعلى للحسابات وكذلك مع القطاعات الوزارية الأخرى.

وفيما يرتبط بالوكالة القضائية، أوضحت السيدة الوزيرة على أنها في أمس الحاجة الى موارد بشرية وكفاءات مختلفة، مما سيمكنها من اتخاذ القرارات لحماية الدولة داخل وخارج المملكة، مبرزة أن الوكالة القضائية تقوم بمجهود كبير بالتنسيق مع القطاعات، معتبرة أن بعض القطاعات لا تملك الإمكانيات الكافية للدفاع عن قضاياها وبالتالي يجب أن يكون هناك تنسيق وتكوين معهم.

كما تطرقت السيدة الوزيرة الى أهمية صندوق الضمان الاجتماعي في تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، مؤكدة على أن وزارة الاقتصاد والمالية واعية بمسؤوليتها في حسن تدبير هذا الصندوق لأن الرهانات والتحديات المالية في ديمومة هذه الحماية الاجتماعية هي من أولوياتها.

وفي نفس السياق، أكدت على أن ملف التقاعد هو صعب وبأن الوزارة تشتغل عليه.

كما اعتبرت السيدة الوزيرة أن المقاصة والسجل الموحد الاجتماعي ملفان يحتاجان الى التواصل مع المواطنين خصوصا على مستوى الجهات والمدن.

عرض

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

مشروع ميزانية
وزارة الاقتصاد والمالية
لسنة 2023



لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية
مجلس المستشارين

22 نونبر 2022

محاور العرض

- حصيلة الوزارة برسم سنة 2022
- أهم تدابير مشروع ميزانية سنة 2023



02

حصيلة الوزارة لسنة 2022



عدد موظفي الوزارة
18 631

التوزيع الجغرافي

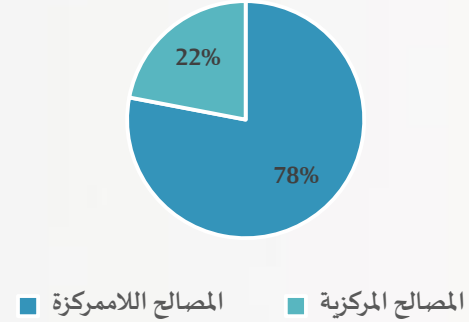

التوزيع حسب الجنس



التوزيع حسب الأطر

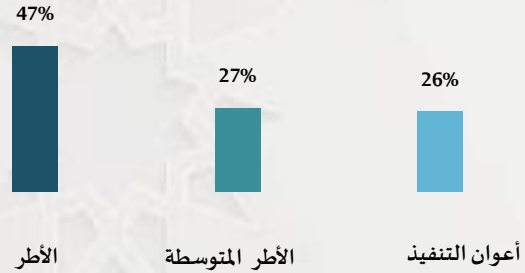

تنفيذ ميزانية الوزارة برسم سنة 2022

الاعتمادات الاجمالية المفتوحة برسم سنة 2022 بلغت 3778 مليون درهم

نفقات الموظفين	3 176 م د
اعتمادات التسيير	484 م د
اعتمادات الاستثمار	118 م د

هيكلة ميزانية الوزارة حسب البرامج الميزانياتية برسم سنة 2022:

- تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك
- تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية
- تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية
- السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية
- تدبير الملك الخاص للدولة
- المنافسة والأسعار والمقاصة
- دعم وقيادة

تنفيذ الميزانية إلى غاية 14 نونبر 2022

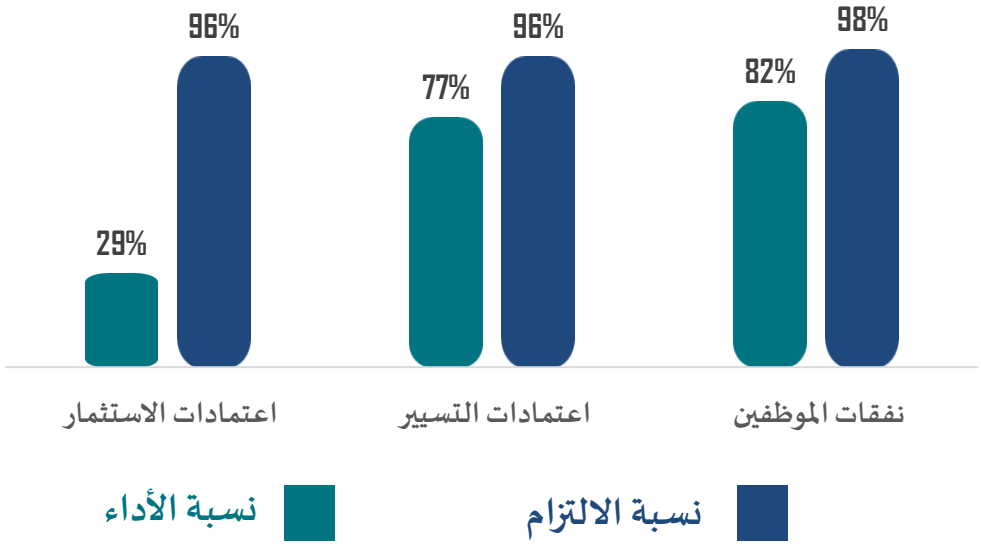

حصيلة برنامج "تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك"

- **تنزيل مقتضيات قانون المالية لسنة 2022 المتعلقة بالجباية الجمركية؛**
- **مواصلة الإجراءات الجمركية المتخذة للتخفيف من أثر جائحة فيروس كوفيد-19 من خلال:**
  - تمديد فترة الاستفادة من التسهيلات الممنوحة لتسوية الحسابات المكتتبة تحت الأنظمة الاقتصادية بالجمرك خارج الأجل؛
  - التمديد التلقائي لآجال تسوية القبول المؤقت للعربات المرقمة بالخارج إلى غاية 31 دجنبر 2022، والمنتهية خلال سنوات 2020 و2021 و2022 .
- **تبسيط المساطر الجمركية:**
  - حذف 12 ترخيصا مسبقا متعلقا بالأنظمة الاقتصادية بالجمرك في إطار تعزيز منطق الثقة والمسؤولية؛
  - إثراء منصة "ديوانتي" بسبع خدمات إلكترونية موجهة للفاعلين الاقتصاديين، الأمر الذي مكن من تجريد عدة وثائق من طابعها المادي ؛
  - المساهمة في دمج "الفاعلين في القطاع غير المهيكل" في النسيج الاقتصادي النظامي من خلال دعمهم لا سيما في إطار منطقة الأنشطة الاقتصادية للفنيدق [ZAEF]؛
  - تبسيط ملف طلب الاستفادة من النظام الضريبي التفضيلي المتعلق بتعشير السيارات من قبل المغاربة المقيمين بالخارج لمدة 10 سنوات على الأقل والذين يبلغون من العمر 60 سنة أو أكثر.
- **تعزيز المراقبة من أجل دعم المنافسة الشريفة في مجال التجارة الخارجية (إلى غاية 30 شتنبر 2022) :**
  - تحصيل رسوم ومكوس إضافية بقيمة 2,4 مليار درهم؛
  - تحصيل مبلغ إجمالي قدره 299 مليون درهم من الرسوم والمكوس المتجانف عنها عن طريق مراقبة بعدية ل 400 شركة؛
  - استثناء، ابتداء من فاتح يوليوز 2022، المشتريات المنجزة عبر منصات التجارة الالكترونية الدولية من الإعفاء عن الرسوم الجمركية عند الاستيراد بصرف النظر عن قيمتها.

- **المداخيل الجمركية المحصلة :** تسجيل ارتفاع مهم، متم شهر شتنبر 2022، يفوق 17 مليار درهم أي بزيادة تقدر ب 22% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

- **مواصلة إصلاح الطلبيات العمومية من خلال:**
  - إصلاح الإطار المنظم لإبرام الصفقات العمومية؛
  - مواصلة تعميم إجبارية التعهدات الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية (المرسوم رقم 2.20.801 الصادر في 14 ابريل 2021)؛
  - تعميم منظومة الإيداع الإلكتروني للفواتير؛
  - إعداد الإطار القانوني المنظم للمرصد الوطني للطلبيات العمومية؛
  - مواصلة تفعيل خرائطية المخاطر المرتبطة بالصفقات العمومية؛
  - مواصلة تفعيل الدراسة المتعلقة بالبعد الاقتصادي للطلبيات العمومية من خلال النصوص المتعلقة بمنظومة الطلبيات العمومية.
- **نشر حوالي 30 ألف طلب عروض في بوابة الصفقات العمومية؛**
- **مواصلة تطوير برنامج نزع الصفة المادية عن المساطر المتعلقة بتدبير المالية العمومية للدولة والجماعات الترابية؛**
- **مواصلة تنزيل الإصلاح الضريبي المتعلق بالجبايات الترابية؛**
- **مواصلة تعميم نظام التدبير المندمج لمداخيل الدولة والجماعات الترابية؛**
- **مواصلة العمل بتنسيق مع المجلس الأعلى للحسابات في إطار المصادقة على حسابات الدولة .**

حصيلة برنامج "تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية"

- **تنزيل مقتضيات قانون المالية لسنة 2022 المتعلقة بالإصلاح الجبائي؛**

- **مواصلة تفعيل الإجراءات الجبائية المتخذة للتخفيف من أثر جائحة فيروس كوفيد-19 من خلال:**
  - الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجر المدفوع للأجير بمناسبة أول تشغيل له؛
  - تخفيض أسعار الضريبة على الشركات المطبقة على الشركات الصناعية ؛
  - التمديد لمدة سنة إضافية للتدابير التحفيزية لفائدة الملزمين الذين يقومون لأول مرة بالتسجيل في جدول الرسم المهني.

- **تعزيز علاقة الثقة مع الملزمين :**
  - إغناء وظائف منصة الشكايات الالكترونية ومتابعة تقليص مدة معالجة طلبات وشكايات الملزمين؛
  - تشجيع الامتثال الضريبي من خلال مواصلة تحسين التطبيق الجهوي الخاص "بالرسائل التذكيرية" على مستوى النظام المعلوماتي المندمج؛
  - مواصلة تبسيط وتحيين الاستمارات الضريبية المتعلقة بخدمات التصريح والأداء الضريبي عن بعد « النظام المعلوماتي **Simpl**».

- **تحقيق مردودية إيجابية على مستوى أهم المؤشرات (إلى غاية 30 شتنبر 2022) :**
  - 86,4 % من العائدات الاجمالية الخام مقارنة بالتوقعات أي ما يعادل 150,6 مليار درهم؛
  - 80,2 % من استرجاع الضريبة على القيمة المضافة أي ما يقدرب 8 مليار درهم؛
  - 58 % كاسترداد للضريبة على الشركات أي ما يعادل 394 مليون درهم؛
  - 93 % من مجموع العائدات المحصلة عن طريق الأداء عن بعد في إطار تشجيع الامتثال الضريبي.

حصيلة برنامج "السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية"

- مواصلة مواكبة القطاعات الوزارية والمؤسسات لتملك المراجع والقواعد الميزانياتية الجديدة، لاسيما عبر إطلاق «مشروع تفعيل منظومة موحدة لمراقبة التدبير على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات» ، و كذا تنظيم النسخة الأولى من «المنتدى بين-الوزاري لمسؤولي البرامج » باعتباره أرضية للتشاور والمشاركة وتبادل التجارب.
- متابعة تفعيل الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا كوفيد-19من خلال دعم القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا والحفاظ على مناصب الشغل والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الجائحة وتوفير اللقاحات والاختبارات والعلاجات وتأهيل الآليات وإمداد المنظومة بالوسائل الصحية.
- تعزيز الحكامة وهيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال:
  - تفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع عمليات إعادة هيكلة ونجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية؛
  - نشر آجال الأداء المصرح بها من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية على موقع مرصد آجال الأداء: 36,6 يوما في متم شهر شتنبر 2022 مقابل 55,9 يوما في متم شهر دجنبر 2018؛
  - إنجاز 5 عمليات للتدقيق الخارجي لمجموعة من المؤسسات والمقاولات العمومية.
- السهر على التتبع المتواصل لتنفيذ ميزانية الدولة عبر اتخاذ ما يلزم من التدابير على مستوى :
  - تحصيل الموارد وضبط النفقات من أجل التحكم في عجز الميزانية (سيتم تقليص عجز الميزانية من 5,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2021 إلى 5,3% سنة 2022)؛
  - تحسين آليات تمويل ميزانية الدولة والقطاع العمومي من خلال تعزيز آليات التحكم في مخاطر الدين العمومي والحد من المخاطر المتعلقة بديون الخزينة.
- دعم المقاولة وتشجيع الاستثمار وتوفير موارد التمويل من خلال تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار ومواصلة العمل بآليات إقلاع نشاط المقاولات وكذا متابعة تنزيل البرنامج المندمج لدعم تمويل المبادرة المقاولاتية، إضافة الى مواصلة متابعة تنزيل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.
- تعزيز الشفافية المالية من خلال تحقيق المغرب لتقدم ملموس على مستوى نتائج مسح الميزانية المفتوحة لسنة 2021، مسجلا 48 نقطة مقابل 43 نقطة سنة 2019، محتلا بذلك المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- تسريع آجال إعداد قوانين التصفية وإغناء الوثائق المرافقة لها (تقرير نجاعة الأداء وتقرير افتحاص نجاعة الأداء والحساب العام للدولة).
- المساهمة في تقييم آثار السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية على الاقتصاد الوطني، وكذا التوقعات الماكرواقتصادية من خلال إنجاز عدد من الدراسات.

- **مواصلة ورش إعداد القانون المتعلق بالملك الخاص للدولة بتشاور مع جميع القطاعات الحكومية المعنية تحت إشراف الأمانة العامة للحكومة.**

- **دعم الاستثمار والتجهيزات العمومية من خلال:**

  - تعبئة ما يناهز 154 ألف هكتار (خارج الشراكة الفلاحية) لدعم المخططات القطاعية والبرامج الجهوية والاستثمار المنتج: 97٪ من المساحة الإجمالية تمت تعبئتها لفائدة قطاع الطاقة المتجددة واستفادت جهة الداخلة-وادي الذهب لوحدها من نسبة تفوق 82٪ من المساحة المعبأة.
  - تعبئة ما يناهز ألفي هكتار تخص 39 مشروعا عن طريق طلبات العروض في إطار الشراكة الفلاحية؛
  - تخصيص 207 هكتارا لفائدة الادارات العمومية على رأسها وزارة الداخلية و التربية الوطنية بنسبة تناهز 85%.

- **تحفيظ أملاك الدولة:**

  - تأسيس الرسوم العقارية بمساحة تناهز 260 ألف هكتار؛
  - إيداع مطالب للتحفيظ بمساحة تناهز 465 ألف هكتار؛
  - الرفع من نسبة ملك الدولة المحفظ أو في طور التحفيظ الى 99,5% من مجموع الرصيد العقاري للدولة.

- **المداخيل المحصلة في إطار التمويلات المبتكرة لتمويل مشاريع الاستثمار العمومي:** تحصيل مبلغ إجمالي قدره 21 مليار درهم، متم شهر أكتوبر 2022، مقابل 11,9 مليار درهم سنة 2021 ما يمثل زيادة 75%.

- **اتخاذ عدة إجراءات للحد من تداعيات الأزمة العالمية وآثار الجفاف على القدرة الشرائية للمواطنين من أهمها:**
  - دعم مباشر لقطاع النقل ولواردات القمح اللين وكذا للكتب المدرسية للمستويين الأولي والاعدادي ؛
  - تعليق الرسوم الجمركية على زيوت المائدة الخامة وعلى النباتات الزيتية وعلى الحبوب و القطاني ؛
  - رصد ما يناهز 10 آلاف مخالفة وإتلاف حوالي ألف طن من المواد الغير صالحة للاستهلاك.
- **مواصلة الجهود من أجل دعم المنافسة والحفاظ على القدرة الشرائية** من خلال العمل على استقرار أسعار المواد والخدمات الأساسية المقننة باستثناء تحديد أثمنة بيع 379 دواء وتخفيض أثمنة 242 دواء والزيادة في ثمن دوائيين والمصادقة على 30 منتوج جديد من التبغ والزيادة في أثمنة 251 منتوجا وذلك بفعل الرفع من الضريبة الداخلية على الاستهلاك المقررة في قانون المالية لسنة 2022.
- **تفعيل سياسة المنافسة:**
  - المصادقة من طرف البرلمان على القانونين المتعلقين بالمنافسة من أجل إضفاء الدقة اللازمة و تضمين التعديلات الضرورية لتجويد المنظومة القانونية؛
  - دراسة ما يفوق 120 عملية تركيز اقتصادي همت قطاعات مختلفة كالصناعات الميكانيكية والقطاع الصحي وقطاع التربية والتكوين والقطاع المالي والتأمينات وغيرها.
- **نظام المقاصة:** فتح اعتمادات إضافية لضمان استقرار أسعار غاز البوطان والسكر ودقيق القمح اللين المدعم من أجل التصدي لارتفاع الأسعار العالمية للمواد الطاقية والغذائية. كما يرتقب أن تفوق الكلفة الاجمالية للدعم 38 مليار درهم استنادا الى تطورات الأسعار الدولية.

حصيلة برنامج "دعم وقيادة" والأوراش الأفقية

مواصلة تنزيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري:

- تحيين التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري للوزارة للفترة الممتدة ما بين 2021- 2023 (التحيين الثاني) .

الاختصاصات والصلاحيات والمهام ، خاصة ذات الطابع التقريري، التي تم أو سيتم نقلها الى المصالح اللاممركزة

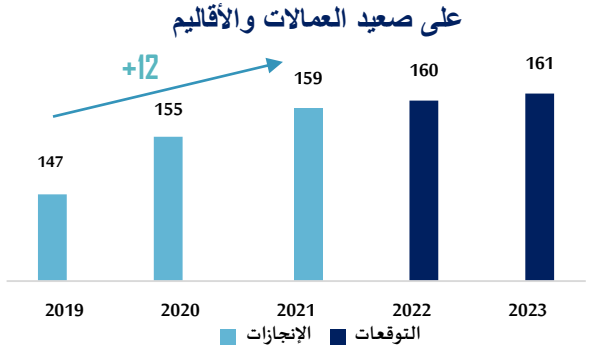

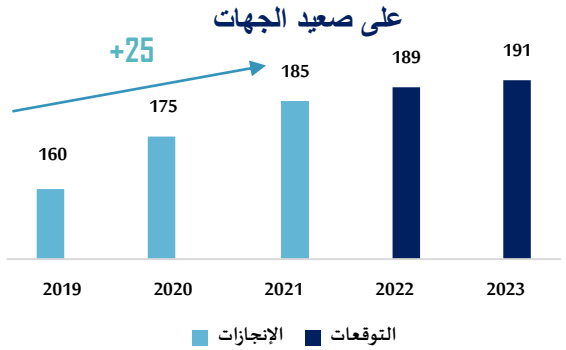

الاختصاصات والصلاحيات والمهام موضوع تفويض الى المصالح اللاممركزة

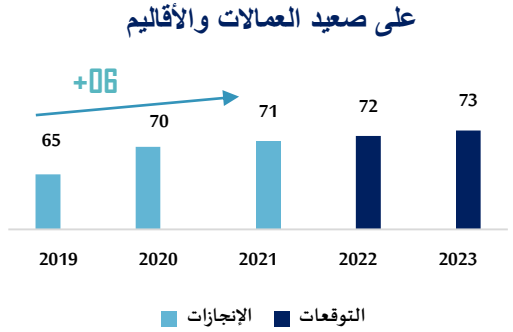

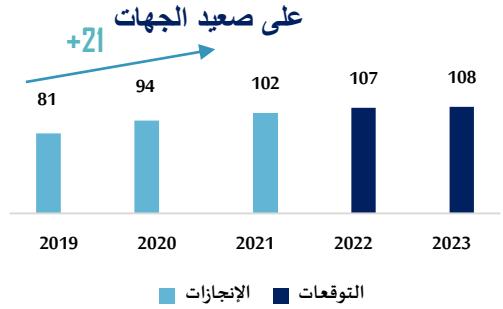



حصيلة برنامج "دعم وقيادة" والأوراش الأفقية

- **تفعيل مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطروالإجراءات الإدارية للوزارة من خلال:**
  - صياغة 131 قرارا إداريا تم قبولها من طرف اللجنة الوطنية لتبسيط المساطروالإجراءات الإدارية؛
  - نشر127 من هاته القرارات على البوابة الوطنية للمساطروالإجراءات الإدارية " إدارتي" في حين أن 4 قرارات المتبقية فهي في طور التهيئة للنشر.
- **مواصلة تنزيل برنامج الوزارة لتحقيق النجاعة الطاقية عبر إطلاق المحطة الكهروضوئية الثانية بقدرة إنتاجية تصل إلى 200ميغاواط-ساعة، مما سيساهم في خفض ما يقارب 144طن من غاز ثاني أكسيد الكربون وتغطية حوالي % 44 من الاحتياجات اليومية لثلاث مديريات مركزية.**
- **دعم الحكامة الجيدة:**
  - إطلاق 130 مهمة افتحاص برسم سنة 2022 من طرف المفتشية العامة للمالية؛
  - إعداد تقرير افتحاص نجاعة الاداء المرافق لمشروع قانون التصفية برسم سنة 2020 وذلك تطبيقاً لمقتضيات المادة 66 من القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13 ؛
  - متابعة تنفيذ التوصيات ذات الأولوية عبر إشراك المفتشيات العامة للوزارات طبقا لمقتضيات المادة الثانية من المرسوم رقم 112-11-2 بتاريخ 23 يونيو 2011.
- **الدفاع عن الدولة أمام القضاء والوقاية من المنازعات الإدارية والمدنية والجنائية والتجارية:**
  - توفير ما يناهز مليارين درهم كفارق بين المبالغ المطالب بها والمبالغ المحكوم بها ضد الدولة؛
  - تسجيل حوالي 10 آلاف قضية جديدة؛
  - تنظيم دورات تكوينية لفائدة بعض القطاعات الوزارية (الداخلية، المجلس الأعلى للحسابات، التعمير والإسكان، مكتب التكوين المهني،...).

حصيلة برنامج "دعم وقيادة" والأوراش الأفقية

تثمين العنصر البشري

توشيح الموظفين:

عدد الموشحين بأوسمة ملكية	169 موشح

الخدمات الاجتماعية:

عدد الاستفادات من الخدمات المقدمة	30 ألف استفادة
	75% تهم المصالح الجهوية
توقيع عقد برنامج 2023-2025 وميثاق الاستراتيجية الاجتماعية	

التكوين وتطوير المهارات والترقيات:

دورات التكوين (يوم فرد التكوين)	100 ألف
عدد المستفيدين من التكوين	8 آلاف
عدد المستفيدين من الترقيات	6,7 الف
برمجة الامتحانات المهنية برسم 2022	24 امتحان
مباريات التوظيف برسم 2022	3 مباريات

مقاربة النوع :

نسبةتمثيلية النساء	39%
ولوج الموظفات لمناصب المسؤولية	24%
ولوج الموظفات للتكوين	45,5%
مواصلة تنزيل مخرجات الدراسة حول «التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الشخصية للمرأة الموظفة بالوزارة»	

تحسين التواصل من خلال:

- نشر ميزانية المواطن النسخة 12؛
- تتويج الموقع الإلكتروني للوزارة بجائزة امتياز في صنف "المحتوى الإلكتروني"، فيما حصلت خدمتها الإلكترونية "ديوانتي" على جائزة امتياز للتشجيع في فئة الخدمات الإجرائية الإلكترونية؛
- بلغ عدد المتتبعين لمستجدات الوزارة :

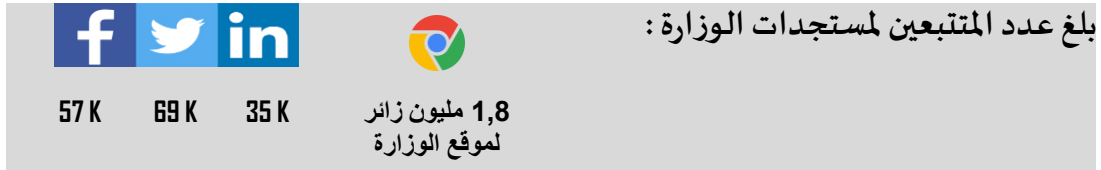

- مواصلة تنزيل مقتضيات القانون 13.31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة من خلال:
  - تحيين لائحة المكلفين بالحق في الحصول على المعلومة بالمصالح المركزية والخارجية للوزارة حيث انتقل عددهم من 673 الى 686 مكلف؛
  - التوصل خلال سنة 2022 ب 784 طلب للمعلومات ، تمت معالجة 714 منهم أي ما يعادل 91%.
- مواصلة تنزيل مقتضيات المرسوم 2.17.265 المتعلق بتحديد كيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها: التوصل ب 1275 شكاية وملاحظة ومقترح وتمت معالجة 1201 منها أي ما يعادل 94٪.

مواصلة ورش الرقمنة على صعيد جميع مديريات الوزارة وكذا أشغال تهيئة وتأهيل المقرات الإدارية على الصعيد المركزي والجهوي.

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

وزارة الاقتصاد والمالية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵣⵔⴼⵜ

معطيات مرقمة برسم سنة 2023

معطيات مرقمة

الاعتمادات الاجمالية المفتوحة برسم سنة 2023 تقدرب 3 819 مليون درهم

	اعتمادات سنة 2023	مقارنة مع سنة 2022
نفقات الموظفين	3 199 م د	+0,71% ▲
اعتمادات المعدات والنفقات المختلفة (*)	504 م د	+4,13% ▲
اعتمادات الاستثمار(*)	116 م د	-1,7% ▼
المناصب المالية المحدثة برسم سنة 2023	1200 منصب مالي	

(*) دون احتساب الاعتمادات المخصصة للوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة (100 م د).

ميزانية التكاليف المشتركة - فصل التسيير

تطور اعتمادات التكاليف المشتركة بين سنتي 2022 و2023 (بمليار درهم)

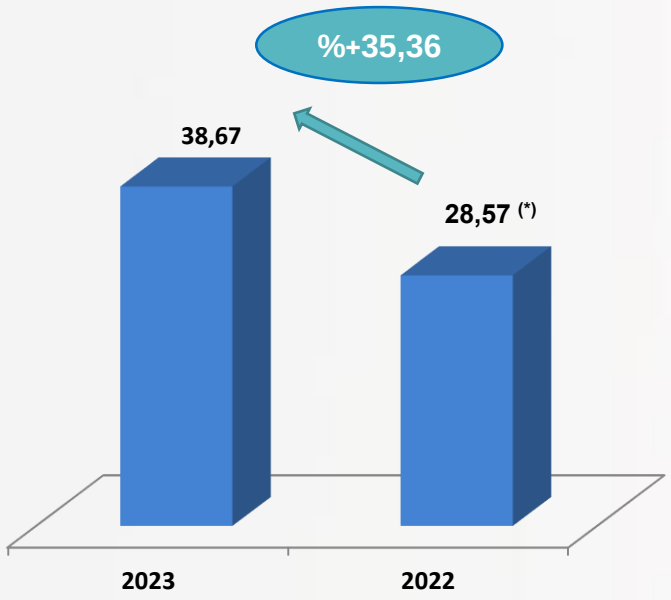

ويتعلق الأمر أساسا بما يلي:

- تحملات المقاصة: 25,98 مليار درهم مقابل 16,02 مليار درهم سنة 2022؛
- تغطية عجز نظام المعاشات العسكرية وتحمل التعويضات العائلية لفائدة متقاعدي أنظمة التقاعد المدبرة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد ونفقات الأنظمة غير المساهمة وكذا نفقات أخرى: 4,89 مليار درهم؛
- إيرادات وتعويضات وإعانات مختلفة: 635 مليون درهم؛
- مساهمات في أنظمة الاحتياط الاجتماعي لفائدة بعض الفئات كالطلبة والأشخاص ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان: 180 مليون درهم.

(*) : دون احتساب الاعتمادات الإضافية (28 مليار درهم) المفتوحة بواسطة مرسومين خلال سنة 2022.

ميزانية التكاليف المشتركة - فصل الاستثمار

يضم هذا الفصل أساسا المكونات التالية :

- تحويلات لفائدة بعض الحسابات الخصوصية للخزينة التالية: 14,60 مليار درهم، والتي تشمل:
  - الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات: 3,26 مليار درهم؛
  - صندوق النهوض بتشغيل الشباب بما فيه تمويل برنامج الأشغال العمومية الصغرى والكبرى: 3,14 مليار درهم؛
  - صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 2,50 مليار درهم؛
  - صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية: 1,01 مليار درهم؛
  - صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن: 1 مليار درهم؛
  - حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة: 890 مليون درهم؛
  - صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية: 500 مليون درهم؛
  - صندوق التضامن بين الجهات: 361,69 مليون درهم؛
  - تسديد لفائدة حسابات خصوصية أخرى للخزينة: 1,95 مليار درهم.
- مساهمات ومساعدات مختلفة في إطار دعم البرامج والمشاريع المهيكلة: 8,56 مليار درهم، من بينها:
  - المساهمة في تمويل مشاريع تحلية مياه البحر: 1 مليار درهم؛
  - تسديدات لفائدة وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشمال والجنوب والجهة الشرقية ووكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق: 830 مليون درهم؛
  - دفعات لفائدة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في إطار المشاريع المتعلقة بمدن المهن والكفاءات : 600 مليون درهم.

تطور اعتمادات التكاليف المشتركة بين سنتي 2022 و2023 (بمليار درهم)

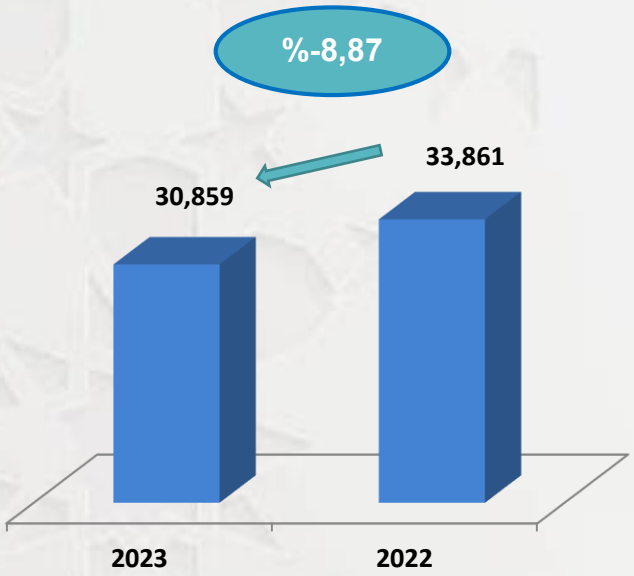

اعتمادات فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية

الاعتمادات المقترح رصدها على صعيد فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية برسم سنة 2023 :

2,2 مليار درهم

ستخصص هذه الاعتمادات لتغطية النفقات الطارئة على مستوى المعدات والنفقات المختلفة لميزانيات تسيير القطاعات الحكومية.

03

أهم تدابير مشروع ميزانية سنة 2023



1. إعطاء الأولوية لتنزيل الأوراش الإصلاحية الكبرى:

- تسريع تعميم الحماية الاجتماعية: مواصلة تنزيل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة العمال غير الأجراء، وتأمين انتقال المستفيدين حاليا من نظام "راميد" إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض قبل نهاية سنة 2022، وتنزيل تعميم التعويضات العائلية قبل نهاية سنة 2023، موازاة مع العمل على السجل الاجتماعي الموحد؛
- إنعاش الاقتصاد الوطني: مواصلة تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار ودعم المبادرة المقاولاتية؛
- مواصلة تنزيل مشروع إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية: الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة ومواكبة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- مواصلة تنزيل تدابير القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية الجبائية؛
- مواصلة إصلاح أنظمة التقاعد.

2. دعم المقاولة وتشجيع الاستثمار:

- مواصلة دعم المقاولات الناشئة والمبتكرة وتحسين شروط تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة؛
- استمرار مواكبة السياسات القطاعية وبرامج التنمية الجهوية؛
- استكمال تنزيل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

3. مواصلة تفعيل مجموعة من الإصلاحات الأخرى:

- إصلاح المنظومة القانونية المؤطرة للمحاسبة العمومية؛
- استكمال إصلاح الطلبيات العمومية؛
- مواصلة استكمال ورش نزع الصفة المادية عن الوثائق والمستندات المثبتة لنفقات الموظفين؛
- مواصلة تنزيل الإصلاح الضريبي للجماعات الترابية؛
- تعزيز التعاون المالي مع المنظمات المالية الجهوية والدولية وتدعيم مكانة المغرب الاقتصادية والمالية على الصعيد القاري.

4. المنافسة والأسعار والمقاصة :

- مواصلة دعم المواد الأساسية عبر رصد 26 مليار درهم وتعزيز آليات مراقبة ملفات دعم السكر وغاز البوطان؛
- مواصلة تقنين أسعار المواد و الخدمات المقننة و متابعة تطوراتها وكذا حالة تموين الأسواق ؛
- تفعيل التعديلات التي أدخلت على قانون حرية الأسعار والمنافسة والاستمرار في دراسة عمليات التركيز الاقتصادي من ناحية المصلحة العامة.

5. تعزيز الحكامة الجيدة:

- برمجة حوالي 258 مهمة افتحاص تتضمن على الخصوص المهام المنصوص عليها في القوانين التنظيمية وكذا تدقيق حسابات المشاريع الممولة دوليا، إضافة إلى مهام التفتيش والتحقيقات المالية ؛
- إعطاء الأولوية لتقييم البرامج و السياسات العمومية.

6. تثمين العنصر البشري من خلال مواصلة تنزيل مقاربة النوع، والتكوين وتطوير الكفاءات وكذا وضع الآليات الضرورية لتنزيل الاستراتيجية الاجتماعية لمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي الوزارة.

7. متابعة إنجاز الدراسات في مجال السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية وكذا التوقعات الماكرواقتصادية.

8. مواصلة ورش الرقمنة وتبسيط المساطر على صعيد جميع مديريات الوزارة وكذا أشغال التهيئة وتأهيل المقرات الإدارية على الصعيد المركزي والجهوي.

شكرا على انتباهكم



ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 22 نونبر 2022 بعد الجلسة العامة

موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2023

الولاية التشريعية : 2021 -2027	الساعة : من 17:00 إلى 22:00	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 10
السنة التشريعية : 2021 - 2022	المدة الزمنية : 5 سا	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 4
دورة أكتوبر 2022	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 14	عدد المعتذرين: 1

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكناو	فريق الأصالة و المعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد رضى الحميني	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايذي	الفريق الاشتراكي	
النائب الخامس	السيد محمد عمور ي	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأمين	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	يعتذر
المقرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 22 نونبر 2022 بعد الجلسة العامة

موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2023

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيدة فاطمة الحساني	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة و المعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
السيد سعيد شاكر	مجموعة العدالة الاجتماعية	
السيد خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 22 نونبر 2022 بعد الجلسة العامة

موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2023

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين



تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية

برسم السنة المالية 2023

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2022 – 2023

دورة أكتوبر 2022

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

باسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشـــرفني أن أعرض أمام أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية برسم السنة المالية 2023.

تدارست لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية مشروع الميزانية المذكورة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 23 نونبر 2022، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيد محسن الجزولي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية الذي قدم مشروع الميزانية الفرعية للوزارة.

قدم السيد الوزير المنتدب عرضا مرقما ومفصلا حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، مبرزا أن إعداد هذه الميزانية ارتكز على التوجيهات الملكية السامية، مضامين النموذج التنموي الجديد، والبرنامج الحكومي في أفق سنة 2026.

كما استحضر السيد الوزير المنتدب مهام الوزارة، ففي مجال الاستثمار ومناخ الاعمال أوضح أن مهام الوزارة تتجلى في إعداد الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمار وتشجيعه ودعمه، والسهر على تتبع تنفيذها وتقييمها، الاسهام في استقطاب

الاستثمارات ودعم المستثمرين ومواكبتهم، تتبع تنفيذ السياسات العمومية في الاستثمار، وذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية.

أما في مجال مناخ الأعمال فإن الوزارة تعمل على وضع برنامج عمل الحكومة في مجال تحسين مناخ الأعمال وتتبع تنفيذه، وذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية وتنسيق الجهود الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال إرساء نظام لليقظة.

وبخصوص مجال والالتقائية وتقييم السياسات العمومية فإن الوزارة تعمل على تتبع تنفيذ السياسات العمومية والسهر على تقييمها من أجل ضمان فعاليتها وناجعتها والعمل على تحقيق الانسجام بين السياسات العمومية والسياسات القطاعية تقديم كل توصية إلى الحكومة من شأنها تحسين فعالية السياسات العمومية، وتعزيز التقائيتها، وانسجامها وتكاملها.

كما استعرض السيد الوزير المنتدب حصيلة وبرنامج العمل لسنة 2022 همت تشجيع الاستثمار، ووضع ميثاق جديد ومحفز للاستثمار "مشروع القانون - الإطار رقم 03.22"، كما تم عقد 6 لجان استثمارية، مكنت من دراسة 65 اتفاقية، والمصادقة على 58 مشروع، مع عقد العديد من الاجتماعات مع مختلف الشركات المغربية والأجنبية.

أما برنامج الوزرة لسنة 2023 في مجال تشجيع ودعم الاستثمار، فتم إخراج النصوص التطبيقية لتفعيل الميثاق الجديد للاستثمار، وتفعيل ميثاق الاستثمار الجديد وآليات الحكامة المرتبطة به، وضع المساطر المتعلقة بدراسة الملفات المستفيدة من الدعم، وضمان توافقها مع أحكام ميثاق الاستثمار الجديد، إحداث خلية خاصة باستقبال وتوجيه مغاربة العالم فيما يخص مجال الاستثمار.

وبخصوص حصيلة الوزارة لسنة 2022 في مجال تحسين مناخ الأعمال فقد قامت الوزارة بالمساهمة في المشاورات المنظمة في إطار الحوار الوطني حول التعمير والإسكان، والمشاركة في ورشات تبسيط الإجراءات الإدارية ذات الأولوية لإنجاز مشاريع الاستثمار والتي تتم دراستها على مستوى اللجان الجهوية الموحدة لاستثمار. أما برنامج عمل سنة 2023 في شق تحسين مناخ الأعمال فتسهر الوزارة من خلال

الولوج إلى العقار وتبسيط المساطر الإدارية إصلاح وثائق التعمير وكذا إرساء نظام لليقظة في مجال مناخ الأعمال.

أما في مجال التقائية وتقييم السياسات العمومية فساهمت الوزارة خلال سنة في تنزيل بعض الأوراش ذات أولوية، منها الجهوية المتقدمة، اللاتمركز الإداري، واعتماد التلقائية في تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية، دراسة وطنية حول جاذبية الجهات، المنصة الرقمية لتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات، المخطط الوطني للبنيات التحتية الطرقية في أفق 2024، وإجراء مشاورات مع القطاعات الوزارية حول رؤيتها وانتظاراتها من التقائية وتقييم السياسات العمومية.

أما برنامج عمل الوزرة لسنة 2023 فيرتكز على وضع استراتيجية الوزارة للالتقائية وتقييم السياسات العمومية تبعا لمخرجات ورشة العمل مع جميع القطاعات، ومأسسة التقائية وتقييم السياسات العمومي، وتطوير وضع آليات اليقظة والتحليل الاستراتيجي للالتقائية وتقييم السياسات العمومية.

وفي الشق المرتبط بتدبير الموارد المالية والبشرية ونظم المعلومات فأكد أن حصيلة الوزارة لسنة 2022 همت احداث الهيكل التنظيمي للوزارة، وتدعيم الرأسمال البشري للوزارة من خلال استقطاب أطر وكفاءات مؤهلة، واعداد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2023 - 2025) ومشروع نجاعة الأداء برسم سنة 2023، أما برنامج العمل لسنة 2023 فتم إتمام عملية التعيين في المناصب العليا، وإعداد دليل المساطر الخاص بمهن الدعم.

وبخصوص التواصل والتعاون الدولي والشراكات فتمثلت حصيلة الوزارة لسنة 2022 في تنفيذ برامج التعاون مع الفاعليين الوطنيين والدوليين، تطوير وتنفيذ خطة عمل "العلاقات الصحفية" وخطة "الاتصال الرقمي " وإعداد خطة تواصل مخصصة لميثاق الاستثمار الجديد. أما برنامج عمل سنة 2023، فيتجلى في تطوير برامج التعاون والشراكة في مجال اختصاص الوزارة مع مختلف الجهات الفاعلة المعنية وتتبع تنفيذها بالتنسيق مع الأطراف المعني، وتمثيل الوزارة في المؤسسات والهيئات

الوطنية والإقليمية والدولية، وعموما في الاجتماعات المتعلقة بالتعاون الدولي، وإعداد نظام مراقبة استراتيجية وتطوير دراسات وتحاليل وأبحاث عن التحولات الدولية المهمة، وأجرأة خطة الاتصال المتعلقة بالميثاق الجديد للاستثمار، إنشاء البوابة الرسمية للوزارة باللغات العربية والأمازيغية بالإضافة إلى اللغات الأجنبية الفرنسية والاسبانية والإنجليزية.

وفي الختام، أبرز السيد الوزير المنتدب أن ميزانية التسيير برسم سنة 2023 تقدر بـ 139.100.000 درهم أما ميزانية الاستثمار فقد بلغت 3.369.213.000 درهم كاعتمادات الأداء، أما ميزانية الاستثمار فقد بلغت 2.000.000درهم كاعتمادات الالتزام.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

شكلت مناقشة مشروع هذه الميزانية الفرعية فرصة توقف خلالها السيدات والسادة المستشارون على أهمية الأدوار الكبيرة التي تقوم بها وزارة الاستثمار في النهوض بالاقتصاد الوطني لأنه يكابد من أجل تجاوز تداعيات كوفيد19، والإكراهات التي يطرحها السياق الدولي الاستثنائي خاصة الحرب الروسية الأوكرانية، منوهين بالعمل المهم للوزارة في إخراج إلى حيز الوجود الميثاق الجديد للاستثمار الذي يسعى للرفع من مردودية الاستثمار ونمو الاقتصاد الوطني، وخلق الثروة وفرص الشغل.

تطرقت مداخلات السيدات والسادة المستشارين عند العديد من العناصر ومن أهمها التفاوتات في مجال الاستثمار بين الجهات، وكذلك إعادة النظر في الاستثمارات الموجودة والتي ليس لها وقع على الساكنة، فضلا عن الاستثمارات المنتظرة، مؤكدين على ضرورة حل مشكل الوعاء العقاري أولا، والنهوض بالشراكة بين القطاع العم و

القطاع الخاص، والتي تعرف عدة عراقيل بحيث أن الجماعات الترابية لا تزال لم تستوعب هذه الآلية، نفس الأمر بالنسبة للمقاول المغربي باستثناء بعض المقاولات المهيكلة، وفي هذا السياق تمت المطالبة بتعزيز هذه الشراكة للوصول إلى مساهمة القطاع الخاص بالثلثين و القطاع العام بالثلث.

كما أكدت عدد من المداخلات على أهمية صندوق محمد السادس الاستثمار والذي سوف يواكب جميع الاستثمارات، وهو ما يفرض ضرورة مواكبته للنهوض بالاقتصاد الوطني.

وبخصوص الالتقائية، أكد احد المتدخلين على أهميتها الكبرى لتطوير الاستثمار بالمغرب، وأعطى مثالا على المخطط الأخضر رغم نجاحه وتشغيل يد عاملة مهمة إلا أن قطاع الماء تضرر جدا وتم استنزاف الفرشة المائية، مم يبرز غياب الالتقائية في السياسيات العمومية.

كما عبر أحد المتدخلين عن خيبة أمله في عدم قبول الحكومة لأي تعديل عند مناقشة القانون الإطار المتعلق بالاستثمار رغم أهمية هذه التعديلات، مؤكدا أن البرلمان ليس فقط مؤسسة للمناقشة.

كما تم التأكيد على ضرورة إحداث نظام معلوماتي مندمج لتتبع وتقييم السياسات العمومية لتعزيز آليات الدعم والاستهداف والمراقبة، وتسريع إخراج السجل الاجتماعي الموحد لتحقيق استهداف فعال للأسر الأكثر هشاشة، وإنشاء لجنة أو لجان خاصة لتتبع هذه الاستثمارات.

وفي الختام، قدم السيدات والسادة المستشارين دعمهم للوزارة من أجل العمل سويا على تنزيل الميثاق الوطني للاستثمار، والتغلب على جميع الإكراهات، مشددين على ضرورة مد الوزارة بالموارد البشرية والمالية اللازمة لأداء وظائفها.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لقد تفاعل السيد الوزير المنتدب إيجابا مع مداخلات السيدات و السادة المستشارين، وعبر عن أخذه بعين الاعتبار للقضايا التي طرحت في اللجنة، مؤكدا على أهمية تظافر الجهود من أجل العمل سويا على إنجاح ميثاق الاستثمار.

وأشار السيد الوزير المنتدب إلى أن ميزانية الوزارة في السنة السابقة لم تكن تتوفر تقريبا على أي شيء، وبفضل الجميع تم إخراج ميثاق للاستثمار، وأوضح أن وزارته تشتغل مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (AMDIE) وفق إستراتيجية واضحة والتي بدأت تعطي نتائج إيجابية، وأن الوزارة بدأت بنشر ثقافة الالتقائية وتقييم السياسات العمومية في جميع القطاعات الحكومية.

كما أكد السيد الوزير المنتدب على أن ميزانية الاستثمار لسنة 2023 جلها يذهب لمجال **الدعم**، تدفع لفائدة صندوق إنعاش الاستثمارات في إطار المصاريف المتعلقة بإنعاش الاستثمارات، وتدفع لفائدة صندوق إنعاش الاستثمارات في إطار دعم المنظمات الصناعية في إطار تنفيذ التزامات سابقة، أما ميزانية الاستثمار الخاصة بالوزارة فهي في حدود 16 مليار درهم.

وبخصوص الموارد البشرية عبر السيد الوزير المنتدب على أن هدف الوزارة ليس التوفر على مناصب مالية كثيرة وإنما تحقيق **النجاعة**.

وتطرق السيد الوزير المنتدب لأهمية صندوق محمد السادس وعلى أهمية تعيين السيد محمد بنشعبون مديرا له، وأكد على أن هذا الصندوق سوف يدعم الاستثمارات بحوالي 130 مليار درهم، وأكد على أن المشكل ليس في القانون بل في تفعيله في أرض الواقع، وعرج إلى كيفة التعامل مع les séries وفتحها.

وكما أعتبر مدير الالتقائية وتقييم السياسات العمومية أن التلقائية بدأت في المغرب سنة 2012، وأن مفهوم الالتقائية صعب شيئا ما حتى على المستوى الدولي، وليس هناك كثير من الأبحاث حولها، وأكد أن في سنة 2013 تم تنظيم المناظرة الوطنية للحكامة الجديدة التي خرجت بعدة توصيات أهمها إشكاليه ضعف الالتقائية في السياسات العمومية، ومنه كانت هناك مجهودات لوضع مقاربة تشاركية فيما يخص التقائية السياسات العمومية بين القطاعات الحكومية، فهناك التقائية **أفقية** تندمج مع توجهات جلالة الملك ومع النموذج التنموي الجديد؛ والتقائية **عمودية** لجل السياسات القطاعية؛ والتقائية **الترابية** أو جهوية لأن المغرب يتجه نحو ما يسمى بالجهوية الموسعة، من هنا بدأت الوزارة في سلسلة من المشاورات مع ما يقارب 15 قطاع حكومي.

توقف السيد المدير عند إشكالية تقييم السياسات العمومية وكذا عدم الوضوح بين عمل الرقابة وعمل التقييم، بحيث أن عمل الرقابة يقام بشكل دوري يوميا من خلال رقابة السياسة العامة، أي بمنظور آخر فإن البرلمان يراقب السياسات العمومية في نفس الوقت، وأكد السيد المدير أن الوزارة يقتصر دورها على دفع الإدارات الحكومية لكي تقوم بتقييم السياسات العمومية، لأن الوزارة لا تتوفر على الإمكانيات البشرية والمادية، بل هدفها ترسيخ ثقافة تقييم السياسات العمومية لدى القطاعات الحكومية.

عرض السيد الوزير



تقديم مشروع الميزانية الفرعية
لوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية
برسم السنة المالية 2023

لجنة المالية والتنمية الاقتصادية – مجلس النواب

03 نونبر 2022

تعليمات ملكية سامية حول أهمية الميثاق الوطني للاستثمار والتناسق بين السياسات العمومية

"... وهو نفس المنطق، الذي ينبغي تطبيقه، في تنفيذ إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، والإصلاح الضريبي، وتعزيزه في أسرع وقت، بميثاق جديد ومحفز للاستثمار.

وبموازاة ذلك، يجب الحرص على المزيد من التناسق والتكامل والانسجام، بين السياسات العمومية، ومتابعة تنفيذها ..."

مقتطف من الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشرة، الجمعة 08 أكتوبر 2021



"... وإننا نراهن اليوم، على الاستثمار المنتج، كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق انخراط المغرب في القطاعات الواعدة؛ لأنها توفر فرص الشغل للشباب، وموارد التمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنموية.

وننتظر أن يعطي الميثاق الوطني للاستثمار، دفعة ملموسة، على مستوى جاذبية المغرب للاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية. وهو ما يتطلب رفع العراقيل، التي لاتزال تحول دون تحقيق الاستثمار الوطني لإقلاع حقيقي، على جميع المستويات..."

مقتطف من الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، الجمعة 14 أكتوبر 2022

الأسس والمرجعيات

- التوجيهات الملكية السامية
- مضامين النموذج التنموي الجديد
- البرنامج الحكومي في أفق سنة 2026

مهام الوزارة

مهام الوزارة

في مجال الاستثمار

- إعداد الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمار وتشجيعه ودعمه، والسهر على تتبع تنفيذها وتقييمها؛
- الاسهام في استقطاب الاستثمارات ودعم المستثمرين ومواكبتهم،؛
- تتبع تنفيذ السياسات العمومية في مجال الاستثمار، وذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية؛
- اقتراح الإجراءات الكفيلة بتنمية الاستثمار وتشجيعه ودعمه.

في مجال مناخ الأعمال

- وضع برنامج عمل الحكومة في مجال تحسين مناخ الأعمال وتتبع تنفيذه، وذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية؛
- تنسيق الجهود الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال؛
- إرساء نظام لليقظة.

في مجال التقائية وتقييم السياسات العمومية

- تتبع تنفيذ السياسات العمومية والسهر على تقييمها من أجل ضمان فعاليتها ونجاعتها ؛
- العمل على تحقيق الانسجام بين السياسات العمومية والسياسات القطاعية؛
- اطلاع الحكومة على تقارير التقييم المنجزة حول السياسات العمومية وعلى الدراسات والتحاليل والبحوث الميدانية المنجزة حول التلقائية السياسات العمومية؛
- تقديم كل توصية إلى الحكومة من شأنها تحسين فعالية السياسات العمومية، وتعزيز التقائيتها، وانسجامها وتكاملها.

الحصيلة وبرنامج العمل

الاستثمار ومناخ الأعمال

تشجيع ودعم الاستثمار

حصيلة سنة 2022

- وضع ميثاق جديد ومُحفز للاستثمار**« مشروع القانون - الإطار رقم 03.22 »** ؛
- **عقد 6 لجان استثمارية**، مكنت من **دراسة 65 اتفاقية** والمصادقة على 58 مشروع (ما يقارب 90٪) بقيمة استثمارية اجمالية تبلغ أكثر من 39.1 مليار درهم، ستمكن من خلق أكثر من 16.800 منصب شغل ؛
- تنظيم **جولات في عدة دول** (كألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية،...) للتعريف بالعلامة الوطنية « Morocco Now »، وجذب شركات جديدة وتطوير فرص الاستثمار في المغرب ؛
- دعم الشركات للتقدم في مشاريعهم الإستثمارية **ودراسة العراقيل المتوصل بها** من الإتحاد العام لمقاولات المغرب « CGEM » وكذا من بعض الشركات مباشرة ؛
- عقد العديد **من الاجتماعات مع مختلف الشركات المغربية والأجنبية**.

تشجيع ودعم الاستثمار

برنامج عمل سنة 2023

- إخراج النصوص التطبيقية لتفعيل ميثاق الجديد الاستثمار ؛
- تفعيل ميثاق الاستثمار الجديد وآليات الحكامة المرتبطة به ؛
- وضع المساطر المتعلقة بدراسة الملفات المستفيدة من الدعم، وضمان توافقها مع أحكام ميثاق الاستثمار الجديد ؛
- إنشاء مرصد وطني للاستثمار لدعم تنفيذ وتتبع سياسة الاستثمار الوطنية ؛
- مواصلة تنظيم جولات على الصعيد الدولي بغية استقطاب وتنويع المستثمرين ؛
- إحداث خلية خاصة باستقبال وتوجيه مغاربة العالم فيما يخص مجال الاستثمار.

تحسين مناخ الأعمال

حصيلة سنة 2022

- **عقد اجتماعات بين وزارية**، لتسريع مشاريع الإصلاح ذات الأولوية التي تهدف إلى تسهيل عملية الاستثمار والمقاولة ؛
- المساهمة في المشاورات المنظمة في إطار **الحوار الوطني حول التعمير والإسكان** ؛
- المشاركة في ورشات **تبسيط الإجراءات الإدارية ذات الأولوية** لإنجاز مشاريع الإستثمار والتي تتم دراستها على مستوى اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار ؛
- المساهمة في المشاورات لبلورة :
  - آليات حكامة الإستراتيجية الوطنية للعقار ؛
  - كيفية تفعيل النظام المعلوماتي المندمج للمسح العقاري.

تحسين مناخ الأعمال

برنامج عمل سنة 2023

- السهر على تحسين مناخ الأعمال وخاصة في المجالات التالية ذات الأولوية:
  - الولوج إلى العقار ؛
  - الولوج إلى طاقة خضراء تنافسية ؛
  - تبسيط المساطر الإدارية ؛
  - إصلاح وثائق التعمير ؛
  - الولوج إلى آليات تمويل مبتكرة ؛
  - تعزيز تنافسية قطاع اللوجستيك ؛
  - وضع عرض ملائم للتكوين.
- إرساء نظام لليقظة في مجال مناخ الأعمال.

التقائية وتقييم السياسات العمومية

وضع الإطار العام لاتقائية السياسات العمومية

حصيلة سنة 2022

- **ساهمت الوزارة** في تنزيل بعض الأوراش ذات أولوية، ونخص بالذكر:
  - الجهوية المتقدمة ؛
  - اللاتمركز الاداري ؛
  - إعتماد الالتقائية في تبسيط ورقمنة المساطر الادارية ؛
  - دراسة وطنية حول "جاذبية الجهات" « Territoires et attractivité » ؛
  - المنصة الرقمية لتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات ؛
  - المخطط الوطني للبنيات التحتية الطرقية في أفق 2040.

وضع الإطار العام لالتقائية وتقييم السياسات العمومية

حصيلة سنة 2022

- **إجراء مشاورات مع** القطاعات الوزارية حول رؤيتها وانتظاراتها من التقائية وتقييم السياسات العمومية :

الأوقاف والشؤون الإسلامية – الأمانة العامة للحكومة – التجهيز والماء – الصحة والحماية الاجتماعية – الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات- التجارة والصناعة – السياحة والصناعة التقليدية – النقل واللوجيستيك – الشباب والثقافة والتواصل – العلاقات مع البرلمان – الانتقال الرقمي واصلاح الإدارة ؛

- ورشة عمل بين وزارية لعرض **نتائج المشاورات** خلال الأسابيع المقبلة ؛

- **برمجة لقاءات تشاورية** مع الفاعلين المؤسساتيين ذوي الاختصاص والخبرة في مجال تقييم السياسات العمومية

(البرلمان، المجلس الأعلى للحسابات، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المرصد الوطني للتنمية البشرية، المندوبية السامية للتخطيط، ... إلخ).

وضع الإطار العام لالتقائية وتقييم السياسات العمومية

برنامج عمل سنة 2023

- **وضع استراتيجية الوزارة** لإلتقائية وتقييم السياسات العمومية تبعا لمخرجات ورشة العمل مع جميع القطاعات الوزارية ؛
- **التركيز على القضايا ذات الأولوية** في الوقت الراهن:
  - **حصر المواضيع ذات الأولوية للحكومة** بتشاور مع القطاعات المعنية ؛
  - **العمل مع القطاعات المعنية بخصوص** الاتقائية وتقييم السياسات العمومية وتحديد الاحتياجات ومجالات التعاون المحتملة.

وضع الإطار العام لالتقائية وتقييم السياسات العمومية

برنامج عمل سنة 2023

- **مأسسة التقائية وتقييم السياسات العمومية :**
  - دراسة لإعداد **مرجع لإلتقائية** السياسات العمومية و **مرجع لتقييم** السياسات العمومية ؛
  - إعداد تصور **لمأسسة تنسيق وتتبع الاستراتيجيات والبرامج القطاعية** (مهام وهيكلة الإطار المؤسساتي المناسب) ؛
  - إعداد مشروع **ميثاق وطني للالتقائية** يحدد القواعد الأساسية التي يجب مراعاتها عند إعداد وتنفيذ السياسات العمومية والقطاعية.
- **تطوير الخبرة** في مجال التقائية وتقييم السياسات العمومية : وضع برامج للتكوين ؛
- **وضع آليات اليقظة والتحليل الاستراتيجي** للإلتقائية وتقييم السياسات العمومية.

تدبير الموارد المالية والبشرية ونظم المعلومات

تدبير الموارد المالية والبشرية ونظم المعلومات

حصيلة سنة 2022

- احداث الهيكل التنظيمي للوزارة ؛
- تدعيم الرأسمال البشري للوزارة باستقطاب أطر وكفاءات مؤهلة ؛
- اعداد البرمجة الميزاناتية لثلاث سنوات (2023 – 2025) ومشروع ميزانية ونجاعة الأداء برسم سنة 2023؛
- إنجاز شطر مهم من البنية التحتية لتكنولوجيا ونظم المعلومات بالوزارة وتعزيز أمنها.

تدبير الموارد المالية والبشرية ونظم المعلومات

برنامج عمل سنة 2023

- إتمام **عملية التعيين بالمناصب العليا ومناصب المسؤولية ومواصلة التوظيف** ؛
- إعداد **المخطط المديري لتدبير الموارد البشرية** ؛
- إنجاز **الدليل المرجعي** للوظائف والكفاءات وإعداد برنامج لتكوين الموظفين ؛
- إعداد **دليل المساطر** الخاص بمهن الدعم ؛
- إعداد **المخطط المديري لنظم المعلومات** والعمل على تنزيله خلال الفترة ما بين 2023 – 2026.

التواصل والتعاون الدولي والشراكات

التواصل والتعاون الدولي والشراكات

حصيلة سنة 2022

- تمثيل الوزارة في اللقاءات والتظاهرات المتعلقة بالتعاون الدولي (لجان التعاون المشترك، المنتدى الاقتصادي العالمي، إلخ...)؛
- تنفيذ برامج التعاون مع الفاعلين الوطنيين والدوليين ؛
- تطوير وتنفيذ خطة عمل "العلاقات الصحفية" وخطة "الاتصال الرقمي" ؛
- إعداد خطة تواصل مخصصة لميثاق الاستثمار الجديد.

التواصل والتعاون الدولي والشراكات

برنامج عمل سنة 2023

- **تطوير برامج التعاون والشراكة** في مجال اختصاص الوزارة مع مختلف الجهات الفاعلة المعنية وتتبع تنفيذها بالتنسيق مع الأطراف المعنية؛
- **تمثيل الوزارة** في المؤسسات والهيئات الوطنية و الإقليمية والدولية وعموما في الاجتماعات المتعلقة بالتعاون الدولي؛
- إعداد **نظام مراقبة استراتيجية** وتطوير دراسات وتحاليل وأبحاث عن التحولات الدولية المهمة ؛
- أجرأة **خطة الاتصال المتعلقة بالميثاق الجديد للاستثمار** ؛
- انشاء **البوابة الرسمية للوزارة** باللغات العربية و الأمازيغية بالإضافة إلى اللغات الأجنبية الفرنسية والإنجليزية والاسبانية.

الميزانية الفرعية للوزارة

ميزانية التسيير لسنة 2023

ميزانية التسيير	
فصل الموظفين	**16.535.000**
فصل المعدات والنفقات المختلفة MDD	**122.565.000**
ميزانية المعدات والنفقات المختلفة MDD	77.836.000
إعانة التسيير لفائدة الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات AMDIE	44.729.000
المجموع	**139.100.000**

ميزانية التسيير

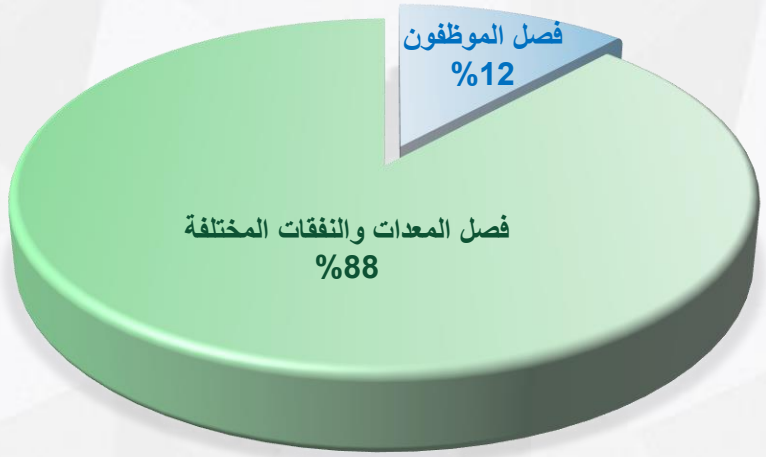

فصل المعدات والنفقات المختلفة

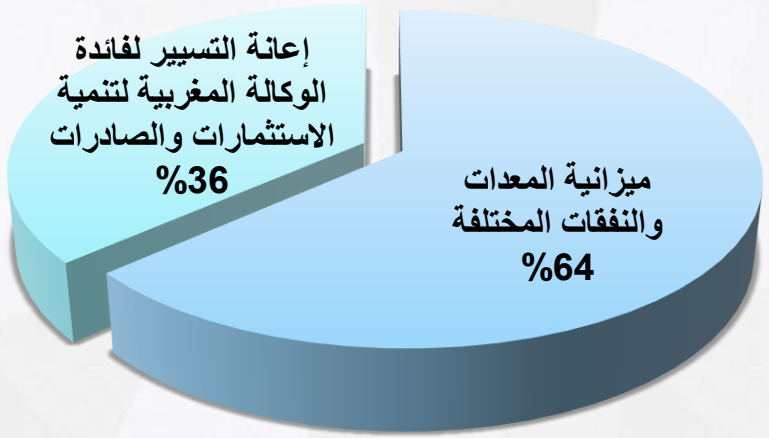

تطور ميزانية التسيير ما بين 2022-2023

تطور ميزانية التسيير (مليون درهم)

ميزانية التسيير
(فصل المعدات والنفقات المختلفة)

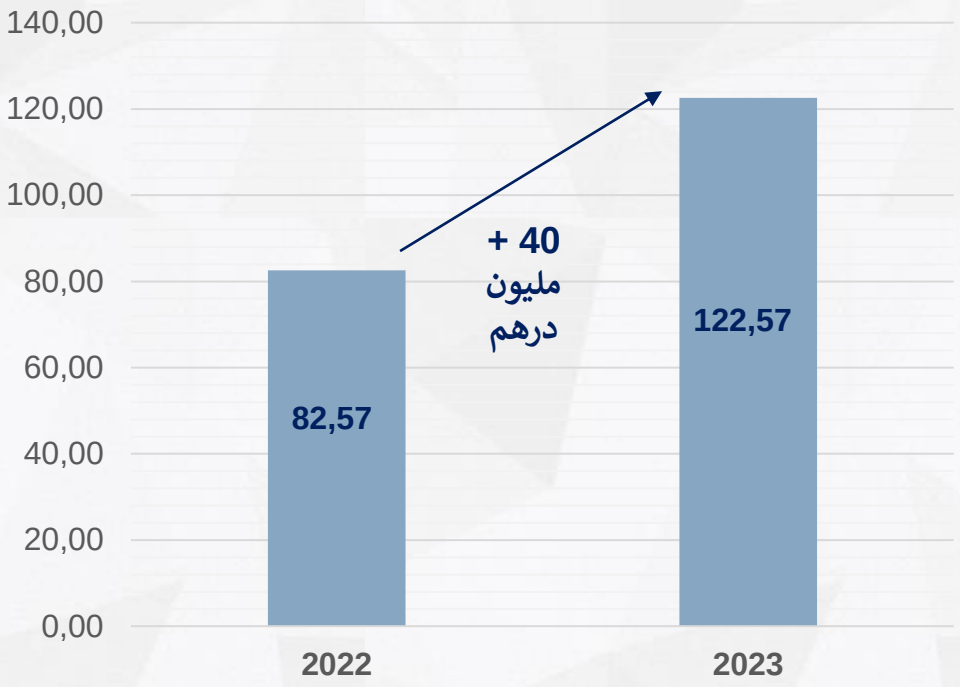

ميزانية التسيير
(فصل نفقات الموظفين)

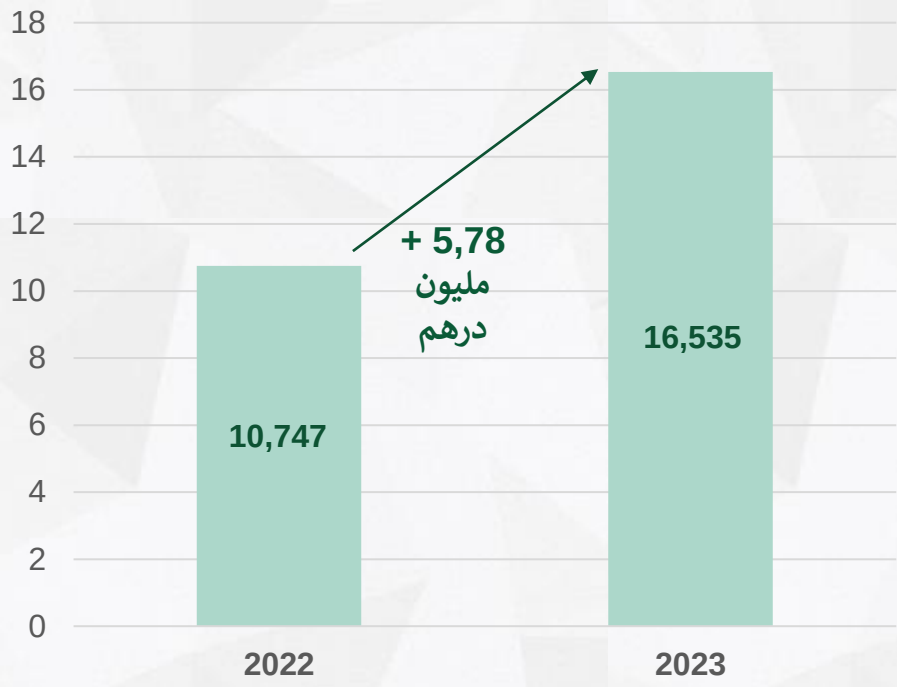

ميزانية الاستثمار لسنة 2023

ميزانية الاستثمار (اعتمادات الأداء)		
دفع لفائدة صندوق إنعاش الاستثمارات في إطار المصاريف المتعلقة بإنعاش الاستثمارات	دفع لفائدة صندوق إنعاش الاستثمارات في إطار دعم المنظومات الصناعية	الميزانية الخاصة للوزارة
2.000.000.000 درهم	1.353.000.000 درهم	16.213.000 درهم
3.369.213.000 درهم		
ميزانية الاستثمار (اعتمادات الالتزام) : 2.000.000 درهم		

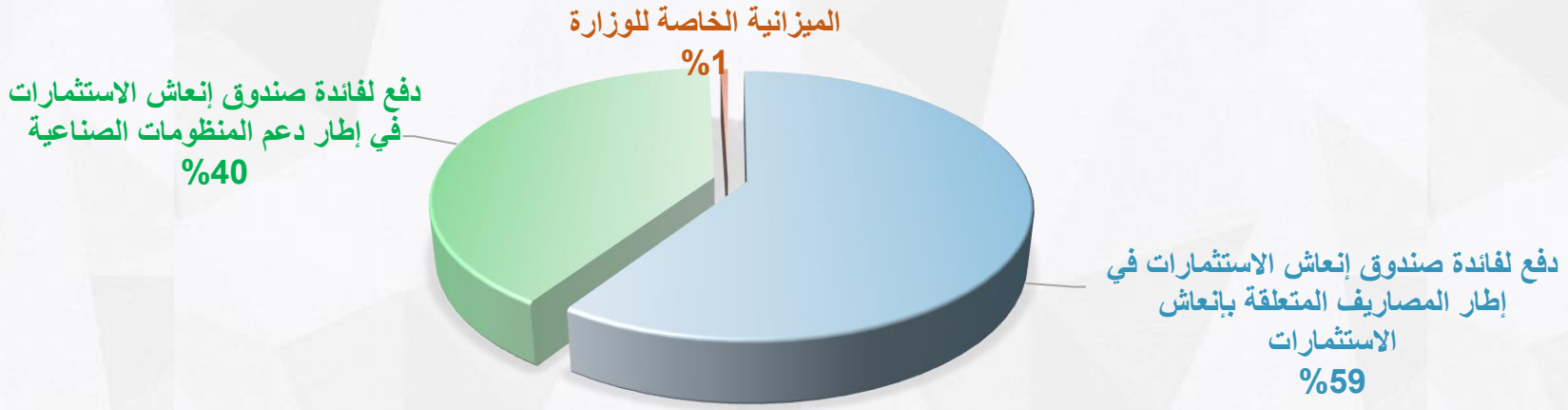



المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

رئيس الحكومة
ⵜⴰⵏⵙⵙⵉⴳⴼⵜ ⵏ ⵜⵏⴱⴰⴹⵜ
CHEF DU GOUVERNEMENT

وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⵙⴰⵔⵡ ⴷ ⵓⵏⵎⴰⴳⴰⵔ ⴷ ⵓⵙⵓⵜⴳ ⵏ ⵜⵙⵔⵜⵉⵜⵉⵏ ⵜⵉⴳⴷⵓⴷⴰⵏⵉⵏ
MINISTÈRE DE L'INVESTISSEMENT, DE LA CONVERGENCE ET DE L'ÉVALUATION DES POLITIQUES PUBLIQUES

شكرا على تتبعكم

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 23 نونبر 2022 على الساعة الخامسة مساء

موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية برسم السنة المالية 2023

الولاية التشريعية : 2021 -2027	الساعة : من 19:30 إلى 17:00	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 10
السنة التشريعية : 2021 - 2022	المدة الزمنية : 2h30	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 6
دورة أكتوبر 2022	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 16	عدد المعتذرين: 1

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكناو	فريق الأصالة و المعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد رضى الحميني	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايذي	الفريق الاشتراكي	
النائب الخامس	السيد محمد عمور ي	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأميـــن	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	يعتذر
المقـــرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 23 نونبر 2022 على الساعة الخامسة مساء

موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية برسم السنة المالية 2023

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيدة فاطمة الحساني	" " RNI	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
السيد سعيد شاكر	مجموعة العدالة الاجتماعية	
السيد خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 23 نونبر 2022 على الساعة الخامسة مساء

موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية برسم السنة المالية 2023

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة
للمندوبية السامية للتخطيط

برسم السنة المالية 2023

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2022 – 2023

دورة أكتوبر 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2023.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكور في الاجتماع الذي عقدته بتاريخ 24 نونبر 2022، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيد أحمد الحليمي العلمي المندوب السامي للتخطيط.

في البداية، استعرض السيد المندوب السامي العمل الذي قامت به المندوبية خلال سنة 2022، من بحوث إحصائية ودراسات وما تتطلع إلى إنجازه خلال السنة المقبلة، مبرزا أن المندوبية تعمل على إنجاز أربعة برامج لسنة 2023 وفقا لما نصت عليه مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية في الفصل 38 و 39.

- البرنامج الأول: إنتاج المعلومة الإحصائية وإعداد الحسابات الوطنية؛
- البرنامج الثاني: الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديموغرافية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتوقعات والمستقبلية؛
- البرنامج الثالث: تكوين الأطر في ميادين الإحصاء والإقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات؛
- البرنامج الرابع: الدعم وقيادة المهام والتعاون الدولي.

كما أشار إلى أن المندوبية السامية للتخطيط بادرت إلى وضع برنامج عمل إستراتيجي للفترة 2023-2025 يتضمن عدة محاور أهمها:

- مواكبة تنزيل النموذج التنموي الجديد؛
- إنجاز البحوث الوطنية البنيوية وتحسين المعرفة بالبنيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة وتعزيز البعد الجهوي على مستوى الإحصاء؛
- تطوير الوسائل الخاصة بالتحليل الاقتصادي والاجتماعي واستكمال مسلسل رقمنة النموذج التدبيري للمندوبية السامية، وتحديث موقعها الإلكتروني؛
- مواصلة تعزيز الشراكة من أجل تثمين علاقتها الخارجية.

وتجدون ضمن طيات العرض المرفق بهذا التقرير أدق التفاصيل على هذه البرامج ونسبة إنجازها وكذا خطة عمل المندوبية لإستكمال برامجها خلال سنة 2023.

أما عن مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2023، فقد تم تخصيص 543,3 مليون درهم، وقد تم توزيعها على الشكل التالي:

- نفقات الموظفين: 349,6 مليون درهم
- المعدات والنفقات المختلفة : 173,4 مليون درهم
- ميزانية الاستثمار:20,3 مليون درهم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار المناقشة، نوه السيدات والسادة المستشارون بالدور الذي تلعبه المندوبية السامية للتخطيط، من خلال الانكباب على انجاز دراسات ميدانية دقيقة ومفصلة،

وأخرى إحصائية وفق مناهج وتقنيات عملية محضة حول القضايا والظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها بلادنا.

كما أكدوا على المساهمة الفعالة للمندوبية السامية في النقاشات والحوارات الوطنية حول القضايا الأساسية التي تشغل الرأي العام، وتقوم باقتراح بدائل المعضلات والاشكالات الاقتصادية والاجتماعية، كالفقر والتشغيل وغيرها من القضايا ذات العمق الاستراتيجي المرتبط بسيرورة ومسار البلد.

ومن جهة أخرى، سجل البعض بشكل إيجابي تخصيص 60منصب مالي برسم السنة المالية 2023 على اعتبار أن المندوبية في حاجة ماسة إلى المزيد من الأطر والموظفين، لتعزيز المكتسبات التي حققتها والإرتقاء بها إلى مستوى التحولات والتحديات التي تشهدها بلادنا.

كما تمت الإشارة إلى ضعف الإعتمادات المالية المخصصة للمندوبية مقارنة بحجم الأدوار والمسؤوليات التي تتحملها وأيضا بالنظر إلى حجم الطموحات والإنتظارات الجديدة التي تتطلبها المرحلة المقبلة والإصلاحات العميقة والهيكلية المقبلة عليها وفق الرؤية الرشيدة التي دعا إليها جلالة الملك نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة.

كما أجمع السيدات والسادة المستشارون على ضرورة توسيع الاختصاصات الممنوحة للمندوبية السامية، من خلال تعديل القانون المنظم لها، مع تمكينها من الاعتمادات المالية لضمان نجاح عملها، على اعتبار أن عملية إعداد تقارير ودراسات موضوعية وعلمية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، يتطلب توفير إمكانيات مادية مناسبة.

كما طرح بعض من السيدات والسادة المستشارون مجموعة من التساؤلات والتي يمكن استغلالها فيما يلي:

- استفسار حول طبيعة تعامل مختلف المرافق العمومية مع المندوبية السامية للتخطيط أثناء ممارستها لأدوارها؟
- طبيعة تعامل مصالح التخطيط مع المندوبية السامية للتخطيط؟
- التساؤل حول إحصائيات المندوبية أو تقاريرها بخصوص نسبة هجرة الكفاءات المغربية إلى الخارج بكل المكونات؟
- الدور الذي تلعبه المندوبية في إعداد بحوث وتقارير حول الزيادات المهولة في أسعار المحروقات التي شهدتها بلادنا مؤخرا؟

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه، عبر السيد المندوب السامي عن مدى سعادته بلقاء السادة المستشارين مجددا لتقديم مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2023، ومدى اهتمامهم بالدور الذي تلعبه المندوبية في إنجاز بحوث إحصائية ودراسات حول القضايا والظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها بلادنا.

وفي إطار رده عن تساؤلات وملاحظات السيدات والسادة المستشارون، أكد في البداية على أن إنجازات المندوبية برسم سنة 2022 تميزت على مستوى جميع المجالات بمواصلة الأشغال التمهيدية للإحصاء العام السابع للسكان والسكنى المزمع إنجازه في شتنبر 2024. والعمل على مواصلة تجميع الإحصائيات الإدارية ومعالجتها ووضعها رهن إشارة مختلف المستعملين على شكل منشورات عامة وقواعد ومعطيات.

وفيما يخص التساؤل الذي تقدم به أحد المستشارين حول التحديات التي تواجهها المندوبية بخصوص الموارد البشرية، أبرز السيد المندوب السامي أن المندوبية مازالت

تعاني مجموعة من التحديات في هذا الصدد، نتيجة تزايد حالات الإحالة على التقاعد وضعف المناصب المحدثة، مما فاقم العجز، بالنظر إلى الحاجيات المتزايدة من الأطر في تخصصات مختلفة.

وأضاف السيد المندوب أنه لدعم الكفاءة المهنية للموارد البشرية فقد دأبت المندوبية على تنظيم دورات تكوينية في إطار مخطط التكوين المستمر على المستويين المركزي والجهوي، وكذا مواصلة مسلسل التحديث في المجال المالي والإداري في إطار تكريس التدبير المرتكز على النتائج، طبقا للمقتضيات القانون التنظيمي للمالية عبر إعداد المشاريع والتقارير السنوية لنجاعة الأداء والعمل على تجويدها، عملا بتوصيات المفتشية العامة للمالية.

وحول دور المندوبية في إنجاز بحوث حول الاستثمارات المنجزة من طرف قطاع الإدارات العمومية، أكد السيد المندوب السامي أن المندوبية أصدرت بحث وطني حول هذا الموضوع، ويهدف إلى تحديد حجم الإستثمار في قطاعي الجماعات الترابية وكذا المؤسسات العمومية ذات الصيغة الإدارية برسم سنة 2022، إضافة إلى معرفة مصادر تمويله وكذا تتبع نموه وتحيين المعلومات المجمعة خلال سنة 2014.

وفيما يتعلق بالتساؤل حول تنزيل استراتيجية التحول الرقمي، أوضح السيد المندوب السامي على أن المندوبية تواصل عملها الدؤوب خلال سنة 2022 لتنزيل هذه الإستراتيجية والتي وضعتها منذ 2019 بشراكة مع هيئة الإحصاء الدنماركية.

وفيما يتعلق بالتبادل الرقمي للمعطيات مع الشركاء المؤسساتيين وطنيا ودوليا، أبرز السيد المندوب على أن المندوبية شرعت في إعداد منصة للتبادل التلقائي للبيانات واتخاذ التدابير التي من شأنها ضمان التبادل المؤمن للمعطيات الإحصائية مع الشركاء المؤسساتيين.

كما أوضح السيد المندوب أن النموذج التنموي يشكل منذ اعتماده سنة 2021 أرضية لبلورة ميثاق وطني للتنمية ببلادنا، كما دعا إلى ذلك صاحب الجلالة وإطارا استراتيجيا لتنزيل أهداف التنمية المستدامة في السياق الوطني.

وفضلا عن ذلك، أبرز أن المندوبية بادرت منذ السنة الفارطة إلى الشروع في دراسة وتحليل هذا النموذج وتحديد المؤشرات الضرورية لتتبع وتقييم السياسات العمومية على ضوء التلقائية، وأهداف ومحاور هذا النموذج مع أهداف التنمية المستدامة والاستراتيجيات الوطنية.

وفي الأخير تقدم السيد المندوب السامي بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة المستشارين على مدى إهتمامهم بما تقوم به المندوبية من أعمال في إطار اختصاصاتها، وكذا أهم الملاحظات ذات الأهمية الكبرى بخصوص الإشكالات والتحديات التي تواجهها المندوبية، منوها بمساهمتهم في إغناء النقاشات حول القضايا الأساسية التي تشغل الرأي العام، واقتراح حلول بديلة للمعضلات التي تواجهها.

عرض

السيد المندوب السامي للتخطيط

المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط

الكلمة التقديمية

للسيد أحمد الحليمي علمي، المندوب السامي للتخطيط

أمام لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

بمجلس المستشارين

بمناسبة تقديم مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية

السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2023

السيد الرئيس المحترم
السيدات والسادة المستشارون المحترمون

بداية اسمحوا لي، السيد الرئيس والسيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة الموقرة أن أعبر لكم عن مدى سعادتي باللقاء بكم من جديد لتقديم مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2023، وآمل أن تكون نتائج هذا اللقاء معكم مفيدة، كما هي العادة، وذلك على ضوء ما سنتبادله من أفكار وأراء حول ما أنجزناه خلال سنة 2022 من بحوث إحصائية ودراسات وما نتطلع إلى إنجازه خلال السنة المقبلة.

ولن أطيل عليكم بسرد تفاصيل هذه الإنجازات، يقينا مني بأنكم تتابعونها، بحكم ما ننشره بكيفية منتظمة علما أننا وضعنا رهن إشارتكم حاملا رقميا (Clé USB) يضم جميع إنجازاتنا برسم 2022 وبرنامج عملنا لسنة 2023، مبوبة حسب البرامج الأربعة التالية، وفقا لما نصت عليه مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية وخصوصا الفصلين 38 و39 منه:

البرنامج الأول: إنتاج المعلومة الإحصائية وإعداد الحسابات الوطنية؛

البرنامج الثاني: الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديمغرافية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتوقعات والمستقبلية؛

البرنامج الثالث: تكوين الأطر في ميادين الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات؛

البرنامج الرابع: الدعم وقيادة المهام والتعاون الدولي.

وبالنظر إلى طبيعة أشغالنا، التي تنجز عادة خلال فترات تمتد على أكثر من سنة، فقد ارتأينا أن نقدم أمامكم، بمنظور أفقي، عرضا تركيبيا يشمل أهم الأنشطة التي ميزت الفترة 2022-2023 وهي، كما تعلمون، فترة استثنائية، بالنظر لما ميزها من استمرار التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19 ومن تطورات مرتبطة، على الخصوص، بالتوترات الدولية الحالية وانعكاساتها المتمثلة في اختلال سلاسل التوريد ونقص في المواد الطاقية والغذائية وارتفاع في مستويات التضخم والركود الاقتصادي، وما نتج عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية على مختلف دول العالم، بالإضافة إلى تزايد أخطار التغيرات المناخية وما نتج عنها من توالي فترات الجفاف وندرة المياه وانعكاسات ذلك على الأمن الغذائي.

أما على المستوى الوطني، فقد تزامنت هذه الفترة مع الشروع في تنزيل مقتضيات النموذج التنموي الجديد ببلادنا وانقضاء نصف المدة المتعلقة بإنجاز أهداف التنمية المستدامة ومواصلة تفعيل الجهوية المتقدمة،

بالإضافة إلى تسارع وتيرة التحولات التكنولوجية وما لها من تأثير على ما نقوم به من أنشطة في مجال إنتاج المعطيات الإحصائية وإعداد الحسابات الوطنية والدراسات القطاعية والموضوعاتية.

ومن أجل مواكبة هذه المتغيرات والحفاظ على المكانة المتميزة التي تحظى بها مؤسستنا على الصعيد الوطني والدولي، بادرنا إلى وضع برنامج عمل استراتيجي للفترة 2022-2025 يتضمن عدة محاور، تشمل مواكبة تنزيل النموذج التنموي الجديد واعتماده كمرجعية لقياس مدى إنجاز أهداف التنمية المستدامة ببلادنا، وإنجاز البحوث الوطنية البنيوية وتحيين المعرفة بالبنيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتعزيز البعد الجهوي في نظامنا الإحصائي وتطوير الوسائل الخاصة بالتحليل الاقتصادي والاجتماعي واستكمال مسلسل رقمنة النموذج التدبيري لمؤسستنا وتحديث موقعها الالكتروني وكذا مواصلة تعزيز الشراكة من أجل تثمين علاقاتها الخارجية.

1. أهداف التنمية المستدامة والنموذج التنموي الجديد

كما تعلمون، يشكل النموذج التنموي الجديد، منذ اعتماده سنة 2021، أرضية لبلورة ميثاق وطني للتنمية ببلادنا، كما دعا إلى ذلك صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وإطارا استراتيجيا لتنزيل أهداف التنمية المستدامة في السياق الوطني. وقد بادرنا منذ أواخر السنة الفارطة، إلى الشروع في دراسة وتحليل هذا النموذج من أجل فحص تناسقه الداخلي وتحديد المؤشرات الضرورية لتتبع وتقييم السياسات العمومية على ضوء التقائية أهداف ومحاور هذا النموذج مع أهداف التنمية المستدامة والإستراتيجيات الوطنية.

ويتضح، من خلال النتائج الأولية لهذه الدراسة، بشكل عام أن هناك توافقا بين النموذج التنموي الجديد وأهداف التنمية المستدامة من حيث الرؤية والخيارات الاستراتيجية، في حين تستدعي خلاصات هذه الدراسة بذل مجهودات إضافية من أجل تحسين التقائية الإستراتيجيات القطاعية، لتستجيب لتوجهات النموذج التنموي الجديد. كما خلصت هذه الدراسة إلى كون أهداف النموذج التنموي الجديد طموحة في عدة مجالات، من بينها تعزيز مشاركة المرأة في سوق الشغل، وخفض كلفة الخدمات اللوجستية وكذا في مجال البيئة وإعادة تدوير النفايات المنزلية.

أما فيما يتعلق بأدوات تتبع تنزيل هذا النموذج، فقد تم رصد مؤشرات إضافية من اجل رصد التقدم المحرز في بعض المجالات الرئيسية للنموذج التنموي الجديد، كالتدبير المستدام للماء، والبحث العلمي والابتكار وكذا الأمن والنجاعة الطاقية.

وطبقا للمادة 9 من المرسوم 452.19.2 بتاريخ 17 يوليوز 2019، المتعلق بتنظيم اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، والذي ينيط بالمندوبية السامية للتخطيط مهمة إعداد التقارير الوطنية والجهوية حول أهداف

التنمية المستدامة، قمنا بإعداد **التقرير الوطني الثالث** حول إنجاز أهداف التنمية المستدامة برسم 2021، والذي صادقت عليه اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة في 14 أبريل 2022. كما شرعنا في إعداد التقرير الوطني الرابع حول إنجازات بلادنا لأهداف التنمية المستدامة برسم سنة 2022.

وفيما يخص تتبع أهداف الأجندة الإفريقية 2063، سيتم تنظيم إستشارة وطنية حول تنزيل هذه الأهداف بشراكة مع وزارة الخارجية ووكالة الإتحاد الإفريقي للتنمية (NEPAD).

2. مواكبة الجهوية المتقدمة

تفعيل التصميم المديري للاتمركز الإداري

خلال سنة 2022، واصلنا تفعيل التصميم المديري للاتمركز الإداري للمندوبية السامية للتخطيط حيث تم نقل 20 اختصاصا شملت المجالات التالية:

- الاحصاء والمحاسبة الوطنية حيث تم نقل الاختصاصات المتعلقة بتدبير معطيات رخص البناء وإعداد قواعد المعطيات الجهوية والقيام لحساب الغير ببحوث ودراسات إحصائية ومعلوماتية وخرائطية والإجابة على طلبات المستعملين بخصوص المعطيات والوثائق الإحصائية والجغرافية وكذا إعداد تقارير احصائية موضوعاتية وإعداد الملفات الخرائطية.

- تدبير الموارد البشرية بنقل الخبرات المتعلقة بمضامين الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات والرخص والقضايا التأديبية وتنظيم الإجراءات المتعلقة بالامتحانات وتدبير قرارات الترسيم أو تمديد التمرين والترقية في الرتبة والتعيين في مناصب المسؤولية واعتماد البرامج المعلوماتية ودراسة العقود والاتفاقيات وتدبير وأداء نفقات خدمات الماء والكهرباء والهاتف والأنترنت و تدبير الممتلكات وصيانتها.

- الدراسات السوسيو اقتصادية والديمغرافية والبيئية وكذا الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتوقعات والمستقبلية حيث تم نقل الخبرات المتعلقة بإنجاز هذه الدراسات وإعداد تقارير جهوية حول أهداف التنمية المستدامة.

- نظام المعلومات الوثائقية حيث شرع في اتخاذ الإجراءات المتعلقة بنقل الاختصاصات ذات الصلة بتجميع ومعالجة الوثائق وإغناء قاعدة المعطيات "معلمة" من طرف الجهات واستقبال المستعملين ومساعدتهم في البحث التوثيقي.

إعداد قواعد المعطيات الإحصائية الجهوية

لقد قمنا، منذ سنة 2017 وبشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بإطلاق مسلسل لإعداد قواعد معطيات إحصائية جهوية على صعيد مديرياتنا الجهوية تتضمن منصات خاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وقد همت هذه العملية، خلال سنة 2022، أربع جهات هي الرباط-سلا -القنيطرة والدار البيضاء-سطات وسوس- ماسة وجهة الشرق، التي أضيفت إلى جهات طنجة-تطوان -الحسيمة وفاس-مكناس ومراكش-أسفي التي تم الانتهاء من إعداد قواعد المعطيات بها خلال الفترة 2017-2021 ليبلغ العدد الإجمالي 7 جهات. وتجدر الإشارة إلى أننا شرعنا، خلال هذه السنة، في إعداد قواعد المعطيات الجهوية بالنسبة لجهتي بني ملال خنيفرة والعيون بوجدور الساقية الحمراء.

إحداث لجان جهوية للتنسيق الإحصائي

من أجل خلق إطار مؤسساتي يتيح التبادل التلقائي للمعلومات الإحصائية والتحيين المنتظم لقواعد المعطيات الجهوية، تم إحداث لجنة جهوية للتنسيق الإحصائي بجهة طنجة تطوان الحسيمة تحت إشراف السيد والي الجهة والتي تتولى كتابتها المديرية الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط. ومن أجل تعميم هذه المبادرة على باقي جهات المملكة، شرعنا، خلال هذه السنة، في إجراء الاتصالات مع ولايات جهات فاس مكناس والشرق والرباط سلا القنيطرة والدار البيضاء سطات وسوس ماسة لإحداث لجان للتنسيق الإحصائي بها.

إعداد تقارير جهوية حول أهداف التنمية المستدامة

طبقا للمادة 9 من المرسوم 452.19.2 بتاريخ 17 يوليوز 2019، المتعلق بتنظيم اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، والذي ينيط بالمندوبية السامية للتخطيط مهمة إعداد التقارير الوطنية والجهوية حول أهداف التنمية المستدامة، شرعنا في إعداد تقارير جهوية حول أهداف التنمية المستدامة. وقد همت هذه العملية، في مرحلة أولى، جهتي طنجة- تطوان- الحسيمة والدار البيضاء- سطات حيث تم اعتماد مقاربة تشاركية

مع ولايات ومجالس هذه الجهات وبمساهمة مختلف المصالح اللاممركزة والمؤسسات الجهوية المعنية. وستستهدف هذه العملية خلال سنة 2023 جهتي الرباط سلا القنيطرة وسوس ماسة في أفق تعميمها على باقي جهات المملكة خلال السنوات المقبلة.

دعم قدرات المصالح اللاممركزة للمندوبية

من أجل الرفع من قدرات مصالحنا اللاممركزة، أنجزنا مجموعة من البرامج التكوينية في مختلف المجالات ذات الصلة باختصاصات مؤسستنا في مجال إنجاز واستغلال وتحليل ونشر نتائج البحوث الإحصائية وإعداد الحسابات الوطنية والجهوية وإعداد الدراسات والتدبير الإداري للموارد حيث استفاد خلال سنة 2022، من هذه البرامج 191 موظفا على مدى 85 يوما.

توسيع برامج دعم القدرات لفائدة المصالح اللاممركزة للقطاعات الوزارية

من أجل تسهيل تبادل المعطيات الإحصائية بين مصالحنا اللاممركزة ومختلف الشركاء المؤسساتيين على الصعيدين الجهوي والإقليمي، وتحسين مساهمات هذه المؤسسات في تملك أهداف التنمية المستدامة وإعداد تقارير جهوية حول تتبع وتقييم إنجازها، قمنا بتوسيع برامج دعم القدرات لتشمل أطر المصالح اللاممركزة للقطاعات الوزارية. وقد قمنا، في هذا الإطار بتنظيم ورشات تكوينية في مجالات إنتاج المعلومات الإحصائية والتخطيط الإستراتيجي والتشخيص الترابي والقطاعي ومنهجية إعداد التقارير الجهوية حول أهداف التنمية المستدامة. كما شمل هذا الدعم دورات تكوينية حول الأدوات التقنية التي تمكن من التبادل التلقائي للمعطيات من قبيل نظام SDMX وبرنامج R.

مواصلة تفعيل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج "حكامة 2"

خلال سنة 2022 واصلنا تفعيل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج "حكامة 2" وخاصة المحور المتعلق بدعم قدرات المصالح اللاممركزة للمندوبية السامية للتخطيط حيث قمنا ب:

- إنجاز بحث جهوي حول تصورات العاطلين لظاهرة البطالة بجهة الشرق بشراكة مع ولاية هذه الجهة.

- إعداد منهجية لتجويد وتوحيد المونوغرافيات الجهوية للاستجابة لمتطلبات التشخيص والتخطيط الترابي على المستوى الجهوي والإقليمي والمحلي، من خلال إغنائها بمواضيع تهم على الخصوص النوع الاجتماعي ومناخ الأعمال والحكامة الترابية والبيئة وأهداف التنمية المستدامة والهجرة.

- انجاز بحث تجريبي، عبر الأنترنيت، بالمديرية الجهوية لأكادير حول رضى المستعملين بخصوص المنشورات التي تضعها هذه المديرية رهن إشارتهم. وسيتم نشر نتائج هذه الدراسة خلال السنة المقبلة في أفق تعميمها على باقي جهات المملكة.

3. استراتيجية المندوبية للتحول الرقمي

لقد واصلنا، خلال سنة 2022، تنزيل استراتيجية التحول الرقمي التي شرعنا في وضعها منذ سنة 2019 بشراكة مع هيئة الاحصاء الدانمركية، من أجل إعادة هيكلة النمط الهندسي لتدبير ممارسة مهن مؤسستنا والانتقال نحو نمط متشارك منسجم مع النموذج العام لعملية الإنتاج الإحصائي Generic Business-Process Model (GSBPM)، الذي يشكل مرجعا دوليا لهندسة الإنتاج الإحصائي وأساسا لضمان جودة المعطيات الإحصائية .

وهكذا، فقد تم على مستوى رقمنة خطوط الإنتاج الإحصائي، تعميم تقنية CAPI على كافة بحوثنا الإحصائية وذلك من خلال تجميع المعطيات باستعمال اللوحات الإلكترونية بدل الاستمارات الورقية. كما تم، في هذا الشأن، إطلاق منصة رقمية تهدف إلى تجميع معطيات البحث الوطني حول الظرفية لدى المقاولات عبر الانترنيت.CAWI.

وفي نفس الإطار، تم إنشاء منصة تظافرية للاختصاصات(Plateforme Collaborative) ، من أجل رقمنة جميع خطوط الإنتاج الإحصائي.

كما عملنا على إحداث مركز لتدبير البيانات (DMC) من أجل مركزة كافة المعطيات المجمعة في إطار البحوث الإحصائية واستغلالها وتحليلها بشكل يضمن شروط السلامة والشفافية بالإضافة إلى وضع المعطيات الفردية رهن إشارة مختلف المستعملين بطريقة مؤمنة ودون المساس بخصوصية الوحدات المبحوثة.

وفي مجال التبادل الرقمي للمعطيات مع الشركاء المؤسساتيين وطنيا ودوليا، فقد شرعنا في إعداد منصة للتبادل التلقائي للبيانات (Plateforme d'échange des données) واتخاذ التدابير التي من شأنها

ضمان التبادل السلس والمؤمن للمعطيات الإحصائية مع الشركاء المؤسساتيين تهم في البداية المكتب الشريف للفوسفاط والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ومكتب الصرف، فيما شرع في استعمالها مع 6 قطاعات وزارية (التربية الوطنية والطاقة والنقل والتكوين المهني والصحة والصناعة) ومؤسستين عموميتين (بنك المغرب وإدارة الجمارك)؛

وفي مجال البيانات المفتوحة (Open Data)، فقد واصلنا جهودنا لفتح المعطيات مما مكن بلادنا المحافظة على المرتبة الأولى افريقيا و41 عالميا في مؤشر البيانات المفتوحة ODIN-Open Data Inventory المعتمد من طرف مرصد البيانات المفتوحة OPEN DATA WATCH وهو مؤسسة مستقلة تعمل بتنسيق مع قسم الإحصاء للأمم المتحدة.

ومن اجل توفير أساس المعاينة للبحوث لدى المقاولات، تم الشروع في إعداد الجوانب المنهجية والتقنية لوضع سجل وطني للمقاولات بالإستفادة من خبرة هيئة الإحصاء النرويجية (Statistics Norway)؛

أما بخصوص الولوج إلى المصادر الجديدة للبيانات (Big Data)، فقد أطلقنا مشروعين تجريبيين بشراكة مع وكالة الإحصاء الهولندية يهمان الأثمان عند الاستهلاك واستخلاص المعلومات من صور الأقمار الإصطناعية. كما قمنا إعادة هندسة الموقع الالكتروني للمندوبية وذلك باعتماد توزيع موضوعاتي متكامل يراعي تناسق المعلومات بشكل يمكن أي مستعمل من الولوج السريع إلى المعطيات والدراسات بالإضافة إلى البيانات الوصفية بأقل عدد من النقرات.

4. البحوث الإحصائية للفترة 2022-2023

واصلنا، خلال سنة 2022، وكما جرت العادة كل سنة، إنجاز البرنامج الوطني للبحوث الدائمة، الشهرية التي تشمل البحوث حول الأثمان والإنتاج والتجارة الخارجية والفصلية التي تشمل التشغيل والظرفية لدى الأسر ولدى المقاولات، بالإضافة إلى البحوث السنوية لدى مقاولات القطاع المنظم. وقد تم خلال هذه السنة إنجاز الأشغال الميدانية لهذه البحوث واستغلال وتحليل معطياتها ونشر نتائجها حسب الرزنامة الزمنية المحددة في المعيار الخاص بنشر المعطيات لصندوق النقد الدولي.

وفيما يتعلق بالبحوث ذات البعد البنيوي فقد برمجنا، خلال سنتي 2022 و2023، إنجاز مجموعة من العمليات شملت البحوث حول مستوى معيشة الأسر والقطاع غير المنظم والبنيات العائلية والبنيات الاقتصادية والمؤسسات غير الهادفة للربح واستثمارات الإدارات العمومية علاوة على إنجاز جرد شامل للمنشئات الاقتصادية وتوطينها على الخريطة وذلك بالموازاة مع الأشغال الخرائطية مما سيمكن من إعداد سجل إحصائي وطني شامل للوحدات الاقتصادية والتجهيزات العمومية والمؤسسات الغير هادفة للربح ببلادنا.

وفي إطار الشراكة مع عدد من الهيئات الدولية، قمنا بإنجاز بحوث موضوعاتية جديدة شملت بالأساس البحث حول الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للاجئين بالمغرب بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبحث حول تكاليف توظيف اليد العاملة المهاجرة بشراكة مع منظمة العمل الدولية، فضلا عن الشروع في وضع نظام مندمج ومتناسق حول إحصائيات الهجرة الدولية بالمغرب بشراكة مع مكتب العمل الدولي (BIT).

وتطبيقا لتوصيات الأمم المتحدة الرامية إلى إجراء الإحصاء العام للسكان والسكنى مرة كل 10 سنوات، أطلقنا الأشغال التحضيرية لإنجاز سابع عملية من هذا النوع سنة 2024. وهكذا، فبعد الاطلاع على أهم التجارب الدولية بخصوص استعمال التكنولوجيا الحديثة في مختلف مراحل الإحصاء، بادرنا إلى تبني مقاربة مندمجة تعتمد نظاما معلوماتيا مندمجا يشمل كافة مراحل الإحصاء بدءا بالأشغال الخرائطية التي ستنطلق مع بداية 2023 بالإعتماد على نظام التموقع العالمي (GPS) وعلى صور الأقمار الاصطناعية حديثة الإصدار وعالية الدقة، ثم بتجميع معطيات الإحصاء باستخدام اللوحات الإلكترونية بدل الاستمارات الورقية وانتهاءا بنشر النتائج على منصة تفاعلية متطورة.

وفي إطار التحضير لهذه العملية الوطنية الكبرى، قمنا خلال سنة 2022، بإطلاق طلب عروض دولي مفتوح لتطوير هذا النظام المندمج والذي أسفر عن صفقة عديمة الجدوى (Marché infructueux) . وتجدر الإشارة إلى أننا قمنا بالموازاة مع ذلك بتعبئة أطرنا وخاصة العاملة في مديرية نظم المعلومات الإحصائية، لوضع خطة بديلة من أجل تطوير هذا النظام بالإعتماد على إمكانياتنا الذاتية، مما سيمكن من توفير حوالي 25 مليون درهم على خزينة الدولة.

كما شرعنا في وضع منهجية جديدة لتكوين المشاركين في مختلف مراحل الإحصاء تعتمد النمطين الإفتراضي (عن بعد) والحضوري. وسيتم، في هذا الإطار، تطوير منصة رقمية لتمكين المشاركين من الولوج، ابتداء من النصف الثاني من سنة 2023، إلى الدروس التي سيتم وضعها رهن إشارتهم تدريجيا على شكل MOOCS تشمل على الخصوص، الجوانب التنظيمية والتقنية (استعمال التطبيقات المعلوماتية والخرائط الرقمية وتحصيل المعطيات عبر اللوحات الإلكترونية) والمنهجية (المصطلحات والمفاهيم ومنهجية ملئ الاستمارات واستعمال المصنفات).

5. إعداد الحسابات الوطنية

إن إنجاز البحوث والإحصاءات ليست هدفا في حد ذاتها وإنما لاستعمال مخرجاتها في إعداد الحسابات الوطنية وإنجاز الدراسات.

ففيما يتعلق بالحسابات الوطنية، قمنا خلال هذه السنة، باعتماد سنة أساس جديدة 2014 وبإعداد ونشر الحسابات الوطنية والفصلية والجهوية وكذا إعداد الحسابات التابعة للتشغيل وللأسر. كما برمجنا لسنة 2023 ما يلي:

- إنتاج الحسابات السنوية والفصلية لسنة 2022؛
- إعداد الحسابات الجهوية لسنة 2021؛
- تحيين الحساب التابع للغابة حسب سنة الأساس 2014؛
- مواصلة الأشغال المرتبطة بالحسابات البيئية وبالخصوص حساب الماء؛
- البدء في الأشغال المرتبطة بسنة أساس جديدة 2022؛
- مواصلة الأبحاث مع المنتظم الدولي حول النظام الجديد للحسابات الوطنية SCN2025 وكذلك التصنيفات.

6. اعداد الدراسات

إن إنجاز البحوث والإحصاءات ليس هدفا في حد ذاتها وإنما لاستعمال مخرجاتها في إعداد وتحيين الحسابات الوطنية وتتبع الظرفية وإنجاز التوقعات الاقتصادية وكذا إعداد دراسات اقتصادية واجتماعية وسوسيوديموغرافية.

وفي هذا الصدد، قمنا، كما جرت العادة كل سنة، بإعداد الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2022، وتهييئ الميزانية الاستشرافية لسنة 2023 وإصدار المذكرات الفصلية التي ترصد تطور الظرفية الاقتصادية لسنة 2022.

كما قمنا بإنجاز عدة دراسات همت بالخصوص، أفاق الاقتصاد الوطني في ظل السياق الحالي للتضخم، وإدارة الدين وديناميته في فترات الأزمات وتطور الفوارق الاجتماعية في سياق آثار كوفيد- 19 وارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى إصدار مذكرتين حول قياس تكلفة التمدرس وديناميات التعليم.

وسنواصل خلال سنة 2023، انجاز مجموعة من الدراسات والتقارير في مجال التنمية المستدامة والتوقعات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديموغرافية، تهم بالأساس استكمال التقرير الوطني حول أهداف التنمية لسنة 2022، والشروع في اعداد تقرير سنة 2023. كما سنقوم بإنجاز دراسات حول التحولات الهيكلية والسياسات الصناعية، ووضعية المرأة المغربية في سوق الشغل، وحول أثر التحولات المناخية والجفاف على الاقتصاد الوطني، واستراتيجيات الطاقة والأمن الطاقي بالمغرب، بالإضافة إلى علاقات النوع الاجتماعي بناء على نتائج البحوث حول استعمال الوقت 1997 و2012.

7. مؤسسات التكوين التابعة للمندوبية

من أجل مواكبة إستراتيجية التحول الرقمي للمندوبية، أطلقت مؤسستا التكوين التابعتين لها تخصصات جديدة تستجيب لمتطلبات مهن الغد، حيث أدرج المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، ضمن برامجه التكوينية، تخصصين جديدين متعلقين بعلم البيانات وهندسة البيانات والبرمجيات، فيما أدرجت مدرسة علوم المعلومات تخصصات تهم المعلوميات وهندسة نظم المعلومات والتحول الرقمي، وهندسة المعرفة وعلم البيانات، وهندسة المعلومة الرقمية، وكذا هندسة حماية نظم المعلومات والدفاع السيبراني.
وتجدر الإشارة إلى أن سلك الدكتوراه المحدث بالمعهد الوطني للإحصاء منذ سنة 2017 يضم 3 مختبرات علمية متخصصة في الإعلاميات والذكاء الاصطناعي والإحصاء والاقتصاد التطبيقي والديموغرافيا. وقد تم خلال 5 سنوات الأخيرة إنتاج 300 بحث مصنف على المستوى الدولي.

وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي 263 طالبا برسم السنة الجامعية **2021-2022**، وعدد الخريجين **213** مهندسا و**13** في سلك الماستر. كما بلغ عدد الطلبة المسجلين بمدرسة علوم المعلومات **413** طالبا (٪76 بسلك المهندس - ٪15 بالماستر - ٪9 بالدكتوراه) في حين بلغ عدد الخريجين **116** خريجا (91 بسلك المهندس و25 بسلك الماستر) .

8. تطوير التعاون الدولي والشراكات

لقد واصلنا جهودنا الرامية إلى تطوير علاقات مؤسستنا مع عدة مؤسسات دولية، حيث تم في هذا الإطار توقيع عدة اتفاقيات للشراكة والتعاون شملت، على المستوى الدولي، مجلس التخطيط الوطني الليبي والجهاز الإحصائي الصيني، وعلى المستوى الوطني، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

كما واصلنا تفعيل الشراكات الاستراتيجية مع شركائنا الدوليين كالمكتب الإحصائي الدانماركي في إطار تفعيل استراتيجية مؤسستنا للتحول الرقمي التي شرعنا في إنجازها منذ 2019 والمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا الذي يساهم في تعزيز قدرات أطرنا في عدة تخصصات في مجال الإحصاء، فضلا عن الشراكة التي تربط مؤسستنا بصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج التعاون مع سفارة كندا بالمغرب الذي يهم إعداد دراسات باعتماد مقاربة مقارنة للنوع الاجتماعي.

وتميزت الشراكة الثنائية مع الاتحاد الأوروبي بدعم وتعزيز قدرات أطرنا في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي بتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة توجت بتنظيم لقاء دراسي تحت **الرعاية السامية لصاحب الجلالة نصره الله**، تم خلاله تقديم عروض ودراسات إحصائية حول وضعية النوع الاجتماعي ببلادنا، إضافة إلى إعداد منصة تفاعلية لنشر إحصاءات النوع الاجتماعي. كما واصلنا تفعيل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج "حكامة 2" من خلال إنجاز بحث جهوي حول تصورات العاطلين لظاهرة البطالة بجهة الشرق وتجويد المونوغرافيات الجهوية وانجاز بحث حول رضى المستعملين عبر الأنترنيت.

وفي إطار برنامج العمل السنوي المشترك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة-اليونيسيف، شرعنا في إعداد دراسة تهدف إلى تقييم استدامة الاستراتيجيات المتعلقة بتمويل أهداف التنمية المستدامة، كما واصلنا تنزيل برنامج التعاون مع المكتب الدولي للشغل لإنشاء منظومة معلوماتية حول إحصاءات هجرة اليد العاملة وإعداد الحساب التابع للشغل.

ومن جهة أخرى، دأبت مؤسستنا على المساهمة بشكل منتظم في اللقاءات الدولية المعنية بتطوير المعايير الدولية في مختلف المجالات الإحصائية، كما استقبلت، في إطار أنشطة التعاون جنوب - جنوب، وفود من دول عربية وافريقية للاطلاع على تجربة مؤسستنا في مجالات الإحصاء والمحاسبة الوطنية (ليبيا، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، الكونغو والكوت ديفوار).

وتجدر الإشارة إلى أن مجموع الميزانية التي تمت تعبئتها في إطار التعاون الدولي فاقت 9 ملايين دولار.

9. تدبير الموارد البشرية والمالية

في إطار إصلاح وعصرنة منظومة تدبير الموارد البشرية المرتكز أساسا على التدبير المنهجي والتوقعي للموارد البشرية، تم الاعتماد على مقاربات جديدة من أجل تدبير أفضل لهذه الموارد، بالارتكاز على الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات، ونظام التدبير التوقعي للوظائف والأعداد والكفاءات (GPEEC)، تأخذ بعين الاعتبار التطورات التي عرفتها مهام وتنظيم مؤسستنا. ولدعم الكفاءة المهنية لمواردنا البشرية، دأبنا على تنظيم دورات تكوينية في إطار مخطط التكوين المستمر استفاد منها على المستويين المركزي والجهوي ما مجموعه 488 موظفًا وموظفة برسم سنة 2022. كما تم الشروع في وضع منصة للتكوين عن بعد HCP.ACADEMY ستمكن أطر المندوبية من الولوج إلى دروس وتكوينات تغطي مواضيع مختلفة.
ومن جهة أخرى، سنواصل مسلسل التحديث في المجال المالي والإداري في إطار تكريس التدبير المرتكز على النتائج، طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية عبر إعداد المشاريع والتقارير السنوية لنجاعة الأداء والعمل على تجويدها، عملا بتوصيات المفتشية العامة للمالية.

ويجب التذكير أن مؤسستنا لازالت تواجه تحديات بخصوص الموارد البشرية نتيجة تزايد حالات الإحالة على التقاعد وضعف المناصب المحدثة، مما فاقم العجز، بالنظر إلى الحاجيات المتزايدة من الأطر في تخصصات مختلفة.

بلغ عدد موظفي المندوبية خلال سنة 2022، 1691 موظفا، فيما بلغ عدد المحالين على التقاعد 301 فردا، خلال الخمس سنوات الأخيرة (2017-2021)، في حين لم يتعد عدد المناصب المحدثة 133 منصبا، مما أدى إلى تسجيل عجز بلغ 168 منصبا.
كما سيبلغ عدد المحالين على التقاعد، خلال الفترة 2022- 2025، 365 موظف وموظفة، فيما ستصل الحاجيات خلال فترة 2023-2025 ما مجموعه 302 منصبا (182 من الأطر و98 تقنيا و22 أستاذ).

وبخصوص الشؤون القانونية، فإن النصوص المصادق عليها، شملت القرار المشترك بتغيير وتتميم القرار المتعلق بتحديد تعريفة منشورات وخدمات المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي؛ ودفتر الضوابط

البيداغوجية لسلك الدكتوراه بنفس المعهد. وبخصوص النصوص القانونية المعروضة على مساطر المصادقة، فتهم، مشروع مرسوم يتعلق بالمجلس الوطني للمعلومة الإحصائية والذي تم عرضه على المجلس الحكومي منذ سنة 2015. أما النصوص القانونية في طور الدراسة فتهم مشروع مرسوم يتعلق بتحديد التعويضات اليومية لفائدة موظفي المندوبية السامية للتخطيط المكلفين بالبحوث الإحصائية.

10. التوثيق واليقظة المعلوماتية

توفر المندوبية السامية للتخطيط، عبر المركز الوطني للتوثيق التابع لها، بواباتها المجانية والتي تخص مجالات البحث التوثيقي وذلك من خلال جمع وتحليل ونشر 3245 وثيقة الكترونية وورقية، وإغناء المكتبة الافتراضية "رفوف" ب 15236 وثيقة، وتحيين البوابات القطاعية الموضوعاتية "**مراصيد** "ب 16492 وثيقة، وكذا إطلاق موقع مؤسساتي جديد للمندوبية السامية للتخطيط.

ويتوقع خلال السنة القادمة إنجاز دراسة إمكانية المساهمة في مشروع المعطيات المفتوحة للمؤسسات العمومية "open data" وعلاقته بمنصة "الايداع الالكتروني المؤسساتي" للوثائق العمومية e-dépôt، وإطلاق الجزء الثاني من مشروع المنظومة المعلوماتية "أبحث / الجيل الجديد"، وكذا نشر باقي بوابات اليقظة المعلوماتية ال 14 المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تعزيز الاتفاقيات والشراكات في المجال المعلوماتي.

11. مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2023

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

اسمحوا لي أن أعرض على نظر لجنتكم الموقرة تقدم إنجاز ميزانية 2022 وأهم بنود مشروع ميزانية 2023.

1.ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2022:

بلغت الاعتمادات المخصصة للمندوبية السامية للتخطيط برسم القانون المالي لسنة 2022 ما مجموعه 548,9 مليون درهم موزعة كما يلي:

- **نفقات الموظفين: 360,9 مليون درهم (65,8%)؛**
- **ميزانية التسيير المخصصة لنفقات المعدات والنفقات المختلفة:168,1 مليون درهم (30,6%)؛**
- **ميزانية الاستثمار: 19,9 مليون درهم (3,6%).**

إنجاز ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم القانون المالي لسنة 2022:

بلغت نسبة الالتزام بالاعتمادات المرصودة للمندوبية السامية للتخطيط برسم القانون المالي لسنة 2022 إلى حدود 24 نونبر 2022:

ميزانية التسيير:

- الموظفون: 96,3%.
- المعدات والنفقات المختلفة: 95%.

ميزانية الاستثمار: 84,7%.

2- مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2023:

1.2- ملاحظات حول مشروع الميزانية:

أما فيما يخص مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2023، أود أن أشير إلى:

- انخفاض في مجموع الاعتمادات المخصصة للمندوبية ب 1,0% مقارنة مع 2022 وذلك راجع الى انخفاض اعتمادات رواتب وأجور الموظفون.
- استمرار ضعف ميزانية الاستثمار مقارنة بسنة 2019 حيث ناهزت 30 مليون درهم.

2.2- توزيع مشروع الميزانية 2023:

وفيما يخص الاعتمادات التي خصصها مشروع القانون المالي لسنة 2023 لتمويل البرامج التي قدمت لكم خطوطها العريضة فقد بلغت 543,3 مليون درهم. وقد تم توزيعها على النحو التالي:

- 349,6 مليون درهم (64,3%) لنفقات الموظفين؛
- 173,4 مليون درهم (31,9%) لميزانية التسيير المخصصة لنفقات المعدات والنفقات المختلفة؛
- 20,3 مليون درهم (3,8%) لميزانية الاستثمار.

3.2- توزيع ميزانية سنة 2023 بين المصالح المركزية والمديريات الجهوية (المصالح اللاممركزة):

ميزانية التسيير (المعدات والنفقات المختلفة)

- **المديريات المركزية: 110,1 مليون درهم** وهو ما يمثل **63,5%** من ميزانية التسيير المخصصة للمعدات والنفقات؛
- **المصالح المسيرة بصفة مستقلة: 22,1 مليون درهم** وهو ما يمثل **12,7%** من ميزانية التسيير المخصصة للمعدات والنفقات؛
- **المديريات الجهوية: 41,2 مليون درهم** وهو ما يمثل **23,8%** من ميزانية التسيير المخصصة للمعدات والنفقات.

ميزانية الاستثمار

- **المديريات المركزية: 9,6 مليون درهم** (وهو ما يمثل **47,6%** من ميزانية الاستثمار)؛
- **المصالح المسيرة بصفة مستقلة: 8,6 مليون درهم** (وهو ما يمثل **42,5%** من ميزانية الاستثمار)؛
- **المديريات الجهوية: 2,1 مليون درهم** (وهو ما يمثل **9,9%** من ميزانية الاستثمار).

بعد هذا العرض، سأظل رهن إشارتكم لتقديم المزيد من الإيضاحات عن استفساراتكم والجواب على أسئلتكم.

وفقنا الله لما فيه خير هذه البلاد تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

البرنامج الأول 126

إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية

I. الإنجازات خلال سنة 2022

1. إنتاج المعلومة الإحصائية

تميزت إنجازات المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2022 في مجال إنتاج ونشر المعلومات الإحصائية بمواصلة الأشغال التمهيدية للإحصاء العام السابع للسكان والسكنى المزمع إنجازه في شتنبر من سنة 2024 وإنجاز البحوث الدائمة واستغلال معطياتها ونشر نتائجها، وكذا إنجاز بحوث دورية جديدة، إما لأول مرة أو لتحيين نتائج البحوث التي سبق للمندوبية إنجازها خلال الفترة الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، عملت المندوبية السامية للتخطيط على مواصلة تجميع الإحصائيات الإدارية ومعالجتها ووضعها رهن إشارة مختلف المستعملين على شكل منشورات عامة وقواعد معطيات.

1.1 البحوث الإحصائية الدائمة

1.1.1 البحوث حول الظرفية الاقتصادية لدى المقاولات

دأبت المندوبية السامية للتخطيط على إنجاز بحوث فصلية لدى عينة من المقاولات العاملة في قطاعات الصناعة الاستخراجية والتحويلية والطاقية والبيئية والبناء وتجارة الجملة والخدمات التجارية غير المالية. وتهدف هذه البحوث إلى رصد آراء أرباب المقاولات حول تطور النشاط الاقتصادي والإنتاج والأسعار والتشغيل والاستثمار خلال الفصل المعني بالبحث وكذا توقعاتهم بخصوص تطور هذه المؤشرات خلال الفصل الموالي.

وفي إطار برنامج التحول الرقمي الذي شرعت المندوبية السامية للتخطيط في تنزيله منذ سنة 2020، وابتداء من الفصل الثالث من سنة 2021، تم إطلاق منصة رقمية تهدف إلى تجميع معطيات البحث الوطني حول الظرفية لدى المقاولات عبر الانترنيت **CAWI**. وقد همت هذه العملية، في مرحلة أولى، عينة تجريبية، حيث تم تعميمها بالنسبة لباقي مقاولات القطاعات المعنية بالبحث خلال سنة 2022. وقد تم وضع رهن إشارة كافة المقاولات المعنية بالبحث محتوى تفاعلي يشرح أهداف هذه العملية وطريقة إنشاء حساب خاص بالنسبة لكل مقاولة وكيفية ملء الاستمارة عبر الإنترنيت.

2.1.1 البحث الوطني حول الظرفية لدى الأسر

يعتبر البحث الوطني حول الظرفية لدى الأسر من البحوث الدائمة الرئيسية التي دأبت المندوبية السامية للتخطيط على إنجازها فصليا منذ سنة 2007. ويهدف هذا البحث إلى رصد تصور أرباب الأسر للوضعية الاقتصادية العامة ببلادنا، ولوضعيتهم المالية الخاصة، بالإضافة إلى نواياهم بخصوص الادخار والاستثمار

واقتناء التجهيزات. وتستعمل معطيات هذا البحث لصقل آليات تتبع وتحليل الظرفية والرفع من دقة الحسابات الوطنية الفصلية وتحسين التوقعات على المدى القصير. كما تستعمل لحساب مؤشر الثقة لدى الأسر المغربية الذي يعتمد كمقياس (بارومتر) لمزاج الأسر.

وقد عرف هذا البحث، ابتداء من سنة 2017، إصلاحا هاما شمل على الخصوص استعمال اللوحات الإلكترونية لتجميع المعطيات بالميدان بدل الاستمارات الورقية.

3.1.1 البحث الوطني حول التشغيل

يعتبر البحث الوطني حول التشغيل من البحوث الدائمة الرئيسية التي دأبت المندوبية السامية للتخطيط على إنجازها منذ سنة 1976. ويشكل هذا البحث، الذي يتم نشر نتائجه فصليا وسنويا، المصدر الرئيسي للمعطيات حول وضعية سوق الشغل ببلادنا، حيث يمكن من تحديد الخصائص الديموغرافية والثقافية الأساسية لسكان المغرب وتحديد الحجم والخصائص الاجتماعية والسوسيومهنية للسكان النشيطين ومكوناتهم المختلفة، أي النشيطين المشتغلين والعاطلين والنشيطين المشتغلين في حالة الشغل الناقص. كما يهدف البحث الوطني حول التشغيل أيضًا إلى توفير معلومات حول ظروف السكن وقياس ولوج السكان إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وقد شرعت المندوبية السامية للتخطيط، في تحديث البرامج المعلوماتية المعتمدة لتجميع معطيات هذا البحث (CAPI) لتلبية المتطلبات التقنية والوظيفية اللازمة، والحفاظ على أمن وسرية المعطيات المجمعة. وقد تم في هذا الشأن إعداد نظام جديد متكامل سيمكن من تجميع واستغلال ونشر معطيات البحث وسيتم العمل بهذا النظام ابتداء من سنة 2023.

4.1.1 البحوث السنوية لدى المقاولات

تقوم المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز بحوث سنوية لدى المقاولات العاملة في قطاعات الصيد البحري والطاقة والمعادن والبناء والتجارة والخدمات التجارية غير المالية. وتهدف هذه البحوث، إلى توفير مؤشرات اقتصادية تمكن من الوقوف على الإنجازات السنوية للمقاولات فيما يتعلق بالإنتاج والاستثمار والشغل والأجور ومن قياس القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية ببلادنا. كما تشكل هذه البحوث مصدرا رئيسيا لإعداد وتحيين قاعدة معطيات تستعمل في إعداد الحسابات الوطنية.

وفي إطار الاستراتيجية الشاملة لرقمنة العمليات الإحصائية، التي شرعت المندوبية السامية للتخطيط في تنزيلها، فقد تم اعتماد التكنولوجيا الحديثة لتجميع المعطيات الخاصة بهذه البحوث، ابتداء من سنة 2020،

وذلك باستعمال تقنية "الاستجواب المباشر بواسطة الحاسوب "CAPI". إذ مكنت هذه التقنية من تجميع وإدخال المعطيات ومراقبتها في نفس الوقت وبصفة أوتوماتيكية باستعمال لوحات إلكترونية، وتسهيل عملية إرسال البيانات إلى الخادم المركزي. كما تم إعداد منصة للولوج عن بعد تمكن المشرفين المركزيين والجهويين من تتبع سير العملية في الميدان ومراقبة جودة المعطيات المجمعة بصفة آنية.

وقد عرفت سنة 2022، إنجاز البحث بالميدان برسم سنتي 2020 و2021 والشروع في استغلال المعطيات المجمعة على الصعيد المركزي من خلال المنصة المذكورة، بحيث تتم مراقبة جودة البيانات والتحقق من دقتها وذلك بإجراء مجموعة من اختبارات الصلاحية والاتساق «test de validité et de cohérence». كما عرف النصف الثاني من هذه السنة الشروع في إعداد النتائج الرئيسية لنفس البحث برسم سنتي 2018 و2019 حيث سيتم إصدارها خلال نهاية هذه السنة.

5.1.1 البحوث حول الأسعار والإنتاج والتجارة الخارجية

- **البحث حول الأثمان عند الاستهلاك**

تقوم المندوبية السامية للتخطيط شهريا بإنجاز البحث الوطني حول الأثمان عند الاستهلاك. ويغطي هذا البحث، 18 مدينة تمثل مختلف جهات المملكة، كما يشمل سلة مرجعية تتكون من 546 مادة و 1391 نوعية. وقد تم اختيار هذه المواد بالاعتماد على المعطيات التي توفرها البحوث الميدانية حول استهلاك ونفقات الأسر.

وتجدر الاشارة إلى أنه، بناء على المعطيات التي يوفرها هذا البحث، تقوم المندوبية السامية للتخطيط، شهريا، بحساب ونشر الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك (سنة الأساس 2017) وكذا معدل التضخم.

- **البحث حول الأسعار عند الإنتاج**

تقوم المندوبية السامية للتخطيط شهريا بإنجاز البحث الوطني حول الأسعار عند الإنتاج، من أجل قياس تغير الأسعار عند مرحلة الإنتاج في قطاعات الصناعة والطاقة والمعادن وكذا حساب الأرقام الاستدلالية المتعلقة بها باعتماد سنة الأساس 2018.

- **البحث حول الإنتاج**

خلال سنة 2022، واصلت المندوبية السامية للتخطيط إنجاز البحث الوطني الفصلي حول الإنتاج في قطاعات الصناعة والطاقة والمعادن وحساب ونشر الأرقام الاستدلالية المتعلقة بها. وقد عرف هذا البحث

إصلاحات منهجية هامة تمثلت في اعتماد سنة 2015 كسنة أساس جديدة، عوض 2010، وكذا في اعتماد المصنفة المغربية للأنشطة الاقتصادية لسنة 2010.

- **الأرقام الاستدلالية للتجارة الخارجية**

قامت المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز رقم استدلالي جديد حول التجارة الخارجية للصادرات والواردات باعتماد سنة 2019 كسنة أساس عوض سنة 2012، وذلك حسب مجموعات الاستعمال وحسب الفروع وأجزاء الفروع للتصنيف المغربي للأنشطة الاقتصادية.

بالإضافة إلى تحيين سنة الأساس، عرفت السلسلة الجديدة للأرقام الاستدلالية للتجارة الخارجية اعتماد البنية الحالية للمبادلات الخارجية وتحسين منهجية الحساب. حيث تم حساب الأرقام الاستدلالية للتجارة الخارجية حسب التوصيات الجديدة في هذا المجال ووفقًا للممارسات الدولية.

- **البحوث الخاصة ببرنامج المقارنات الدولية**

شرعت المندوبية السامية للتخطيط انطلاقا من سنة 2022 في إنجاز سلسلة من البحوث والدراسات تهم أسعار السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك والتعليم والصحة وسلع التجهيز والبناء في إطار شراكة مع البنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية في إطار برنامج المقارنات الدولية في دورته الجديدة التي تمتد من 2022 إلى 2024.

2.1 البحوث الإحصائية البنيوية

تشمل هذه البحوث البحث حول مستوى معيشة الأسر والبحث حول القطاع الغير المنظم والبحث حول المؤسسات غير الهادفة للربح والبحث الوطني للبنيات الاقتصادية والبحث حول الاستثمارات المنجزة من طرف قطاع الإدارات العمومية ثم البحث حول العائلة.

1.2.1. البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر

انطلقت، خلال سنة 2022، عملية تجميع معطيات هذه العملية بالميدان، وذلك بغية توفير معطيات مندمجة من أجل دراسة بنية مستوى المعيشة ومحدداته الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية على المستوى الوطني والجهوي وتحديد بنية الدخل ومصادره وعلاقته بمستوى معيشة الأسر وقدرتها على اقتناء السلع والخدمات والادخار والولوج إلى التمويل المؤسساتي. وسينجز هذا البحث على مدى سنة كاملة لدى عينة تتكون من 18000 أسرة تمثل مختلف الشرائح الاجتماعية وجهات المملكة. وسيمكن من توفير المعطيات اللازمة لحساب 33 مؤشرا من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

وتستغرق الأشغال الميدانية لهذا البحث سنة كاملة باعتماد تجميع معطياته على تقنية (CAPI) من خلال المقابلات المباشرة مع الأسر (وجهاً لوجه) وباستخدام اللوحات الإلكترونية.

2.2.1 عملية التوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية

تعتزم المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2023، القيام بإنجاز عملية كبرى تهم جميع الوحدات الاقتصادية. ويتعلق الأمر بعملية التوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية والتي تعتبر ثاني عملية إحصائية من هذا النوع على الصعيد الوطني بعد الإحصاء الاقتصادي لسنة 2002/2001. وتهدف هذه العملية إلى إحصاء وتوطين جميع الوحدات الاقتصادية المتوفرة على محل مهني والعاملة في القطاعين العام والخاص وكذا المؤسسات غير الهادفة للربح على صعيد التراب الوطني. وستمكن هذه العملية الكبرى بالأساس من وضع صورة محينة وشاملة لبنيات النسيج الإنتاجي الوطني وتوزيع الأنشطة الاقتصادية، كما ستشكل مصدرا رئيسيا لإعداد سجل إحصائي متكامل وقاعدة بيانات جغرافية للمقاولات والمؤسسات التابعة لها قصد إعداد إطار لأخذ عينات للبحوث الإحصائية. وسيتم إنجاز هذه العملية بالموازاة مع الأعمال الخرائطية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 وذلك باستعمال تقنية تجميع المعطيات عن طريق اللوحات الإلكترونية.

وقد تميزت سنة 2022 بإعداد الوثائق المنهجية والتقنية التي ستعتمد في هذه العملية استعدادا لانطلاق العملية خلال الفصل الثاني من السنة القادمة.

3.2.1. البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح

تهدف هذه العملية إلى تحيين المعطيات المتعلقة بهذه المؤسسات والوقوف على التغيرات البنيوية التي عرفها هذا القطاع منذ سنة 2008، وهو التاريخ الذي يوافق إنجاز أول بحث من هذا النوع، حيث مكن، آنذاك ولأول مرة بالمغرب، من توفير معطيات دقيقة تبرز خصائص هذا القطاع وتمكن من تقييم حجم مساهمته في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ببلادنا. وقد شمل هذا البحث، الأحزاب السياسية والنقابات والجامعات والنوادي الرياضية والتعاضديات والجامعات المهنية وكذا الجمعيات ذات المنفعة العامة بالإضافة إلى الجمعيات المصرحة. وقد عرفت بداية سنة 2022 إنهاء الأعمال الميدانية المتعلقة بهذا البحث ليتم الشروع مباشرة في استغلال المعطيات المجمعة حول هذه المؤسسات وتحليلها والتحقق من دقتها. وسيتم الإعلان عن النتائج الأولية لهذا البحث مع نهاية سنة 2022.

4.2.1. البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية

يعتبر هذا البحث أحد أهم العمليات الإحصائية الكبرى في النظام الإحصائي الوطني. وتعتزم المندوبية السامية للتخطيط إنجاز نسخة جديدة من هذا البحث مع متم الفصل الأول من سنة 2023. ويهدف البحث البنيوي الجديد لدى المقاولات إلى توفير قاعدة بيانات إحصائية تمكن من تجديد سنة الأساس للحسابات الوطنية وذلك باعتماد 2022 عوض 2014. كما ستمكن نتائج البحث من الوقوف على التغيرات التي همت البنيات الاقتصادية داخل النسيج الاقتصادي الوطني على مدى السنوات التي تلت إنجاز آخر بحث مماثل. وقد عرفت سنة 2022 استكمال الأشغال المرتبطة بإعداد الجوانب المنهجية والتقنية التي ستعتمد لإنجاز هذا البحث ابتداء من مارس 2023.

5.2.1. البحث الوطني حول القطاع غير المنظم

تعتزم المندوبية السامية للتخطيط إنجاز البحث الوطني الرابع حول القطاع غير المنظم بهدف تحيين مختلف المؤشرات التي وفرتها البحوث السابقة. ويشكل القطاع غير المنظم إحدى المكونات الأساسية للنسيج الاقتصادي الوطني لكونه يوفر مؤهلات مهمة من حيث الإنتاج وخلق الثروات وتوفير مناصب الشغل. وسيغطي البحث جميع أرجاء المملكة وسيشمل عينة تفوق 19000 وحدة إنتاجية غير المنظمة في ميادين الصناعة والتجارة والخدمات والبناء.

وقد تميزت سنة 2022 بإعداد الملف المنهجي لهذه الدراسة استعدادا لإطلاق عملية تجميع معطياتها بالميدان مع بداية الفصل الثاني لسنة 2023 وستستغرق سنة كاملة لرصد مختلف التقلبات الموسمية.

6.2.1 . البحث الوطني حول الاستثمارات المنجزة من طرف قطاع الإدارات العمومية

يهدف هذا البحث إلى تحديد حجم الاستثمار في قطاعي الجماعات الترابية وكذا المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية برسم سنة 2022 إضافة إلى معرفة مصادر تمويله وكذا تتبع نموه وتحيين المعلومات المجمعة خلال سنة 2014. وشرعت المندوبية السامية للتخطيط خلال الفصل الرابع من سنة 2022 في عملية إعداد الملف المنهجي المتعلق بهذه العملية ليتم الشروع، ابتداء من الفصل الرابع من سنة 2023، في إنجاز الأشغال الميدانية للبحث التي ستستغرق 6 أشهر.

7.2.1. البحث الوطني حول العائلة

يعد هذا البحث ثاني عملية من هذا النوع بعد البحث الذي أنجز سنة 1995.ويهدف إلى تشخيص التحولات التي عرفتها البنيات العائلية ببلادنا خلال السنوات الأخيرة وتقييم آثارها على السلوكيات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان. كما يهدف إلى دراسة شبكات التضامن العائلي

والاجتماعي وسيغطي عينة تقدر ب 12000 أسرة. وقد تميزت سنة 2022 باستكمال إعداد الوثائق المنهجية لهذه الدراسة على أن يتم الشروع في تجميع معطياتها بالميدان في بداية السنة القادمة باعتماد تقنية CAPI باستعمال اللوحات الالكترونية.

3.1 البحوث حول الهجرة الدولية

1.3.1 بحث حول الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للاجئين بالمغرب

أنجز هذا البحث بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويهدف إلى تجميع المعطيات حول الخصائص الديمغرافية والاجتماعية لهذه الفئة ومدى اندماجهم الاقتصادي في سوق الشغل ومصادر دخلهم ونواياهم المستقبلية وظروفهم السكنية والصحية والادارية .

2.3.1 بحث حول تقييم التوجيهات والتوصيات حول إحصائيات العمل

يتعلق الأمر بالبحث الوطني حول تقييم التوجيهات والتوصيات حول إحصائيات العمل المعتمدة خلال المؤتمر الدولي العشرين لإحصائيات العمل المنعقد سنة 2018 والمتعلقة بإحصائيات الهجرة الدولية لليد العاملة، بشراكة مع منظمة العمل الدولية. ويهدف هذا البحث الى قياس مدى ملائمة هذه التوصيات الجديدة للسياق الوطني.

3.3.1 بحث حول تكاليف توظيف اليد العاملة المهاجرة

يهم هذا البحث تكاليف توظيف اليد العاملة المهاجرة والذي أنجز بشراكة مع منظمة العمل الدولية .

4.1 البحوث الإحصائية الاستثنائية

1.4.1 البحث الوطني حول تأثير جائحة كوفيد-19 على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر

من أجل تقييم أثر جائحة كوفيد 19على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسر والساكنة، أطلقت المندوبية السامية للتخطيط بحثا نوعيا لدى عينة تمثيلية من الأسر يتم بحثها على ثلاثة مراحل. وتهدف المرحلة الأولى للبحث الى تجميع معلومات تمكن على الخصوص، من فهم مستوى وقع الحجر الصحي، ومدى معرفة الأسر بجائحة كوفيد 19، والإجراءات الوقائية المتخذة من طرف الأسر، والتزويد بالمنتوجات الاستهلاكية ومواد النظافة، ومصادر الدخل في سياق الحجر الصحي، والولوج للتعليم والتكوين، والحصول على الخدمات الصحية وكذا التداعيات النفسية.

أما بخصوص المرحلة الثانية، فتهدف إلى رصد تطور السلوك الوقائي للأسر في ظل جائحة كوفيد-19، وتقييم آثار هذه الأزمة الصحية على مختلف شرائح السكان المغاربة من حيث الولوج إلى المواد الغذائية والمواد الأساسية والتعليم والعلاجات الصحية والشغل والدخل، وكذا مقاربة تطور العلاقات الاجتماعية في سياق الحجر الصحي، ورصد التأثيرات المختلفة والخاصة لهذه الأزمة الصحية حسب النوع الاجتماعي. وقد تم إنجاز المرحلة الاولى خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 23 أبريل 2020 والثانية من 15 إلى 24 يونيو 2020 وتم نشر النتائج المفصلة لهاتين المرحلتين في نفس السنة.

وخلال الفترة الممتدة بين الفصل الرابع لسنة 2021 والفصل الأول لسنة 2022، أنجزت المندوبية السامية للتخطيط المرحلة الثالثة من هذا البحث التي تهدف إلى تقييم آثار جائحة كوفيد 19 على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للأسر وإلى فهم أفضل لقنوات الانتقال التي من خلالها تواصل الجائحة تأثيرها على الوضعية السوسيو اقتصادية والنفسية للأسر وتوسيع الفوارق الاجتماعية خاصة تلك المرتبطة بالسن والجنس والوسط الاجتماعي والمجالي. وتأتي هذه المرحلة الثالثة من البحث في سياق العودة التدريجية للحياة الاعتيادية، بعد نجاح العملية الوطنية للتلقيح ضد هذه الجائحة.

وقد تم اعتماد طريقة الاستجواب عبر الهاتف وتجميع المعطيات بواسطة اللوحات الإلكترونية بالنسبة للمرحلة الأولى والثانية وعلى الاستجواب المباشر باعتماد اللوحات الإلكترونية بالنسبة للمرحلة الثالثة.

2.4.1 البحث الرابع حول تأثير جائحة كوفيد-19 على نشاط المقاولات

قامت المندوبية السامية للتخطيط خلال بداية سنة 2022 بإنجاز المرحلة الرابعة من البحث النوعي لدى المقاولات بهدف وضع تقييم لآثار الوباء على تطور أنشطة المقاولات خلال سنة 2021 ومقارنتها بما كانت عليه قبل الأزمة وكذلك رصد تصور أرباب المقاولات فيما يتعلق بآفاق الاستثمار والتشغيل خلال سنة 2022.

5.1 الأشغال التمهيدية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024

تماشيا مع توصيات الأمم المتحدة الرامية إلى إجراء الإحصاء العام للسكان والسكنى على الاقل مرة كل 10 سنوات، واستخدام التكنولوجيات الحديثة في مختلف مراحله، شرعت المندوبية السامية للتخطيط، ابتداء من سنة 2020، في القيام بالاستعدادات اللازمة لإنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024. وفي هذا الإطار، قامت المندوبية السامية للتخطيط بالاطلاع على أهم التجارب الدولية في هذا

المجال وذلك من أجل وضع مقاربة مندمجة تروم تحديث الجوانب المنهجية والتقنية والتنظيمية المتعلقة بإنجاز مختلف مراحل هذه العملية الوطنية الكبرى. وتتوخى هذه المقاربة على الخصوص، استعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة خلال تجميع المعطيات بدل الاستمارات الورقية وذلك في إطار نظام مندمج لتجميع وتحليل ونشر المعطيات.

وتعتبر الأشغال الخرائطية مرحلة أساسية في مسلسل التحضير للإحصاء العام للسكان والسكنى. وتهدف هذه العملية، من جهة، إلى تقسيم مجموع التراب الوطني إلى مناطق جغرافية واضحة المعالم ومضبوطة الحدود، ومن جهة أخرى، ترمي إلى إعداد وثائق خرائطية دقيقة لمختلف المناطق الجغرافية المتعلقة بالإحصاء من أجل تمكين الباحثين، خلال الإحصاء المقبل، من جرد شامل للبنايات والمساكن والمحلات المهنية ومن إحصاء السكان على صعيد التراب الوطني بكيفية شمولية دون نسيان أو تكرار.

ووفق المقاربة الجديدة، سيتم إنجاز الأعمال الخرائطية باستخدام نظام التموقع العالمي (GPS) واعتماد صور الأقمار الاصطناعية حديثة الإصدار وعالية الدقة في إطار نظام معلومات جغرافية متنقل. ومن شأن هذه المقاربة أن تمكن من ربط مختلف الوحدات الجغرافية بما فيها مناطق الإحصاء ومواقع البنايات والمساكن والمحلات المهنية، مع المعطيات الإحصائية المجمعة في مختلف مراحل الإحصاء، مما سيمكن من الرفع من جودة المعطيات وتحسين أدوات التحليل المكاني لمعطيات الإحصاء.

وفي إطار التحضير لهذه العملية، فقد قامت المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2022 ب:

- الإعلان عن طلب عروض دولي مفتوح لوضع حل معلومياتي مندمج من أجل إنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024، بما في ذلك خدمات التكوين والمساعدة ذات الصلة. وقد تم إعداد المواصفات المرجعية والتقنية للحل المعلوماتي المرتقب بتنسيق وتشاور مع خبراء ومتخصصين من هيئات وزارية وإدارية مختلفة منها خبراء من وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية وإدارة الدفاع الوطني والمركز الملكي للاستشعار البعدي الفضائي والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية علاوة على خبراء منتمين للقطاع الخاص؛
- إبرام صفقة مع المركز الملكي للاستشعار البعدي الفضائي بهدف اقتناء صور للأقمار الاصطناعية حديثة الإصدار وعالية الدقة؛
- تنفيذ صفقة اقتناء المعدات المعلومياتية اللازمة من حواسيب ولوحات رقمية وطابعات، إلخ ؛

- إعداد ملفات الصفقات العمومية المرتبطة بكراء السيارات ووضع رهن الإشارة السائقين وأعوان مؤقتين؛

- الشروع في تحيين قاعدة المعطيات الجغرافية المنبثقة عن إحصاء 2014 على مستوى المكتب وذلك عن طريق تحديث أشكال ومواقع الجزيرات والشبكة الطرقية بالاعتماد على صور الأقمار الاصطناعية التي توفرها البرامج المعلوماتية المستعملة مكتبيا؛

ومن جهة أخرى فقد تم الشروع في إعداد الملف المنهجي والتقني للإحصاء بالإضافة إلى الشروع في اتخاذ الإجراءات والتدابير المتعلقة لتعبئة الوسائل المادية والبشرية واللوجستيكية اللازمة لإنجاز مختلف مراحل الإحصاء.

6.1 تجميع الإحصائيات الإدارية ونشر المعلومات الإحصائية

تقوم المندوبية السامية للتخطيط، كل سنة، بتجميع الإحصائيات الإدارية لدى المؤسسات العمومية وشبه العمومية والخاصة واستغلالها ومعالجتها، وأيضا بتحيين قاعدة المعطيات الإحصائية وإغنائها بإحصائيات ومؤشرات جديدة تهم قطاعات متعددة. وفي هذا الصدد، عملت المندوبية على تهييئ وإعداد المنشورات العامة الشهرية والفصلية والسنوية الخاصة بسنة 2021 والفصول الأولى من سنة 2022. ويتعلق الأمر بالنشرة الإحصائية السنوية والمغرب في أرقام والنشرة الفصلية ومعالم إحصائية والمرأة المغربية في أرقام وإحصائيات أساسية.

وفي إطار تعزيز انفتاحها على مستعملي الإحصائيات، قامت المندوبية السامية للتخطيط بنشر عدد مهم من المؤشرات والمعطيات الإحصائية وتقارير البحوث عن طريق بوابتها الرسمية (www.hcp.ma).

2. إعداد الحسابات الوطنية

واصلت المندوبية السامية للتخطيط، كما جرت العادة كل سنة، إعداد ونشر الحسابات الوطنية بمختلف أنواعها، السنوية والفصلية والجهوية، والتي تتطرق، في غالبيتها، للناتج الداخلي الإجمالي ومجاميع الطلب النهائي والقدرات التمويلية للاقتصاد الوطني. وفي إطار الإصلاحات المتعلقة بالحسابات الوطنية فقد تم الانتهاء من الانتقال من سنة الأساس 2007 إلى سنة الأساس الجديدة 2014 التي انتهت أشغالها بإصدار ونشر الحسابات الوطنية ونتائجها.

1.2 إعداد ونشر الحسابات الوطنية وفق سنة الأساس 2014

خلال سنة 2022، وطبقا لنظام المحاسبة الوطنية لسنة 2008، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإعداد ونشر سلسلة الحسابات الوطنية النهائية بالنسبة للفترة من 2014 إلى غاية سنة 2019 والحسابات الوطنية شبه النهائية لسنة 2020 والحسابات الوطنية المؤقتة بالنسبة لسنة 2021، ويتعلق الأمر بالحسابات التالية:

1.1.2 الحسابات الوطنية السنوية

عرفت سنة 2022 إعداد ونشر سلسلة حسابات السلع والخدمات والتي تتضمن:

- أهم المجاميع بالحجم وبالقيمة (تقسيم الناتج الداخلي الإجمالي، الإنتاج، القيم المضافة، نفقات الاستهلاك النهائي للأسر، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، المبادلات الخارجية)؛
- توازن الموارد والاستخدامات (لكل مجموعة منتجات) بالقيمة وبالحجم؛
- حسابات فروع الأنشطة الاقتصادية :حساب الإنتاج حسب فروع الأنشطة الاقتصادية؛
- جداول الموارد والاستخدامات.

كما عرفت هذه السنة إعداد ونشر سلسلة الحسابات والجداول التركيبية المتمثلة في:

- حسابات القطاعات المؤسساتية: حسابات الشركات غير المالية، حسابات الشركات المالية، حسابات الإدارات العمومية، حسابات الأسر، حسابات بقية العالم؛
- جدول الحسابات الاقتصادية المندمجة وجدول العمليات المالية.

إضافة إلى ذلك، تم إعداد ونشر مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (لسنتي 2014 و2019) ومصفوفة إجمالي تكوين رأس المال الثابت (لسنة 2014) ومصفوفة التشغيل (لسنة 2014).

2.1.2 الحسابات الجهوية

خلال سنة 2022، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإعداد ونشر الحسابات الجهوية التي تتضمن حسابات الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي حسب قطاعات الأنشطة الاقتصادية ونفقات الاستهلاك النهائي للأسر حسب الجهات بالإضافة إلى توزيع القيم المضافة الجهوية حسب فروع الأنشطة الاقتصادية وذلك بالنسبة للفترة 2014-2020.

3.1.2 الحسابات الوطنية الفصلية

وفي سنة 2022، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإعداد ونشر الحسابات الفصلية حسب سنة الأساس الجديدة 2014 والتي تشمل الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم وبالأسعار الجارية المحسوبة وفق منظور الإنتاج وتوزيعه حسب القيم المضافة لفروع الأنشطة الاقتصادية وكذلك مكونات الطلب الكلي. وتشمل أيضا الحسابات الموحدة للاقتصاد الوطني. وقد همت هذه الحسابات الفترة من الفصل الأول لسنة 2014 إلى غاية الفصل الثالث لسنة 2022.

وتنشر نتائج الحسابات الفصلية على الموقع المؤسساتي للمندوبية السامية للتخطيط وذالك في احترام تام لمتطلبات ورزنامة النشر المعدة في إطار المعيار الخاص لنشر المعطيات، 90 يوما بعد نهاية الفصل.

II. برنامج العمل لسنة 2023

1. إنتاج المعلومة الإحصائية

خلال سنة 2023، ستعمل المندوبية السامية للتخطيط، على مواصلة إنجاز البحوث الإحصائية الدائمة واستغلال ونشر معطياتها، واستكمال إنجاز البحوث التي أطلقتها خلال سنة 2022 والتي لازالت أشغالها الميدانية متواصلة، وكذا إنجاز بحوث إحصائية جديدة. كما ستواصل تجميع الإحصائيات الإدارية التي تنتجها مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية وشبه العمومية والخاصة. وستعرف سنة 2023 انطلاق الأعمال الخرائطية في الميدان والشروع في إنجاز عملية التوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن المندوبية السامية للتخطيط ستواصل إصلاح عملياتها الإحصائية الدائمة والدورية، الذي شرعت فيها منذ سنة 2017، والمتمثل في توسيع التغطية الموضوعاتية للبحوث الإحصائية وتوسيع العينات وكذا إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف مراحل إنجاز البحوث الإحصائية، وذلك من أجل توفير مؤشرات دقيقة حسب الإثنتا عشرة جهة للمملكة وقياس مدى إنجاز بلادنا لأهداف التنمية المستدامة.

1.1 البحوث الإحصائية الدائمة

ستواصل المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2023، إنجاز ونشر نتائج البحوث الإحصائية الدائمة التالية:

- البحوث حول الظرفية الاقتصادية لدى المقاولات؛
- البحث حول الظرفية لدى الأسر؛
- البحث الوطني حول التشغيل؛
- البحث حول الأثمان عند الاستهلاك وحساب الأرقام الاستدلالية الخاصة بها؛
- البحث حول الإنتاج وحساب الأرقام الاستدلالية الخاصة به؛
- البحث حول الأسعار عند الإنتاج وحساب الأرقام الاستدلالية الخاصة بها؛
- البحوث الخاصة ببرنامج المقارنات الدولية (دورة 2022 العالمية).

2.1 البحوث الإحصائية البنيوية

خلال سنة 2023، ستواصل المندوبية السامية للتخطيط استغلال ونشر النتائج الأولية للبحوث البنيوية التي أنجزت أشغالها الميدانية سنة 2022 أوما قبل هذه السنة. وتهم هذه الاشغال:

1.2.1عملية التوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية

سيتم إنجاز هذه العملية بالموازاة مع الأعمال الخرائطية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 وذلك باستعمال تقنية تجميع المعطيات عن طريق اللوحات الإلكترونية. وستواصل المندوبية السامية للتخطيط خلال الفصل الأول من سنة 2023 استكمال الأشغال المرتبطة بإعداد الجوانب المنهجية والتقنية لتشرع في إنجاز هذه العملية ابتداء من الفصل الثاني من نفس السنة لمدة 12 شهر تقريبا.

2.2.1 البحث الوطني حول الاستثمارات المنجزة من طرف قطاع الإدارات العمومية

ستواصل المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2023 عملية إعداد الملف المنهجي المتعلق بهذه العملية ليتم الشروع، ابتداء من الفصل الرابع من نفس السنة، في إنجاز الأشغال الميدانية للبحث التي الذي سيستغرق 6 أشهر. وبخصوص عملية تجميع المعطيات، فسيتم اعتماد التكنولوجيا الحديثة وذلك باستعمال تقنية CAPI.

3.2.1 البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية

سيتم إطلاق عملية تجميع المعطيات بالميدان عند نهاية الفصل الأول لسنة 2023 وسيمتد هذا البحث حوالي عشرة أشهر، وسيغطي جميع جهات المملكة ويهم عينة تقارب 21000 من الوحدات الإنتاجية المنظمة والتي تنشط في ميادين الصناعة والبناء والتجارة والخدمات غير المالية. وبخصوص عملية تجميع المعطيات لدى المقاولات، فسيتم اعتماد التكنولوجيا الحديثة وذلك باستعمال تقنية CAPI مع وضع منصة رقمية للولوج عن بعد لتمكين المشرفين المركزيين والجهويين من تتبع سير أشغال البحث وكذا مراقبة جودة المعطيات المجمعة.

4.2.1. البحث الوطني حول مستوى معيشة ودخل الأسر

سيتم إنهاء الأشغال الميدانية للبحث الوطني حول مستوى معيشة ودخل الأسر خلال الفصل الأول لسنة 2023، ليتم الشروع بعد ذلك في استغلال وتحليل معطيات هذا البحث.

5.2.1 البحث الوطني حول القطاع غير المنظم

سيتم إطلاق عملية تجميع معطيات بالميدان مع بداية الفصل الثاني لسنة 2023 ولمدة سنة بكاملها، وذلك بهدف تحيين مختلف المؤشرات التي وفرتها البحوث السابقة. وسيغطي البحث جميع أرجاء

المملكة وسيشمل عينة تفوق 19000 وحدة نتاجية غير المنظمة في ميادين الصناعة والتجارة والخدمات والبناء.

6.2.1. البحث الوطني حول العائلة

سيتم إنجاز البحث الوطني حول العائلة مع مطلع سنة 2023، باعتماد تقنيةCAPI. وستدوم عملية تجميع المعطيات في الميدان 6 أشهر.

3.1 الأعمال التمهيدية للإحصاء العام للسكان والسكنى 2024

ستواصل المندوبية السامية للتخطيط، سنة 2023، إنجاز الأشغال التمهيدية للإحصاء العام للسكان والسكنى 2024. وفي هذا الإطار، ستقوم المندوبية باستكمال الإجراءات اللازمة لإنجاز الاشغال الخرائطية للإحصاء العام للسكان والسكنى وتتضمن هذه الإجراءات تعبئة الموارد البشرية واللوجستيكية اللازمة واستكمال الملف المنهجي وتجريب الحل المعلوماتي المندمج المرتقب اعتماده في التحيين الميداني لقاعدة المعطيات الجغرافية باستعمال اللوحات الإلكترونية على أن يتم الشروع في إنجاز الأشغال الخرائطية في الميدان ابتداء من الفصل الثاني من سنة 2023.

4.1 الإحصائيات الإدارية ونشر المعلومات الإحصائية

خلال سنة 2023، ستواصل المندوبية السامية للتخطيط القيام بالأشغال التالية:

- تجميع الإحصائيات الإدارية لدى المؤسسات العمومية وشبه العمومية والخاصة والعمل على توسيع عملية تبادل المعلومات الإحصائية بطريقة أوتوماتيكية مع قطاعات أخرى واستغلالها وتدقيقها؛
- تحيين قاعدة المعطيات الإحصائية وإغنائها بإحصائيات ومؤشرات جديدة تهم قطاعات متعددة، وكذا منحها حلة جديدة بهدف تيسير عمليتي الولوج إلى المعلومة والبحث عنها؛
- تطوير عملية تحيين المعطيات الإحصائية باستخدام التصاميم الديناميكية)؛
- تهيئ وإعداد المنشورات العامة الشهرية والفصلية والسنوية. ويتعلق الأمر بالنشرة الإحصائية السنوية والمغرب في أرقام والنشرة الفصلية ومعالم إحصائية والمرأة المغربية في أرقام وإحصائيات أساسية؛
- إغناء النشرة الإحصائية السنوية بإضافة مؤشرات وإحصائيات جديدة تخص قطاعي الثقافة والنقل.

2. إعداد الحسابات الوطنية

ستواصل المندوبية السامية للتخطيط أشغال إنجاز الحسابات الوطنية والجهوية طبقا لنظام المحاسبة الوطنية 2008، سواء على المستوى السنوي أو الفصلي ويتعلق الأمر ب:

- إنجاز ونشر الحسابات الوطنية والجهوية حسب سنة الأساس 2014 وذلك باحترام آجال النشر مع متابعة التوصيات الخاصة باللجنة الإحصائية للأمم المتحدة التي حددت المفاهيم والتعاريف والتصنيفات وطرق التقييم وكذا الحسابات الواجب إعدادها؛
- تطوير الحسابات الجهوية؛
- توسيع نطاق الحسابات الوطنية الفصلية؛
- إعداد الحسابات التابعة لبعض القطاعات (الحساب التابع للغابة...)؛
- مواصلة الأشغال التمهيدية لإعداد سنة الأساس الجديدة 2022.

البرنامج الثاني 127

الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديمغرافية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتوقعات والمستقبلية

1. موجز حول الإنجازات في مجال الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتوقعات والمستقبلية والأبحاث السوسيو اقتصادية والديموغرافية برسم سنة 2022

1.1 الدراسات والأبحاث في مجال أهداف التنمية المستدامة

أنجزت المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2022 عدد من الأشغال مرتبطة بتتبع تنزيل أهداف التنمية المستدامة سواء من إعداد تقارير حول تنفيذها أو دراسة مواءمتها مع رؤية وأهداف النموذج التنموي الجديد ومع الاستراتيجيات والبرامج التنموية الوطنية أو كذلك من حيث إنتاج المؤشرات الضرورية لتتبع وتقييم التقدم المحرز في تحقيقها على الصعيدين الوطني والجهوي.

وفي هذا الإطار، قامت المندوبية السامية للتخطيط، تطبيقا لمقتضيات المرسوم المتعلق بإحداث اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، بإعداد التقرير الوطني 2021 حول إنجاز المملكة المغربية لأهداف التنمية المستدامة، والذي رفعته إلى هذه اللجنة التي اعتمدته وصادقت عليه في 14 أبريل 2022.

كما قامت المندوبية السامية للتخطيط، في إطار تنزيل مخططها التوجيهي للاتمركز الإداري، بمواكبة مديرياتها الجهوية في مجال إعداد تقارير جهوية حول إنجاز أهداف التنمية المستدامة، وذلك عبر تنظيم مجموعة من الورشات لتعزيز القدرات في ميادين أهداف التنمية المستدامة ومنهجية إعداد التقارير حول تفعيلها وتقنيات التخطيط الاستراتيجي حول تنزيلها في السياق الجهوي. وقد همت هذه الورشات جهتي الدار البيضاء-سطات، وطنجة-تطوان – الحسيمة، في أفق تعميمها، تدريجيا، على كافة جهات المملكة. وقد استفاد من هذه الورشات التكوينية ممثلي المصالح الخارجية لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والمجالس المنتخبة من أجل إشراكها وتسهيل عملية إعداد مساهماتها في التقارير الجهوية.

وبخصوص الانسجام بين أهداف التنمية المستدامة والسياسات العمومية، قامت المندوبية السامية للتخطيط، اعتمادا على الأداة المندمجة لتتبع وتقييم إنجاز الأجندة الأممية 2030 والأجندة 2063 للاتحاد الإفريقي التي تم إعدادها وتطويرها في إطار برنامج التعاون مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، التابعة للأمم المتحدة، بدراسة مستوى المواءمة بين الاستراتيجيات والبرامج القطاعية والأجندتين الأممية والإفريقية والتي تبين من خلال نتائجها أن نسبة المواءمة تصل إلى حوالي % 90 بالنسبة لأجندة 2030 و%70 بالنسبة للأجندة 2063.

وفي السياق نفسه، تحرص المندوبية السامية للتخطيط على المشاركة وتقديم التجربة المغربية في اللقاءات الدولية والجهوية الخاصة بهذه الأهداف، من خلال حضورها في أشغال اللجان التابعة للأمم المتحدة والمنتديات الإفريقية للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، شاركت المندوبية السامية للتخطيط في:

- أشغال المنتدى الجهوي الإفريقي للتنمية المستدامة، المنعقد عن بعد، ما بين 3 و5 من شهر مارس 2022 برواندا؛
- أشغال اجتماع فريق الخبراء من أجل المصادقة على تقرير التنمية المستدامة لإفريقيا برسم سنة 2022، المنعقد عن بعد بناميبيا في 30 و31 من شهر غشت المنصرم، حيث تم عرض التجربة المغربية حول التقدم المحرز في تنزيل الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة؛
- أشغال المنتدى العربي للتنمية لسنة 2022، المنظم من طرف اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي اسيا بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 15 و17 مارس من 2022، ببيروت-لبنان؛

أما في مجال الدراسات والأبحاث، قامت المندوبية السامية للتخطيط في سنة 2022، بالشروع في إعداد دراسة حول مدى مواءمة أهداف ومحاور ومؤشرات النموذج التنموي الجديد مع إستراتيجيات وبرامج التنمية وذلك من أجل تقييم مدى نجاعة هذه الإستراتيجيات في إنجاح تنزيل هذا النموذج.

أما فيما يخص إعداد وتتبع الاستراتيجيات القطاعية، فتواصل المندوبية السامية للتخطيط التنسيق مع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية في هذا المجال، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال مدها بالمعطيات الإحصائية ونتائج الدراسات المنجزة وبلورة مقترحات في تحديد أهداف الاستراتيجيات والإجراءات الضرورية لتحقيقها؛

2.1 الدراسات حول التوقعات الاقتصادية والاستشرافية

تقوم المندوبية السامية للتخطيط بصياغة الميزانية الاقتصادية، في شقيها التوقعي والاستشرافي، وبإعداد سيناريوهات تطور الإطار الماكرو اقتصادي على المدى المتوسط وأشغال النمذجة وكذا محاكاة أثر السياسات العمومية. وتعتمد في ذلك على أدوات تقنية ملائمة، خاصة نماذج الاقتصاد الكلي والتوازن العام الحسابي، التي يتم تحديثها وإعادة هيكلتها بانتظام. كما تقوم بإعداد دراسات اقتصادية حول إشكاليات تنموية معينة.

- **<u>الميزانية الاقتصادية</u>**

كما جرت العادة كل سنة، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإعداد الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2022 في شهر يناير من نفس السنة، والتي اعتمدت، بالأساس، على مقتضيات القانون المالي المصادق عليه من طرف البرلمان وعلى مجموعة من المعطيات التي تهم تطور الظرفية الوطنية والدولية ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني. وقدمت هذه الوثيقة تقديرات أولية لنمو الاقتصاد الوطني ولمجموعة من

المجاميع الماكرو اقتصادية لسنة 2021، وكذا توقعات حول تطور هذه المؤشرات الاقتصادية خلال سنة 2022.

وفي ظل التحكم التدريجي في الوضعية الوبائية والانتعاش الاستثنائي للاقتصاد العالمي سنة 2021 بعد ركوده العميق، ستعرف بداية سنة 2022 صدمات متعددة ويتعلق الامر خاصة باستمرار تدابير الحجر الصحي في الصين وبتشديد السياسة النقدية في الدول المتقدمة وتطور التوترات الجيوسياسية. وفي سياق هذه الصدمات التي أثرت بشكل عميق على أوروبا الشريك التجاري الرئيسي للمغرب، تم تهيئ الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2023 في شهر يوليوز 2022، وذلك قبيل انطلاق الأشغال التحضيرية لقانون المالية لسنة 2023.

وارتكز إعداد هذه الميزانية على التأثيرات الاقتصادية التي ستخلفها التطورات غير الملائمة للمحيط الدولي والتدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية، حيث سيتأثر النمو الاقتصادي الوطني سنة 2022 بتراجع الطلب الخارجي وارتفاع التضخم وكذا بالنتائج غير الجيدة للقطاع الفلاحي. وهكذا، ستؤدي هذه الزيادات العامة في الأسعار إلى اختلالات ملحوظة على مستوى العرض والطلب، الشيء الذي سيؤثر بشكل كبير على القدرة الشرائية للأسر وعلى ميزانية الدولة. وبالتالي، سيتم مراجعة التوقعات الصادرة عن الميزانية الاقتصادية التوقعية نحو الانخفاض. وبناء على هذه الآفاق الاقتصادية المضطربة واختلالات التجارة العالمية، سيعرف الاقتصاد الوطني تراجعا في وتيرة نموه لتستقر في حدود 1,3% مقارنة ب 7,9% سنة 2021.وسيعرف معدل التضخم، المقاس بالمؤشر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، زيادة ب 4,9% عوض 3,2% سنة 2021.

وستتأثر الأنشطة غير الفلاحية، من جهتها، بانخفاض الطلب الخارجي وتداعيات الارتفاع الكبير في أسعار المنتجات الأساسية المستوردة، خاصة المنتجات الطاقية. وهكذا سيسجل القطاع الثانوي تراجعا ملحوظا في وتيرة نموه لتستقر في 1,5% سنة 2022 عوض 6,8 % سنة 2021. ويعزى ذلك إلى النتائج غير الجيدة لأنشطة الصناعات التحويلية خاصة الصناعات الكيميائية وصناعة السيارات، وإلى النمو المتواضع لأنشطة قطاع المعادن والتباطؤ الكبير لأنشطة قطاع البناء والأشغال العمومية. غير أن أنشطة القطاع الثالثي ستتمكن جزئيا من تغطية هذا التراجع الملحوظ، عبر انتعاش الأنشطة التسويقية خلال سنة 2022، خاصة أنشطة النقل والسياحة. وبناء على الظروف المناخية غير الملائمة التي عرفها الموسم الفلاحي 2021- 2022، سيفرز القطاع الأولي انخفاضا كبيرا في قيمته المضافة ب 13,5% بعد انتعاشه القوي ب 17,6% سنة 2021 .

غير أن التوقعات الاقتصادية لسنة 2023، التي ترتكز على وتيرة نمو معتدلة للاقتصاد العالمي وتباطؤ الطلب العالمي الموجه نحو المغرب ومواصلة الأسعار العالمية للسلع تسجيل مستويات عالية وعلى سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب وعلى نهج نفس السياسة المالية المتبعة خلال سنة 2022، تبقى رهينة بمدى تطور العديد من مظاهر القلق والمخاطر المرتبطة أساسا بالتطورات التي ستعرفها الوضعية الجيوسياسية والتداعيات المترتبة عليها، خاصة الاختلالات التي تعرفها سلاسل التخزين وضعف الاحتياطي من المنتجات الأساسية .

وبناء على كل هذه الفرضيات، ستسجل القيمة المضافة للقطاع الأولي زيادة ب 11,8 % مدعمة بتعزيز أنشطة الزراعات الأخرى وتربية الماشية خلال الموسم الفلاحي 2002-2023 .غير أن الأنشطة غير الفلاحية ستعرف تباطؤا في وتيرة نمو قيمتها المضافة لتصل إلى حوالي 2,9% سنة 2023 عوض 3,5% سنة 2022.وهكذا، سيسجل القطاع الثانوي نموا ب 3,5% سنة 2023، نتيجة التحسن المتوقع للصناعات التحويلية ولقطاع المعادن الذي سيستفيد من انتعاش الطلب على الفوسفاط ومشتقاته. ومن جهته، سيعرف القطاع الثالثي نموا معتدلا، حيث ستتراجع وتيرته إلى حوالي 2,5% سنة 2023، ويعزى ذلك أساسا إلى تباطؤ وتيرة نمو الخدمات التسويقية إلى حوالي 2,1%، في حين ستسجل الخدمات غير التسويقية زيادة ب 4,1%.

وبناء على تطور الضرائب والرسوم على المنتجات الصافية من الإعانات، سيعرف الناتج الداخلي الإجمالي نموا بمعدل 3,7% سنة 2023 بعد تباطؤه المرتقب سنة 2022 إلى 1,3%. وعلى المستوى الإسمي، سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا ب 4,5%. وستفرز هذه التطورات زيادة في التضخم، المقاس بالمؤشر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي ب0,8% عوض 4,9% سنة 2022.

وتجدر الإشارة إلى أنه ستتم مراجعة هذه التوقعات مع نهاية السنة الحالية، أثناء تهيئ الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2023 خلال شهر يناير المقبل، وذلك بالاعتماد على مختلف تدابير السياسات الاقتصادية المعتمدة في القانون المالي لسنة 2023 بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان، وكذلك أخذا بعين الاعتبار للتطورات المحتملة التي سيعرفها المحيط الاقتصادي الوطني والعالمي. كما سيتم إعداد الميزانية الاقتصادية الاستشرافية في شهر يونيو 2023 قبل انطلاق الأشغال التحضيرية للقانون المالي لسنة 2024.

- **_الآفاق الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط**

تقوم المندوبية السامية للتخطيط، بتحيين وإعداد النماذج اللازمة من أجل إعداد إسقاطات ماكرو اقتصادية على المدى المتوسط لتقييم آثار تدابير وإجراءات السياسات العمومية في مختلف الجوانب

الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي إبراز الاختلالات التي يمكن أن تتعمق في حالة عدم إعادة النظر في نوعية السياسات المعتمدة، وما يمكن أن يترتب عنها من ضعف في وتيرة النمو وقلة موارد التمويل الداخلية، ومن ثم تفاقم المديونية.

ومن الناحية التقنية، تعتمد هذه الدراسات والتوقعات الاقتصادية على وسائل تقنية ملائمة للنمذجة، حيث يتم بصفة منتظمة تحيين النماذج الاقتصادية المعتمدة في المندوبية. ويمكن هذا التنوع في وسائل النمذجة الاقتصادية المصالح التقنية للمندوبية السامية للتخطيط من التوفر على إطار تحليلي متين.

خلال سنة 2022 تم استكمال:

- دراسة إنتاجية العمل

- دراسة عن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم

- **الدراسات العامة**

خلال سنة 2022، قامت المندوبية السامية للتخطيط بالأنشطة التالية:

- تطوير نموذج للتوازن العام العشوائي الديناميكي (DSGE) خاص بالاقتصاد المغربي وفهم أسسه الماكرو والميكرو اقتصادية، عبر إعداد عروض حول نماذج الاقتصاد الكلي الكلاسيكية الجديدة والكينيزية ونظرية دورة الأعمال الحقيقية.

- التوجه الاجتماعي والاقتصادي للجهات: تهدف هذه الدراسة التي تم الشروع في اعدادها خلال سنة 2022 إلى تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجهات وتعميق فهم الخصائص والديناميكيات وإمكانات التنمية لكل جهة، بناءً على البيانات المستقاة من الدراسات والبحوث التي قامت بها المندوبية على صعيد الأسر والشركات.

- دراسة حول تأثير التضخم على الشركات.

- إعداد مذكرات حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمالي خلال 2022 في إطار المساهمة في التهييئ للميزانية الاقتصادية.

- **الدراسات المتعلقة بالنمدجة**

قامت المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2022، بإنجاز عدد من الدراسات همت:

- محاكاة تأثير السياسات الاقتصادية على "القطاع" الغير المهيكل في المغرب: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير مجموعة من السياسات الاقتصادية على الإنتاج والتوظيف في القطاع المهيكل والغير المهيكل، باستخدام نموذج توازن عام حسابي تم معايرته على بيانات 2018. تتعلق المحاكاة بشكل أساسي بـ (1) الحوافز الضريبية لخلق فرص الشغل في القطاع المهيكل وتقليل وزن القطاع غير المهيكل، (2) تمويل الأنشطة في القطاع الغير المهيكل من خلال الزيادة من رأس مالها (3) الرفع من الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج لقياس مكاسب الإنتاج في القطاعين المهيكل والغير المهيكل؛

- إنتاجية العمل في القطاع غير المهيكل والخصائص الرئيسية لوحدات الانتاج الغير الرسمية الأكثر إنتاجية: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المعيقات التي تواجهها وحدات الانتاج الغير المهيكلة والتي تساهم سلبا في ضعف إنتاجيتها وذلك استنادا على بيانات المسح الوطني حول القطاع الغير المهيكل لسنة 2014. وقد خلصت نتائج هذه الدراسة الى أن تحسين إنتاجية الوحدات الغير المهيكلة، يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين إنتاجية العمل على المستوى الكلي. علاوة على ذلك، تظهر نتائج التقديرات أن الأداء الضعيف لهذه الوحدات يرجع إلى عوامل تتعلق بخصائصها كظروف الانتاج، وعوامل خارجية أخرى تتعلق بمناخ الأعمال كضعف موارد التمويل ومعيقاته. في نفس الدراسة، تم تقديم خصائص الوحدات الانتاجية الغير المهيكلة الأكثر إنتاجية وكذا توزيعها حسب القطاعات الإنتاجية؛

- إدارة الدين وديناميته في فترات الأزمات: هدف هذا العمل إلى تقديم حالة المالية العامة بشكل عام وتطور ديون الخزينة بشكل خاص في المغرب خلال أزمة كوفيد 19 وكذلك مستوياتها في أفق 2030 في ظل سيناريوهات مختلفة. تتعلق السيناريوهات التي تمت مناقشتها بسيناريو اساسي يفترض تطور الدين في غياب أزمة كوفيد19، ويفترض الثاني تطور الاقتصاد بعد أزمة كوفيد 19 بمعدل نمو 3.5٪، وأخيرًا سيناريو بديل يفترض معدل نمو بنسبة 7٪ وعجز في الميزانية بنسبة 3٪ خلال الفترة الممتدة ما بين 2022 و2030؛

- فجوة الأجور ومعدل نشاط المرأة الممكن: بمناسبة اليوم العالمي لحقوق المرأة، قام قسم النمذجة بدراسة حول فجوة الأجور والتمييز ضد المرأة في سوق العمل، حيث تم تقدير فجوة الأجور حسب الأجر بالساعة وحسب الأجر الشهري وذلك على المستوى الكلي والقطاعي ووفقًا للوضع المهني. في نفس الدراسة، تم تقدير معدل نشاط المرأة الممكن ومكاسب النمو إذا تم تعبئته.

الأثر المتباين للتضخم على الشركات: في سياق ارتفاع تكاليف الإنتاج، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الشركات الأكثر تعرضًا لتقلبات أسعار المدخلات، حيث تم تقييم متوسط تغير كلفة الإنتاج بكل نشاط تجاري باستخدام كل من المعلومات المتعلقة بهيكل الاستهلاك الوسيط وتغيرات الأسعار المقابلة التي تم الحصول عليها من خلال بيانات مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية ومؤشر أسعار الانتاج حسب السلع والشركات. اظهرت النتائج وجود عدم تجانس في تغيرات أسعار المدخلات لكل شركة، والذي يرجع إلى تمايز المدخلات والوزن الذي يمثله كل منتوج في إجمالي الاستهلاك الوسيط للشركات وذلك مع تأثير أكبر على الشركات العاملة في قطاع الصناعة الغذائية وخاصة الشركات الصغيرة؛

آفاق الاقتصاد الوطني في ضل السياق الحالي للتضخم: في هذا العمل، تم جرد وضع الاقتصاد المغربي في السياق التضخمي الحالي مع مناقشة تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي. في نقطة ثانية، ركزت هذه الدراسة على التوقعات المتعلقة بتطور النشاط الاقتصادي، اولا على المدى المتوسط والظروف اللازمة لتعويض الخسائر التي سببتها الأزمة وثانيا على المدى الطويل لتحقيق أهداف النموذج التنموي الجديد. ناقشت هذه الدراسة التدابير الواجب اتخاذها لتحقيق الأهداف التنموية لبلادنا في أفق 2035 مع التركيز على كيفية تطور الإنتاج على المستوى القطاعي وأيضا سبل التمويل الممكنة.

3.1 تحليل الظرفية

واصلت المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2022 مهامها المتعلقة بتتبع الظرفية الاقتصادية والمالية الوطنية والدولية في سياق تميز على الخصوص باندلاع الحرب الأوكرانية-الروسية وتداعياتها على الطلب الخارجي وبلوغ معدلات التضخم مستويات قياسية بسبب ارتفاع الأسعار العالمية النفطية والغذائية وتأثيرات الجفاف على الأنشطة الاقتصادية الوطنية. في هذا الإطار، قامت المندوبية ب إصدار4 مذكرات فصلية ترصد تطور الظرفية الاقتصادية خلال سنة 2022 عبر:

- جمع ومعالجة المعطيات الشهرية والفصلية المتعلقة بالظرفية الاقتصادية والمالية،
- إعداد توقعات النمو الاقتصادي الفصلية حسب فروع النشاط ومكونات الطلب،
- اعداد التحاليل القطاعية.
- وقامت المندوبية بتنويع وتحيين نماذجها الخاصة بالتنبؤ الاقتصادي بالموازاة مع نشر مؤشرات الحسابات الوطنية لسنة الأساس 2014 وبتكثيف أشغال إنجاز النموذج ماكرو قياسي الفصلي للاقتصاد الوطني.

وشاركت المندوبية في تظاهرات إفريقية تهتم بمجال الظرفية الاقتصادية عبر تقديم عروض حول تقنيات التوقعات الخاصة بالتضخم على المدى القصير.

4.1الدراسات الديموغرافية

خلال سنة 2022، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز مجموعة من الدراسات والأبحاث الديمغرافية، همت المواضيع التالية:

- **دراسة حول الاتجاهات والتفاوتات في مواجهة الموت بالمغرب:** مكنت هذه الدراسة من فحص التفاوتات في مواجهة الموت وتطورها من خلال تحليل الفوارق بناء على بيانات مستمدة من البحوث الإحصائية حول صحة الأسرة منذ سنة 1992 وكذا الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.

- **دراسة حول مستقبل الأشخاص المسنين في المغرب:** تستعرض هذه الدراسة مجموعة من الخصائص الديمغرافية والصحية المستقبلية المتعلقة بالأشخاص المسنين في المغرب وذلك حسب الإسقاطات الديمغرافية، المنجزة من طرف مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية التابع للمندوبية السامية للتخطيط.

- **دراسة حول ولوج النساء إلى الخدمات الصحية:** تقدم هذه الدراسة بعض المعطيات حول ولوج النساء إلى الخدمات الصحية، ولا سيما المتعلقة بصحة الأم، وخدمات الصحة الإنجابية وتلقيح الأطفال. كما تسلط الضوء على الوضعية في النشاط الاقتصادي للنساء وكذا توزيع المهام داخل الأسرة وذلك حسب نتائج البحث الوطني حول تأثير جائحة كورونا على الأسر أثناء وعند الخروج من الحجر الصحي.

- **دراسة بعنوان "إدماج كبار السن: فرصة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية":** مكنت هذه الدراسة من إعطاء لمحة عامة عن كبار السن في المغرب، مع التركيز على وضعية النشاط والشغل لدى هذه الفئة من السكان.

- **تقرير حول المصادر الإحصائية للهجرة الدولية بالمغرب:** يقدم هذا التقرير جردا للمصادر والبحوث الإحصائية الرئيسية التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط في مجال جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالهجرة. كما يقدم لمحة عامة عن مساهمة المندوبية السامية للتخطيط في مختلف الأنشطة المنجزة على الصعيد الدولي لتطوير الإحصاءات المتعلقة بالهجرة الدولية.

- **دراسة حول ساكنة الساحل المغربي:** تستعرض هذه الدراسة مجموعة من الخصائص الديمغرافية لساكنة الساحل المغربي وكدا تطورها المستقبلي، وذلك بناء على معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.

- **دراســـة حول اتجاهات تطور الأســـر وأرباب الأســـر في المغرب:** من خلال تحليل معطيات الإحصاءين العامين للسكان والسكنى المنجزان بالمغرب في 2004 و2014، مكنت هذه الدراسة من رصد التطورات التي شهدتها الأسر المغربية سواء من حيث العدد والتوزيع الجغرافي أو من حيث متوســط الحجم والتركيبة الأســرية وظروف الســكن وعلاقتها بالخصــائص الســوســيو-ديموغرافية لأرباب الأسر.

كما قامت المندوبية السامية للتخطيط خلال نفس السنة بإعداد الملف المنهجي المتعلق بالبحث الوطني حول العائلة (استمارة، تعليمات الباحث، نموذج معلوماتي، إلخ) المزمع إنجازه في الفترة ما بين 2022-2023.

5.1 الدراسات والأبحاث حول ظروف معيشة السكان

في مجال الدراسات والأبحاث حول مستوى معيشة السكان، أنجزت المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2022، مجموعة من الدراسات لتعميق تشخيص الفوارق الاجتماعية ورصد وتتبع حركية المجتمع المغربي بالاعتماد على معطيات البحث الوطني حول مصادر الدخل لسنة 2020/2019، والبحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأسر 2014/2013، والمرحلة الثالثة من البحث الوطني حول تداعيات جائحة كوفيد-19 على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر 2022/2021. وهمت هذه الدراسات المواضيع التالية:

- **تطور الفوارق الاجتماعية في سياق آثار كوفيد- 19 وارتفاع الأسعار**

في سياق الأزمة الصحية، انخفض مستوى معيشة الأسر سنويًا بنسبة 2,2٪ بين سنتي 2019 و2021. وفي هذا السياق تم تسجيل انخفاضا في النفقات الغذائية ونفقات التجهيزات المنزلية ونفقات الترفيه مقابل ارتفاع النفقات الصحية ونفقات الاتصال. أدى هذا الانكماش في مستوى المعيشة إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية وارتفاع في معدلي الفقر والهشاشة. وقد ازداد هذا التراجع بنسبة 5,5% تحت آثار ارتفاع الأسعار الذي شهدته بلادنا خلال الفترة الممددة من يناير إلى يوليوز 2022.

وقد أدى هذا الانكماش في مستوى المعيشة إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية وارتفاع في معدلي الفقر والهشاشة: وقد تعرض حوالي 3,2 مليون شخص إضافي إلى الفقر (1,15 مليون شخص) أو إلى

الهشاشة (2,05 مليون شخص). ويعزى 45% من إجمالي هذا الارتفاع العددي إلى تبعات الجائحة و55% إلى ارتفاع الأثمنة عند الاستهلاك.

- **قياس تكلفة التمدرس**

اعتمادا على معطيات البحث الوطني حول مصادر الدخل الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط ما بين 2019 و2020، تقدم هذه المذكرة بعض النتائج المتعلقة بنفقات الأسر المخصصة لتمدرس الأطفال والنفقات الفردية للمتمدرسين بالإضافة إلى نفقات التمدرس الخاصة بالدخول المدرسي لشهر شتنبر. وقد أظهرت هذه المذكرة أن الأسر المغربية تخصص ما يقارب 4000 درهم سنويا لتمدرس أطفالها أي 4,8% من مجموع نفقاتها. كما تضاعفت نفقات التمدرس 3,4 مرات بين 2001 و2019 مقابل 2,5 مرات بالنسبة لمستوى معيشة الأسر

- **مذكرة حول دينامية التعليم : آثار النمو والفوارق والتحولات الاجتماعية**

تهدف هذه المذكرة إلى تقييم مدى تأثير النمو الاقتصادي وتطور الفوارق والتغيرات الاجتماعية والثقافية والهيكلية على تقدم التمدرس الذي لوحظ في المغرب خلال العقدين الأولين من الألفية الثالثة. وتبرز نتائج الدراسة الأدوار الرئيسية للنمو الاقتصادي والتغيرات " السوسيوثقافية " التي عرفتها الأسر كآلية لتعزيز التقدم الحاصل في الولوج إلى التعليم. وبفضل هذه الآثار الإيجابية، تم حصر التأثيرات السلبية للفوارق الاقتصادية والتغيرات الهيكلية على التمدرس. فرغم تراجع الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بشكل ملحوظ في الفترة ما بين 2001 و2014، إلا أن تمظهراتها لا تزال تؤثر سلبا على تقدم التمدرس في المغرب.

- **مذكرة حول تتبع وتقييم آثار جائحة كوفيد-19 على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للأسر**

تقدم هذه المذكرة أهم التغيرات التي طبعت الوضع المعيشي للأسر بين 2019 و2021 بهدف قياس آثار الجائحة على المستوى المعيشي للأسر ومدى انعكاسه على الفوارق الاجتماعية، وكذلك على وضعية الشغل والتعليم والصحة.

2. برنامج العمل في مجال الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتوقعات والمستقبلية والأبحاث السوسيو اقتصادية والديموغرافية برسم سنة 2023:

1.2 الدراسات والأبحاث في مجال أهداف التنمية المستدامة:

خلال 2023، ستواصل المندوبية السامية للتخطيط إنتاج مجموعة من التقارير حول أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والجهوي، فيما سيعرف مجال الدراسات تنوعا أكثر من أجل توسيع دائرة إضاءة اتخاذ القرار بشأن إعداد السياسات التنموية ببلادنا.

في ميدان أهداف التنمية المستدامة، سيتم:

- ✓ إعداد تقرير حول أهداف التنمية المستدامة؛
- ✓ إعداد تقارير جهوية حول أهداف التنمية المستدامة؛
- ✓ إعداد تقرير حول تقييم العشرية الأولى من تنزيل أهداف الأجندة الإفريقية 2063؛
- ✓ إعداد تقرير حول مؤشرات التنمية البشرية.

في مجال تتبع ودراسات الاستراتيجيات القطاعية:

- ✓ تتبع ودراسة مساهمات الاستراتيجيات القطاعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- ✓ دراسة مستوى انسجام السياسات العمومية ومساهمتها في تنزيل أهداف النموذج التنموي الجديد.
- ✓ مواصلة النسيق مع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والمنظمات الدولية في مجال إعداد الاستراتيجيات التنموية والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتتبع تنفيذها وتقييم نتائجها.

2.2 الدراسات حول التوقعات الاقتصادية والاستشرافية

يتضمن برنامج عمل الدراسات حول التوقعات الاقتصادية والاستشرافية خلال سنة 2023 الدراسات التالية:

- متابعة الدراسات حول الإستراتيجية القطاعية؛
- استكمال الدراسة حول التوجه الاجتماعي والاقتصادي للجهات؛
- تتبع الوضع الاقتصادي والمالي في إطار المساهمة في التهييئ للميزانية الاقتصادية؛
- استكمال دراسة حول التحولات الهيكلية والسياسات الصناعية؛
- إتمام دراسة وضعية المرأة المغربية في سوق الشغل؛

- استكمال دراسة حول أثر التحولات المناخية والجفاف على الاقتصاد الوطني؛
- استكمال دراسة حول الأمن الغذائي؛
- إنجاز دراسة حول استراتيجيات الطاقة والأمن الطاقي بالمغرب.

2.3 تحليل الظرفية

خلال سنة 2023، ستقوم المندوبية بتكثيف اشغالها في مجال تتبع الظرفية الاقتصادية والمالية الوطنية والدولية على مستوى:

- توسيع قاعدة المعطيات الاقتصادية والمالية الفصلية من خلال ادراج مؤشرات جديدة على مستوى القطاع المالي،
- تحسين نماذج التوقع الفصلي الخاصة بمؤشرات العرض والطلب،
- إعداد وإصدار المذكرات الفصلية حول الظرفية الاقتصادية،
- إتمام أشغال إعداد النموذج ماكرو قياسي الفصلي للاقتصاد الوطني،
- إعداد دراسة حول عدد أيام الاشتغال ارتباطا بتأثيرات التقويم الهجري والميلادي.

2.4 الدراسات الديموغرافية

خلال سنة 2023، فستواصل المندوبية السامية للتخطيط أعمالها بإنجاز عدد من الدراسات الديمغرافية والاجتماعية لدعم تحديد السياسات والاستراتيجيات السكانية، وتتمحور مواضيع هذه الدراسات كالتالي:

- الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- فارق السن بين الأزواج في المغرب؛
- الفقر في الوقت لدى النساء في المغرب: القياس والمحددات؛
- العوامل التفسيرية لإعادة إدماج المهاجرين العائدين البالغين 60 وأكثر؛
- تأثير الهجرة الدولية على التنمية في المغرب؛
- مهاجري جنوب الصحراء في المغرب: أي اندماج بعد تسوية الوضعية؛
- الهجرة والاندماج في الدول المضيفة؛

- تحول الهياكل الأسرية: التطور والتوجهات؛
- دراسة حول الخصوبة غير المرغوب فيها في المغرب؛
- دراسة حول الزواج المبكر: المستوى والتوجهات والخصائص السوسيوديمغرافية؛

كما ستقوم المندوبية السامية للتخطيط بتحيين الإسقاطات السكانية في حالة توفر المعطيات الضرورية.

2.5. الدراسات والأبحاث حول ظروف معيشة السكان

يرتكز برنامج عمل المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2023 في مجال الدراسات والأبحاث حول ظروف معيشة السكان على:

- العمالة الفقيرة: جانبية الفقر، والمميزات الديموغرافية، والوضعية السوسيومهنية في سوق الشغل
- البنيات العائلية في سياق التحولات الديموغرافية والسوسيواجتماعية ببلادنا؛
- دراسة حول الحركية الاجتماعية والرأسمال البشري على ضوء معطيات البحث الوطني حول العائلة لسنة 2022؛
- تحيين مؤشرات الفقر والفوارق الاجتماعية والاقتصادية انطلاقا من معطيات البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2023/2022؛
- ورقة بحثية حول فوارق النوع الاجتماعي في سوق الشغل.

البرنامج الثالث 128

تكوين الأطر في ميادين الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات

1. المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

. حصيلة منجزات سنة 2022

❖ **تكوين الأطر في مجال الإحصاء والاقتصاد التطبيقي**

بلغ عدد خريجي المعهد 205 مهندسا سلك المهندسين و13 من سلك الماستر، موزعين حسب التخصصات على الشكل التالي:

- 48 مهندسا في تخصص الإحصاء والاقتصاد التطبيقي (Economie Appliquée).
- 39 مهندسا في تخصص الإحصاء والديموغرافيا (Statistique et Démographie).
- 29 مهندسا في تخصص الاكتواريا والمالية (Actuariat et Finance).
- 27 مهندسا في تخصص البحث العملياتي والمساعدة على اتخاذ القرار(ROAD à la)
- 41 مهندسا في هندسة البيانات والبرمجيات) .
- 29 مهندسا في تخصص علم البيانات (Data Science).
- 13 سلك الماستر في تخصص الإعلاميات.

❖ **التعاون والشراكات**

فيما يخص تنويع العرض البيداغوجي، فقد تمكن المعهد خلال هده السنة الجامعية من اعتماد ثلاثة مسالك جديدة لسلك المهندس وهي:

- الإحصاء الحيوي والديموغرافيا والبيانات الضخمة
- الإقتصاد التطبيقي، والإحصاء والبيانات الضخمة؛

(Bio-Statistique, Démographie et Big Da.

- علوم أتحاذ القراروالبحث العملياتي Sciences de la Décision et Recherche Opérationnelle
- الاكتواريا والمالية (Actuariat et Finance). ؛

وستنطلق الدراسة بهذه المسالك خلال السنة الجامعية 2022-2023.

وفي إطار انفتاحه المعهد على محيطه السوسيو اقتصادي فقد دأب المعهد على تقوية علاقاته على الصعيد الوطني و الدولي و ذلك بإبرام و تجديد اتفاقيات شراكة، نذكر منها على الخصوص:

- اتفاقية مع المعهد الاروبي الاكتواريا (EURIA : Euro-Institut d'actuariat).

- اتفاقية مع جامعة لفال.
- اتفاقية التعاون مع المدرسة العليا بوليتكنيك بموريتانيا؛.
- اتفاقية التعاون مع جامعة MUNDIAPOLIS.
- اتفاقية CORPSERA في التكوين.

ومن أجل تحديث أليات العمل لجميع مكوناته، يقوم المعهد حاليا ببلورة استراتيجية جديدة تشمل 7 محاور و 29 إجراء. وخلال السنة الحالية تم تسطير والعمل على تنفيد الأهداف التالية :

- الاعتراف الدولي بدبلوم مهندس الدولة للمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي.
- بلورة سياسة ناجعة للاتصال.
- خلق نادي المقاولات بشراكة مع المقاولات الوطنية الكبرى.
- بلورة سياسة جديدة للجودة.
- تنظيم منتدى علمي سنوي.
- تنظيم منتدى الأساتذة.

برنامج العمل برسم سنة 2022-2023

يهدف برنامج العمل المعد خلال سنة 2022-2023 على ما يلي :

- تطبيق البيداغوجية التفاعلية المبنية على علوم الدماغ في البرامج الدراسية.
- دعم تدريس المواد باللغة الإنجليزية.
- تحقيق نموذج للتوقعات المالية لميزانية المعهد.
- سن سياسة جديدة للحكامة.
- تنظيم مؤتمر للبحث العلمي على المستوى الدولي.

كما بلغ عدد الطلبة الجدد المسجلين بنفس المعهد 263 طالبا، موزعين على ستة مسالك :

- 42 مهندسا في تخصص الإحصاء والاقتصاد التطبيقي (Economie Appliquée).
- 33 مهندسا في تخصص الإحصاء الحيوي والديموغرافيا والبيانات الضخمة (Bio-Statistique, Démographie et Big Data).
- 42 مهندسا في تخصص الاكتواريا المالية (Actuariat-Finance).
- 33 مهندسا في تخصص البحث العملياتي و المساعدة على اتخاذ القرار (Recherche Opérationnelle et Aide à la Décision).
- 47 مهندسا في هندسة البيانات والبرمجيات (Data Softwear Engineer).
- 46 مهندسا في علم البيانات (Data Science).

- 20 سلك الماستر في تخصص الاعلاميات.

2. مدرسة علوم المعلومات

أقدمت مدرسة علوم المعلومات على استكمال إرساء قواعد التموضع التنافسي مع باقي مدارس المهندسين بالمملكة، في الميادين المرتبطة بهندسة المعلومات والبيانات من جهة. ومن جهة أخرى، العمل على إعادة التموضع التميزي للمدرسة بتطوير مسالك تكوينية متميزة على الصعيد الوطني. وقد طورت هذه المؤسسة خريطة متكاملة للعرض البيداغوجي تتماشى مع تطلعات المغرب فيما يخص مواكبة مهن الغد، وذلك عبر عدة أسلاك ومسالك للتكوين:

مسلكين بسلك الدكتوراه:

- المعلوميات وعلم البيانات

Informatique et Sciences des Données et de l'Information

- المعلومات والتوثيق والمعرفة والمجتمع

Information, Documentation, Connaissances et Société

أربع مسالك بسلك المهندس:

- هندسة نظم المعلومات والتحول الرقمي

Ingénierie des Systèmes d'Information et de la Transformation Digitale

- هندسة المعرفة وعلم البيانات

Ingénierie des Connaissances et Science des Données

- هندسة المعلومة الرقمية

Ingénierie de l'Information Numérique

- هندسة حماية نظم المعلومات والدفاع السيبراني

Ingénierie de la Sécurité des Systèmes d'Information et Cyberdéfense

ثلاث مسالك بسلك الماستر:

- ماستر متخصص في تدبير المعلومات

Master Spécialisé en Management de l'Information

- ماستر متخصص في الذكاء التنافسي والاستراتيجي

Master Spécialisé en Intelligence Compétitive et Stratégique

- ماستر متخصص في الهندسة الإدارية للمنظمات المعلوماتية والثقافية وتثمين التراث

Master Spécialisé en Ingénierie managériale des organismes info-culturels et valorisation du patrimoine

وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين بمدرسة علوم المعلومات برسم السنة الجامعية 2021-2022، 413 طالب وطالبة (9٪ بسلك الدكتوراه، 76٪ بسلك المهندس، و15٪ بسلك الماستر).

في حين بلغ عدد الخريجين والخريجات برسم نفس السنة الجامعية 116 فردا، ما بين سلكي المهندس والماستر.

أما فيما يتعلق بتطلعات السنة الجامعية 2022-2023، فستعمل المدرسة على بالأساس على:

- تقوية البحث العلمي داخل هياكل التعليم والبحث الخاصة بالمدرسة، بتنظيم الندوات والتظاهرات العلمية، فضلا عن تسهيل حركية الباحثين، وكذا دعم مشاركة الأساتذة في الفعاليات العلمية الوطنية، والمشاركة في طلبات عروض مشاريع للبحث.
- إعطاء دفعة للخدمات المقدمة للغير من طرف المدرسة في مجالات التكوين المستمر لفائدة النسيج السوسيو-اقتصادي.
- العمل مع مصالح وزارة المالية من أجل تسريع مسطرة تفعيل القرار المشترك لرئيس الحكومة ووزير الاقتصاد والمالية بشأن السماح للمدرسة بتحديد مقادير مبالغ التعويضات عن تحقيق مداخل مقابل ما يقدمه من خدمات للغير.
- توسيع شبكة الشركاء الدوليين بالانفتاح على الدول العربية الشقيقة.
- تجهيز مرافق المدرسة بالمعدات الخاصة بالأقسام والمختبرات والمكتبة.

ونظرا للتطور البيداغوجي الكبير الذي عرفته المدرسة خلال السنوات الأخيرة، وبناء على نقص عدد الأساتذة المقيمين الناتج خصوصا على إحالة بعضهم على التقاعد دون إمكانية تعويضهم، واعتبارا لتقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2013، فإنه من الضروري تخصيص مناصب مالية للمدرسة برسم السنة المالية 2023 لسد العجز المسجل.

البرنامج 150: القيادة والدعم والتعاون الدولي

الإنجازات خلال سنة 2022

1. تحديث التدبير الإداري وتثمين الكفاءات

1.1 تدبير الموارد البشرية وتنمية الكفاءات

خلال سنة 2022 تم إنجاز الأعمال التالية:

- تنفيذ المرحلة الثانية من الدراسة المتعلقة بوضع نظام للتدبير التوقعي للوظائف والأعداد والكفاءات؛
- مواصلة نقل الخبرة للمصالح اللاممركزة في مجال تدبير الموارد البشرية وذلك عبر برمجة دورات تكوينية في SIRH للمكلفين بتدبير الموارد البشرية بمختلف الوحدات التابعة للمندوبية من أجل تدبير التعويضات عن التنقل وتقديم الخدمات للموظفين في أفق 2023؛
- إحداث اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المركزية المختصة إزاء موظفي المندوبية؛
- ترقية موظفي المندوبية عبر تنظيم برنامج الامتحانات الأهلية المهنية برسم سنة 2022؛
- فتح باب الترشيح لشغل المناصب العليا بالمندوبية ويتعلق الأمر بمنصبي مدير مدرسة علوم المعلومات ومدير المركز الوطني للتوثيق؛
- فتح باب الترشيح لشغل مناصب رؤساء المصالح بالإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة للمندوبية.

2.1 التكوين المستمر

في إطار تنفيذ خطتها التكوينية لسنة 2022، قامت المندوبية السامية للتخطيط بتكوين 488 موظفًا على المستويين المركزي والجهوي. وقد تم تنظيم دورات تكوينية من طرف خبراء المندوبية لصالح الموظفين وهدفت هذه الدورات التكوينية إلى تعزيز المهارات في المواضيع التالية:

- مقدمة حول برنامج بايثون؛
- بايثون لعلوم البيانات؛
- الذكاء الاصطناعي باستعمال برنامج بايثون؛
- برنامج SPSS؛
- المساعدة على اتخاذ القرار باستعمال جدول البيانات؛
- هندسة وتشغيل شبكة الحاسوب؛

- تدبير التعويضات باستخدام برنامج AGIRH؛
- تنظيم المجالس التأديبية؛
- إدارة المشاريع.

كما تم تنظيم دورات تدريبية أخرى بالتعاون مع متعهد خارجي بهدف مواصلة تعزيز مهارات الموظفين في المجالات التالية:

- DevOps؛
- أمن نظم المعلومات؛
- الرسوم البيانية«Infographie» ؛
- البيانات الضخمة في قواعد البيانات الوثائقية؛
- تطبيقات عملية لتنفيذ بيئة سحابة مكدسة مفتوحةenvironnement cloud Open stock؛
- تطبيقات عملية متقدمة في البرمجة بايثون.

كما تم تقديم الدعم للمصالح اللاممركزة في إطار مواصلة تنزيل مقتضيات التصميم المديري للاتمركز الإداري (SDDA) برسم سنة 2022 من خلال التكوين في المجالات التالية:

- القوانين التنظيمية للجماعات الترابية في المغرب؛
- الميثاق الوطني للاتمركز الإداري؛
- التخطيط الجهوي بالمغرب.

إضافة إلى ذلك، وفي إطار الدعم وتعزيز المهارات في المجال الإداري تم تنظيم دورات تكوينية في المواضيع التالية:

- القيادة والتأثير؛
- معرفة الذات وتأكيد الذات؛
- إدارة القرب؛
- تنشيط الفريق.

3.1 مواصلة تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية

قامت المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2022 في إطار مقتضيات القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية وبالتعاون مع المصالح المختصة لوزارة الاقتصاد والمالية، وبمشاركة مختلف المتدخلين

التابعين لمختلف برامج المندوبية السامية للتخطيط، بإنجاز مشروع نجاعة الأداء 2023-2025 وكذا إعداد تقرير نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2021. كما استقبلت المندوبية السامية للتخطيط في إطار متابعة وتقييم مشاريع نجاعة الأداء، بعثة من المفتشية العامة للمالية من أجل افتحاص مشروع نجاعة الأداء لسنة 2021.

كما تم استقبال بعثة تابعة للمفتشية العامة للمندوبية السامية للتخطيط التي قامت خلال سنة 2022 بمهمة افتحاص شملت المصالح التابعة لمديرية الموارد البشرية والشؤون العامة.

وفي نفس السياق، تمت مواصلة دعم مهام مختلف مصالح المندوبية السامية للتخطيط في المجالات المتعلقة بالتدبير الميزانياتي والمشتريات وكذا تتبع إنجازالخدمات التي تهم السير العادي لمصالح المندوبية السامية للتخطيط.

وفي إطار برنامج عمل إدارة الرقابة الداخلية، تم خلال سنة 2022، إعداد مجموعة من الدلائل المتعلقة بتدبير الموارد البشرية تتضمن مختلف المساطر والإجراءات العملية الواجب إتباعها من طرف المكلفين بتدبير شؤون الموظفين وذلك استنادا إلى المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل وكذا الممارسات الفضلى في هذا المجال.

ويهدف إعداد هذه الدلائل من جهة، إلى تأطير وتوحيد منهجية العمل والوثائق النموذجية المعمول بها وتعزيز قدرة جميع المكلفين بالتدبير وكذا تسريع وتسهيل عملية معالجة الملفات المتعلقة بتسيير شؤون الموظفين، ومن جهة أخرى، إلى جعل مختلف الموظفين سواء على المستوى المركزي أو الجهوي على دراية تامة بحقوقهم وواجباتهم وتوسيع رؤيتهم لمتطلبات إدارة وتدبير شؤونهم. وفي هذا الإطار تم إعداد الدلائل التالية:

- **دليل مساطر العقوبات التأديبية والتغيب غير المشروع عن العمل** يتضمن مختلف المساطر المتعلقة بتدبير العقوبات الخاصة بالموظفين الرسميين والمتمرنين وتدبير التغيب غير المشروع عن العمل وترك الوظيفة وكذا سحب العقوبة من الملف الإداري للموظف.
- **دليل مساطر تدبير الوضعيات الإدارية للموظفين** يتضمن المساطر المتعلقة بالوضعيات الإدارية (الإحالة على الاستيداع، الإلحاق، الوضع رهن إشارة، النقل) والتي ستمكن موظفي المندوبية السامية للتخطيط من تنمية معارفهم وكفاءاتهم وذلك من خلال إلمامهم بكافة الإجراءات العملية والآجال القانونية الواجب احترامها وكذا تثمين مساراتهم المهنية وحسن تأطير مخططاتهم المستقبلية فيما يتعلق بالتكوين وإعادة الانتشار والترقيات.

- **دليل مسطرة التوظيف عن طريق المباراة** يتضمن مختلف الإجراءات المتعلقة بتدبير التوظيف عن طريق المباراة في مختلف مراحله.

4.1 تطوير النظام المعلوماتي لمواكبة التحديث الإداري

لقد تم في هذا المجال إنجاز الأعمال التالية:

- تحديث بنية الشبكة المعلوماتية بملحقة المندوبية الكائنة بحي أكدال-الرباط؛
- وضع نظام أمني لحماية الأجهزة والبرامج والتطبيقات المعلوماتية من المخاطر التي قد تهددها على مستوى ملحقة المندوبية السامية بأكدال؛
- تجديد جزئي لحظيرة الأجهزة والبنية التحتية المعلوماتية عبر اقتناء التجهيزات والنظم المعلوماتية؛
- تعزيز وسائل العمل عن بعد عبر توفير مجموعة من الخدمات الرقمية من بينها إنشاء شبكة افتراضية خاصة (VPN) ؛
- العمل على ضمان وتتبع واستمرارية عمليات الصيانة وكذلك الدعم لمستخدمي النظام المعلوماتي؛
- مواصلة إبرام عقد اشتراك للتخزين السحابية على شبكة الانترنيت؛ (قيد التحضير لإطلاق عملية الإنجاز)؛
- مواصلة وضع نظام معلوماتي لتدبير المراسلات ورقمنة الرسائل والعمل على تعميمه على جميع المديريات؛ (قيد التحضير لإطلاق عملية الإنجاز)

5.1 تنزيل التصميم المديري للاتمركز الإداري

تواصل المندوبية السامية للتخطيط العمل على تنزيل التصميم المديري للاتمركز الإداري 2020-2022 برسم سنة 2022، حيث عملت على تنظيم دورات تكوينية وعقد ورشات لنقل الخبرة لفائدة مصالحها اللاممركزة موازاة مع ما تم الالتزام به بمقتضى تصميمها المديري برسم سنة 2022 الذي تضمن نقل عشرين (20) اختصاصا وكذا تفويض تسعة (9) اختصاصات تتعلق بتدبير الموارد البشرية والشؤون العامة، في انتظار ملاءمة المقتضيات القانونية مع الميثاق الوطني للاتمركز الإداري وخلق مصالح لاممركزة لبعض القطاعات (مديرية الميزانية، الصندوق المغربي للتقاعد، المجالس الطبية الإقليمية....)؛ وشملت هذه الدورات التكوينية المجالات التالية:

مجال الإحصاء:

- إعداد الملفات الخرائطية الخاصة بالعينة، سواء بالنسبة للبحوث الإحصائية الدائمة أو الدورية؛

- إعداد قواعد المعطيات الإحصائية الجهوية باستهداف ثلاث جهات جديدة: كلميم والعيون والداخلة، وكذا استكمال قواعد المعطيات الإحصائية الجهوية التي تم الشروع بمباشرة العمل عليها السنة الماضية على مستوى باقي الجهات.

مجال الدراسات والتخطيط:

- مواصلة نقل الخبرة للمصالح اللاممركزة في مجال القيام بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية حيث سيتم نقل الخبرة المتعلقة بإنجاز دراسة ذات بعد اجتماعي وكذا الخبرة المتعلقة بانجاز التوقعات الديمغرافية.

مجال الموارد البشرية والشؤون العامة:

- تقييم كفاءة الأطر العاملة بالمديريات الجهوية؛
- التدبير الشامل لجميع أنواع الرخص المرضية؛
- المساهمة في إعداد مشروع نجاعة الأداء وتقرير نجاعة الأداء كل فيما يخصه؛
- تدبير وأداء نفقات استهلاك الماء والكهرباء؛
- تدبير وأداء نفقات الهاتف والانترنت؛
- مسك وتحيين سجل جرد الممتلكات على مستوى كل جهة؛
- إبرام صفقة عمومية متعددة الخدمات من أجل القيام بأعمال الصيانة الوقائية والحفظ على مستوى كل جهة؛
- إبرام اتفاقيات التزود بسيمات الوقود وصيانة المركبات والنقل مع المصالح الجهوية للشركة الوطنية للنقل واللوجستيك.

مجال التوثيق والمعلومات الوثائقية الاقتصادية والاجتماعية:

- تنظيم دورات تكوينية لفائدة مسؤولي الوحدات التوثيقية بالمديريات الجهوية والإقليمية في مجال برمجيات التدبير التوثيقي المعتمدة من طرف المركز الوطني للتوثيق؛
- تجميع أرصدة قواعد المعطيات المحلية لوحدات التوثيق التابعة للمديريات الجهوية والإقليمية في رصيد المكتبة الافتراضية للمركز وتسهيل ولوجها واستغلالها من طرف كافة مسؤولي هذه المصالح.

6.1 الشؤون القانونية والمنازعات

- **الشؤون القانونية**

➢النصوص القانونية المصادق عليها:

- المصادقة على القرار المشترك بتغيير وتتميم القرار المتعلق بتحديد تعريفة منشورات وخدمات المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي من طرف رئيس الحكومة والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية المالية؛

- المصادقة على دفتر الضوابط البيداغوجية لسلك الدكتوراه بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي؛

- صدور القانون رقم 41.22 بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية شمل 12 قطاعا وزاريا من ضمنهم المندوبية.

➢*النصوص القانونية المعروضة على مساطر المصادقة:*

- مشروع القانون رقم 109.14 المتعلق بالنظام الاحصائي الوطني والذي تم عرضه على المجلس الحكومي بتاريخ 27 ماي 2015، حيث قرر مجلس الحكومة إحداث لجنة وزارية لدراسته؛
- مشروع مرسوم يتعلق بالمجلس الوطني للمعلومة الإحصائية.

➢*النصوص القانونية في طور الدراسة:*

السهر على إعداد وصياغة مشاريع النصوص القانونية وإجراءات عرضها على مصالح المصادقة مع الحرص على التنسيق في ذلك مع الجهات المعنية، من ضمنها:

- مشروع مرسوم بتحديد التعويضات اليومية لفائدة موظفي المندوبية السامية للتخطيط المكلفين بالبحوث الإحصائية.

- **تتبع المنازعات**

- إعداد الدفوعات بتنسيق مع الوكالة القضائية للمملكة أمام الجهات القضائية في الملفات التي تكون المندوبية طرفا فيها؛

- **مواصلة تنزيل أحكام القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات**
- **استكمال الإجراءات القانونية المتعلقة بتلقي ودراسة طلبات الحصول على المعلومات في إطار تطبيق القانون رقم 31.13، من خلال طلب إذن مسبق من لدن اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي لتمكين المكلفين بتلقي الطلبات على صعيد المندوبية من معالجة المعطيات الشخصية لطالبي المعلومات**
- **مواصلة تنزيل أحكام القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية**

- إحداث لجنة مركزية مكلفة بتدبير الحساب الخاص بالمندوبية بالبوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية "www.idarati.ma"، في إطار التنزيل التدريجي للقانون رقم 55.19 يعهد إليه بمهمة تدبير القرارات الإدارية الخاصة بالمندوبية السامية للتخطيط (تدوين وتحيين وترجمة وحجب النشر...) المنشورة بالبوابة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

- **<u>أعمال اليقظة القانونية وأنشطة مختلفة</u>**

- مواصلة تتبع الموقع الرسمي للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية؛
- مواكبة المستجدات القانونية عبر اليقظة القانونية وإفادة مسؤولي المندوبية بهذه المستجدات؛
- مواصلة الدراسة القانونية للعقود والاتفاقيات وملاحقها التي تبرمها المندوبية؛
- مواصلة الانخراط في تطبيق نظام التدبير الالكتروني للوثائق، وفق خطة التنفيذ الموضوعة لهذا الغرض؛
- تتبع وتدبير التصريح الإجباري بالممتلكات، حيث وافقت هذه السنة عملية تجديد التصريح كل ثلاث سنوات.

2. مجال التوثيق واليقظة المعلوماتية

توفر المندوبية السامية للتخطيط، عبر المركز الوطني للتوثيق التابع لها، بواباتها المجانية الخاصة بالبحث التوثيقي" أبحث"[1] واليقظة المعلوماتية "مراصيد"[2]، والتي تلعب دورا رائدا في مجال جمع

[1]- أبحث":بوابة بحث إلكترونية تضم قواعد معطيات توثيقية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة للمغرب يمكن للباحثين وعموم المستعملين البحث فيها و تنزيل الوثائق.

[2]- "مراصيد":مجموعة بوابات يقظة معلوماتية ترصد معلومات موضوعاتية تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة للمغرب المتداولة عبر الإنترنت على الصعيد الوطني والدولي.

ومعالجة ونشر الوثائق وخاصة غير المنشورة منها والمنتجة من طرف المؤسسات العمومية المغربية والمتعلقة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية ووضعها رهن إشارة الباحثين وعموم المستعملين.

1.1 إغناء وتطوير البوابة التوثيقية "أبحث"

في إطار تطوير البوابة التوثيقية "أبحث" تم إنجاز دراسة (بحصيلة فاقت 70 في المائة) لتطوير منظومة هذه البوابة وجعلها أكثر نجاعة على مستوى التسيير التوثيقي وأكثر دقة وسهولة في استرجاع نتائج عمليات بحث المستعملين وذلك باستخدام أحدث التقنيات في هذا المجال.

كما تم جمع وتحليل ونشر **3245** وثيقة الكترونية وورقية عبر بوابة "أبحث" وهي في غالبيتها تقارير ومقالات ودراسات تهم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة بالمغرب. (العدد الإجمالي للوثائق المنشورة بالبوابة: **136.703** وثيقة).

وفي إطار تعزيز القدرات التوثيقية للمديريات الجهوية والإقليمية التابعة للمندوبية السامية للتخطيط وتنزيلا للتصميم المديري للاتمركز الإداري، فقد تم تنظيم تكوين عن بعد وذلك يومي 26-27 يناير 2022 لفائدة رؤساء مصالح التوثيق التابعة للمديريات الجهوية والإقليمية حول طرق وبرمجيات جمع ومعالجة الوثائق الخاصة بالبوابة التوثيقية " أبحث".

2.1 توسيع مجال اليقظة المعلوماتية وإدماج أهداف التنمية المستدامة

علاقة بإدماج أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في مجال اليقظة المعلوماتية، وتماشيا مع إستراتيجية المندوبية السامية للتخطيط في هذا المجال، تم إطلاق بوابة الرصد المتعلقة بالهدف الثالث "الصحة الجيدة والرفاه" والبوابة المتعلقة بالهدف التاسع "الصناعة، والابتكار، والبنى التحتية" التي أضيفت إلى بوابة الرصد الموضوعاتي واليقظة المعلوماتية الخاصة بالهدف الثاني للتنمية المستدامة "القضاء التام على الجوع".

كما تم توسيع مجال الرصد بانتقاء وجمع مصادر معلومات جديدة ليصل عددها الإجمالي إلى **8465** مصدر وتحيين البوابات القطاعية الموضوعاتية "مراصيد "ب **16492 وثيقة** إلكترونية جديدة، ليصل عددها الإجمالي إلى **190999**، بالإضافة إلى نشر وتوزيع **480** نشرة إلكترونية أسبوعية عبر البريد الالكتروني للمستعملين المنخرطين.

3.2 إغناء المكتبة الافتراضية " رفوف "

تم إغناء رصيد المكتبة الافتراضية "رفوف"، التي تضم منشورات المنظمات الدولية ووثائق في مجال علوم المعلومات وكذا إصدارات المندوبية السامية للتخطيط ب 15236 وثيقة، وذلك عبر تهجير (migration) معطيات قواعد المعطيات المحلية لوحدات التوثيق التابعة لجميع المديريات الجهوية والإقليمية للمندوبية السامية للتخطيط نحو منصة "رفوف"، ليصل بذلك العدد الإجمالي إلى 30595 وثيقة (تهجير 15236 وثيقة بالإضافة إلى 15359 وثيقة = 30595 وثيقة).

وفي نفس الإطار، تم إنشاء حسابات إدارية في منصة "رفوف" لفائدة كافة مسؤولي هذه المصالح. كما تم تنظيم دورة تدريبية لفائدة مسؤولي هذه المصالح، حول نظام **SIGB PMB**، وذلك يومي 1-2 شتنبر 2022. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقديم الدعم المباشر لبعض مسؤولي المديريات الجهوية قصد نقل الخبرة وتأهيلهم لتخطي بعض الصعاب وتطوير مهاراتهم من أجل استعمال أنجع لهذا النظام.

4.2 التعاون في مجال التوثيق وتبادل المعلومات

من أجل تعزيز التعاون في مجال التوثيق وتبادل المعلومات، أبرمت المندوبية السامية للتخطيط والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال سنة 2022 اتفاقية إطار للشراكة و التعاون تهدف إلى وضع إطار عام مرجعي للتعاون و التنسيق بين المؤسستين سيتم بموجبها تقديم الدعم المتبادل و تبادل الخبرات خاصة في مجال إنجاز البحوث الميدانية و استعمال المعطيات و تبادل الوثائق، وكذا إيداع منشورات وإصدارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المنصة الإلكترونية للإيداع المؤسساتي التي أنشأها المركز الوطني للتوثيق "e-dépot".

5.2 تدبير وتطوير منصات نشر معطيات المندوبية السامية للتخطيط

في إطار تنزيل برنامجها المتعلق بالتحول الرقمي وبغية تسهيل الولوج إلى مختلف منتوجاتها، تم إنشاء موقع مؤسساتي جديد للمندوبية السامية للتخطيط وقد شمل هذا التجديد مجموعة من التغييرات التي همت على حد سواء تصميم الشكل الخارجي للموقع وطريقة تقديم المحتوى وذلك تلبية لحاجيات المستخدمين وضمانا لهم لولوج سلس وفهم مبسط للمعلومة الإحصائية. وللإشارة فإن الموقع الالكتروني المؤسساتي للمندوبية السامية للتخطيط سجل خلال هذه السنة أكثر من مليون زيارة إلى حدود 2022/09/19.

وتجدر الإشارة إلى أن المندوبية السامية للتخطيط توفر لمستعملي المعطيات الإحصائية والدراسات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية مواقع إلكترونية أخرى منها مواقع المديريات الجهوية والإقليمية

للمندوبية والمواقع الإلكترونية المتعلقة على الخصوص بالإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، بأهداف التنمية المستدامة، والمبادرة من أجل مجموعة أطلسية.

6.2 تدبير منصات العمل ألتشاركي

عمل المركز الوطني للتوثيق على تدبير واستغلال أنجع للمنصة الخاصة بالعمل التشاركي للمندوبية السامية للتخطيط مستعملا نظام Google Workspace، مما أتاح لأطر المندوبية مواصلة العمل عن بعد في ظروف جيدة. ومن بين ما تتيحه هذه المنصة، عقد اجتماعات عن بُعد عبر نظام Google Meet وكذلك تخزين المعطيات وتبادل الملفات الضخمة بين الأطر باستعمال .Google Drive

7.2 تدبير وتحسين النظام المعلومياتي للمركز الوطني للتوثيق

من أجل تطوير نظامها المعلومياتي الخاص، تم تتبع وتحيين مكونات نظام الأمن المعلومياتي الحديث للمركز لضمان أمن قواعد المعطيات والحواسيب والخوادم (Serveurs) الخاصة بالمركز الوطني للتوثيق وكذلك بعض قواعد المعطيات التابعة للمندوبية السامية للتخطيط، وكذلك تثبيت واستغلال البنية التحتية المعلوماتية الحديثة للمركز نذكر منها استضافة منصات تخص مديريات أخرى للمندوبية السامية للتخطيط.

3.نظم المعلومات الإحصائية

واصلت المندوبية السامية للتخطيط في مجال نظم المعلومات الإحصائية عملها لتحقيق استراتيجية التحول الرقمي وعصرنة طرق اشتغال المندوبية بالاعتماد على مجموعة من المشاريع التي ترمي إلى تطوير النظام المعلوماتي الإحصائي وذلك من خلال:

1.3 تطوير وإنشاء مركز البيانات للمندوبية السامية للتخطيط

حيث تم إنشاء وتجهيز مركز إدارة البيانات الخاص بالمندوبية السامية للتخطيط الرامي الى ضمان مركزية الإنتاج الاحصائي وتناسق أدوات المعالجة وكذلك الحفاظ على سلامة وأمن المعطيات. وقد اقتضى إنشاء هذا المركز تطوير وتكييف جميع مكونات البنية التحتية للشبكات المعلوماتية كما تطلب اقتناء الأجهزة والبرمجيات اللازمة وتوفير خوادم معلوماتية فعالة وكذا أجهزة تخزين واسترجاع البيانات.

2.3 تطوير منصة تظافرية وفقًا لنموذج GSBPM

يهدف تطوير المنصة التظافرية الى توفير أداة فعالة قصد إدارة ومراقبة وتوثيق إنتاج الإحصائيات وفقًا لنموذج GSBPM الذي تم اعتماده وتكييفه مع سياق المندوبية السامية للتخطيط الذي يدمج معايير المعطيات والبيانات الوصفية ويوفر إطارًا معياريًا ومصطلحات منسقة، مما يسهل رقمنة العمليات الإحصائية.

3.3 رقمنة خطوط المنتجات والخدمات

تميزت سنة 2022 برقمنة ودمج جميع خطوط الإنتاج الإحصائي في مركز إدارة البيانات الجديد حيث تمت رقمنة:

- البحوث الإحصائية لدى الأسر (البحث الوطني حول التشغيل، والبحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر، والبحث حول تأثير كوفيد، والبحث حول الظرفية، وما إلى ذلك)؛
- البحوث الإحصائية لدى المقاولات (البحوث السنوية لدى مقاولات القطاع المنظم، البحث حول الظرفية لدى المقاولات، البحث حول البنيات الإقتصادية، إلخ.)
- أنظمة حساب وإنتاج المؤشرات الإحصائية (مؤشرات الأسعار عند الاستهلاك، مؤشرات التجارة الخارجية، إلخ.)

4.3 اعادة تطوير أنظمة جمع البيانات

وفي إطار تطوير أنظمة جمع البيانات واستبدال الطرق التقليدية بتقنيات حديثة أكثر نجاعة، فقد تم:

- تعميم طريقة المقابلة الشخصية بمساعدة الكمبيوتر وجهاً لوجه حيث يستخدم الباحثون الإحصائيون اللوحات الإلكترونية لحفظ ومزامنة الإجابات المقدمة أثناء المقابلة مع الخوادم المركزية (CAPI)
- ادخال طريقة التجميع عبر منصة الويب في البحوث الميدانية الدائمة لدى المقاولات (CAWI).
- وضع منصة اتصالات هاتفية موحدة لإجراء البحوث الإحصائية عن بعد (CATI)

5.3 تطوير المنصة تظافرية للعمل عن بعد (PAD)

في إطار تكريس استراتيجية العمل التظافري، عملت المندوبية السامية للتخطيط على تطوير منصة تظافرية للعمل عن بعد والتي تعد محورا مركزيا للولوج لمختلف التطبيقات المطورة والمنشورة، حيث تخول لكافة المستخدمين، كل بحسب امتيازاته، الولوج لجميع البرامج والتطبيقات، سواء المتعلقة بالبحوث الميدانية أو الخاصة بعملية الإنتاج الإحصائي، وذلك من خلال مرجع موحد.

6.3 منصة تحصيل وتبادل البيانات مع الشركاء

في إطار تحصيل وتبادل البيانات مع الشركاء فقد تم استبدال الأساليب التقليدية القائمة على تبادل الملفات عبر الرسائل الالكترونية بطرق أكثر فعالية وأمانًا ترتكز على استعمال التقنيات الحديثة للتبادل الآلي للبيانات. وقد أظهر هذا النهج ثماره مع الشركاء التجريبيين ويتم تعميمه على جميع الشركاء الذين ينتجون / يستخدمون البيانات الإحصائية.

7.3 الأعمال المتعلقة بالإحصاء العام للسكان والسكنى والتوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية

في إطار التحضير للإحصاء العام للسكان والسكنى وعملية التوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية التي قررت المندوبية السامية للتخطيط إجراءه اعتمادا على نظام معلوماتي متكامل، تمت استشارة مجموعة من الشركاء الدوليين الذين لهم السبق في هذا المجال قصد الاستفادة من خبراتهم كما تم القيام بتحليل لسيناريوهات تنفيذ العمل المتعلق بالإحصاء العام، فضلاً عن بناء المهارات في الجوانب الحاسوبية المتعلقة بهاتين العمليتين الوطنيتين.

8.3 الدعم والتكوين

دأبت المندوبية السامية للتخطيط على دعمها الدائم لمستخدمي أنظمة المعلومات وذلك من خلال تكوين الأطر والإشراف عليهم، وكذا إدارة الطلبات، وتقديم يد المساعدة لحل المشاكل وكذا الإشراف على المتدربين ومواكبة التطورات التقنية.

9.3 الصيانة

وبخصوص جانب الصيانة، تم إنجاز الأعمال التالية:

- تحديث وتنفيذ السياسة الأمنية المعلوماتية؛
- تحديث وصيانة خوادم الإنتاج الاحصائي ومعدات الشبكة المعلوماتية؛

- إدارة وصيانة قواعد البيانات والمنصات الإحصائية؛
- تحسين وصيانة منصات النشر(ODD, JMS, BudgetTemps, BDS...) .

4.التعاون الدولي في مجال الإحصاء

خلال سنة 2022، واصلت المندوبية السامية للتخطيط جهودها الرامية إلى تعزيز مكانتها وحضورها المتميزين على الصعيدين الدولي والإقليمي وذلك من خلال تطوير علاقاتها مع عدة مؤسسات دولية ومشاركة أطرها في أشغال اللقاءات التي تعقد على الصعيد الدولي والجهوي حول مواضيع ذات الصلة بالاختصاصات المنوطة بها.

وفي هذا الإطار، تم توقيع عدة اتفاقيات للشراكة والتعاون مع مجموعة من الهيئات الدولية والمؤسسات الوطنية شملت مجلس التخطيط الوطني الليبي، والجهاز الإحصائي الصيني، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وبخصوص أنشطة التعاون الدولي، فقد واصلت المندوبية تفعيل الشراكات الاستراتيجية التي تربطها مع مجموعة من الشركاء الدوليين من بينهم المكتب الإحصائي الدانماركي الذي تربطه بالمندوبية شراكة استراتيجية، منذ 2019، في إطار تفعيل برنامجها للتحول الرقمي، حيث أن المؤسستين، خلال حدث تواصلي أقيم خلال شهر يوليوز، قامتا بتوقيع إعلان مشترك لمواصلة وتعزيز برنامج الشراكة الذي يجمعهما، واحتفلتا بأهم نتائجه، وبإطلاق البوابة الإلكترونية الجديدة للمندوبية.

وتجدر الإشارة إلى تفعيل برنامج تعاون جديد بتمويل من سفارة كندا بالمغرب يهم إعداد دراسات باعتماد مقاربة ACS+، وهي مقاربة مقارنة للنوع الاجتماعي.

كما تواصل أنشطة التعاون مع المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا حيث استفاد مجموعة من الأطر من دورات تكوينية خاصة في مجال تصميم العينات والمحاكاة والنوع الاجتماعي. وقد تعززت علاقات التعاون مع هذه المؤسسة في إطار مشروع "حكامة II" الممول من طرف الإتحاد الأوروبي والذي يهدف إلى دعم قدرات المندوبية السامية للتخطيط في مجال الإحصاءات الجهوية والإحصاءات الخاصة بالمقاولات وكذا فيما يتعلق باعتماد أساليب متعددة لتجميع المعطيات الإحصائية. وفي هذا الإطار يتم خلال السداسي الثاني من 2022 تجميع معطيات بحث خاص بالجهة الشرقية حول

ظاهرة البطالة بهذه الجهة. ويعد هذا البحث خطوة أولى من أجل تعزيز إعداد بحوث جهوية من شأنها أن تنير صناع القرار على الصعيد الترابي.

كما تركزت الشراكة الثنائية مع الاتحاد الأوروبي على دعم وتعزيز قدرات المندوبية السامية للتخطيط في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي، بتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، حيث قامت المندوبية بشراكة مع هاتين المؤسستين، بتنظيم لقاء تحت الرعاية السامية لجلالة الملك نصره الله، احتفالا باليوم العالمي للمرأة، تحت شعار"المساواة بين الجنسين، شرط للتنمية المستدامة"، تم فيه تقديم عروض وحوارات على ضوء الأشغال الإحصائية والدراسات التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط حول وضعية النوع الاجتماعي في مختلف المجالات ببلادنا. كما تم تقديم منصات رقمية ومقاطع فيديو تبرز، بطريقة ديداكتيكية وتفاعلية، مكتسبات وتحديات المساواة بين الجنسين، وذلك باعتماد تحليل اقتصادي لمعطيات غير مسبوقة مستمدة من الحسابات الوطنية، مثل الدراسة حول الحساب التابع للأسر والدراسة حول دينامية وتطور الروابط الاجتماعية بين الرجل والمرأة. كما يتم العمل، في إطار نفس هذه الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إعداد دراسة عن تقدير تكاليف الفرص الاقتصادية والاجتماعية للتمكين الاقتصادي للمرأة القروية، وإعداد مواد تواصلية جديدة حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وإعداد دورات تكوينية لتعزيز قدرات أطر المندوبية على الصعيد الجهوي فيما يخص مقاربة النوع الاجتماعي.

وقد تم كذلك، في إطار الشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إعداد منصة تفاعلية خاصة بالإحصاءات المتعلقة بسوق الشغل، والمصادقة على انخراط المملكة في الجزء الثاني من برنامج " Women Count " الخاص بتعزيز إنتاج وتحليل ونشر إحصاءات النوع الإجتماعي.

أما فيما يخص إطار الشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، فقد تم إنجاز عدة أنشطة همت على الخصوص الأشغال التمهيدية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 وإعداد الملف المنهجي للبحث الوطني حول العائلة، بالإضافة إلى دعم إعداد الإحصائيات المتعلقة بالحالة المدنية. وفي نفس الإطار، مواصلة إعداد قواعد المعطيات الجهوية على مستوى 9 مديريات جهوية، حيث تم إعداد ونشر قواعد البيانات الجهوية بكل من طنجة وفاس ومراكش، أما قواعد الدار البيضاء، الرباط، وجدة، أكادير، العيون وبني ملال فهي قيد الإنهاء ومن المقرر نشرها قريبا. كما تم تنظيم ورشة جهوية حول موائمة أهداف التنمية المستدامة وبرنامج التنمية الجهوية بجهة طنجة تطوان الحسيمة، وتنظيم عدة دورات تدريبية لفائدة أطر وشركاء المندوبية على صعيد جهتي طنجة تطوان الحسيمة وفاس مكناس.

أما عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة-اليونيسيف، يتم العمل، في إطار برنامج العمل السنوي المشترك، على إعداد دراسة تهدف إلى تقييم استدامة الاستراتيجيات المتعلقة بتمويل أهداف التنمية المستدامة.

وفيما يخص المكتب الدولي للشغل، تقوم المندوبية السامية للتخطيط على تنزيل برنامجها التعاوني في إطار مبادرتين، الأولى تروم إعداد منظومة معلوماتية حول إحصاءات هجرة اليد العاملة بمشاركة الفاعلين الوطنيين في هدا المجال. أما المبادرة الثانية فشملت إعداد الحساب التابع للشغل، لأول مرة. كما يقوم الطرفان بإعداد بحوث على صعيد جهة الرباط القنيطرة حول تكلفة تشغيل اليد العاملة، وحول تشغيل الأطفال والهجرة الدولية لليد العاملة، وذلك في إطار توصيات الندوة الدولية لإحصائيي الشغل 2019.

وتجدر الإشارة إلى تعاون المندوبية السامية للتخطيط مع منظومة الأمم المتحدة بالمغرب، في إطار البحث المنجز حول تداعيات أزمة كورونا على الأسر المغربية، والذي سيتم نشر مجمل نتائجه خلال سنة 2022. كما تواصل تعاونها مع هذه المنظومة في مجال تتبع ورصد أهداف التنمية المستدامة بإعداد تقارير على المستوى الوطني والجهوي (جهة طنجة تطوان الحسيمة وجهة فاس مكناس)، وتنظيم دورات معمقة، حضوريا وعن بعد، حول النموذج الحسابي العام الخاص بأهداف التنمية المستدامة.

- أنشطة التعاون جنوب-جنوب:

استقبلت المندوبية، في إطار أنشطة التعاون جنوب - جنوب، خمسة وفود من دول عربية وافريقية، للاطلاع على تجربتها في مجالات الإحصاء والمحاسبة الوطنية، وهي : وفد من وزارة الاقتصاد والمالية والتوقعات لبوركينا فاسو في مجال التخطيط التنموي والدراسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال استخدام البيانات الإحصائية، ووفد آخر من المكتب الإحصائي الموريتاني حول موضوع إحصاءات التشغيل، ووفد ثالث من الوكالة الوطنية للإحصاء والديموغرافيا للسنغال حول الحساب التابع للأسر، وكذا وفد رفيع المستوى عن المجلس الوطني للتخطيط بليبيا تم توقيع اتفاقية شراكة معه حول تبادل الخبرات بين المؤسستين فيما يخص إعداد السياسات العمومية والتخطيط الوطني، وزيارة خامسة لوفد من الجهاز الإحصائي من دولة الطوغو حول الحسابات الفصلية. كما يرتقب استقبال وفدين آخرين، أحدهما من المجلس الوطني لدولة تشاد بغية التعرف على النظام الإحصائي المغربي والتجربة المغربية في الجودة الإحصائية ومواءمة المنهجيات والتصنيفات، والآخر من الوكالة الوطنية للإحصاء والديموغرافيا لدولة تشاد للاستفادة من تجربة المندوبية السامية للتخطيط فيما يخص منصتها التفاعلية الخاصة بالنوع الاجتماعي.

- مشاركة أطر المندوبية في المؤتمرات واللقاءات الدولية على الصعيد الدولي:

يجدر التذكير أن المندوبية السامية للتخطيط بفضل حرصها الدائم على المساهمة بشكل منتظم في المجهودات التي تبذلها اللجنة الإحصائية لهيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة من أجل تطوير وتوحيد المفاهيم والمعايير الدولية في مختلف المجالات والتخصصات الإحصائية، شارك **164**

إطارا في عدة لقاءات وورشات ودورات تدريبية دولية وجهوية، حضوريا وافتراضيا. وفي هذا السياق، قام أطر المندوبية السامية للتخطيط بعدة زيارات استطلاعية ودراسية لكل من الجهاز الإحصائي الدانماركي والمكتب الإحصائي الهولندي والمكتب الإحصائي الفرنسي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE.

كما استفاد **20** إطارا من المندوبية السامية للتخطيط من الدورة الثانية لدورة تدريبية عن بعد من قبل الوكالة الكورية للتعاون الدولي في مجال دعم استراتيجية المندوبية للتحول الرقمي. واستفاد كذلك **16** إطارا من دورة تكوينية نظمتها الاسكوا حول النمذجة الاقتصادية.

وفي المجمل، تتوزع اللقاءات والأنشطة والمؤتمرات الدولية التي شارك فيها أطر المندوبية حسب المواضيع كالتالي:

موضوع المهمة	عدد المستفيدين
المنهجيات الإحصائية	30
المحاسبة الوطنية	17
التحليل والدراسات والتوقعات	37
التخطيط والتقييم	19
التقنيات الحديثة والعلاقات مع المستعملين	19
الدعم في مجال الحكامة	22
الرقمنة	20
المجموع	**164**

أما حسب طبيعة النشاط، فقد توزعت هذه المهام كالتالي:

طبيعة النشاط	عدد المستفيدين
الورشات والدورات التكوينية	95
الندوات والمؤتمرات	14
الاجتماعات الدورية	33
الزيارات الدراسية	22
المجموع	**164**

برنامج العمل لسنة 2023

1. تحديث التدبير الإداري وتثمين الكفاءات

1. 1 تدبير الموارد البشرية وتنمية الكفاءات

بالإضافة إلى ضمان تدبير الحياة الإدارية لموظفي المندوبية، سيتم العمل على:

- استغلال النتائج المستخلصة من الدراسة المتعلقة بوضع نظام للتدبير التوقعي للوظائف والأعداد والكفاءات مع العمل على تزويد النظام المعلوماتي المتعلق بتدبير الموارد البشرية (AGIRH)، بهذه المعطيات والنتائج.
- تعميم وحدة تتعلق بتدبير تعويضات عن التنقل وإعداد الأوامر بمهمة لموظفي المندوبية السامية للتخطيط بمختلف مصالح الإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة للمندوبية وإدرا
- جها بالنظام المعلوماتي للموارد البشريةSIRH .
- تعميم الولوج لبوابة الموارد البشرية (Portail RH) لجميع موظفي المندوبية، وذلك من أجل الاطلاع على الوضعية الإدارية للموظف و طلب شهادة الأجرة و شهادة العمل عبر هذه البوابة.
- برمجة الإعلان عن فتح باب الترشيح لشغل المناصب العليا

2.1 التكوين المستمر

تضع المندوبية السامية للتخطيط في صميم اهتماماتها برنامج التكوين المستمر في قلب سياسة مواردها البشرية وتنمية مهارات مسؤوليها. في هذا الإطار، طور برنامج التكوين المستمر استراتيجية للتكوين على مدى ثلاث سنوات (2023-2025) تتمحور حول:

- دعم برنامج التحول الرقمي الخاص بـالمندوبية السامية للتخطيط؛
- بناء القدرات لتتبع أهداف التنمية المستدامة؛
- مرافقة الجهات في تنفيذ التصميم المديري للاتمركز الإداري (SDDA)؛
- مواصلة برنامج تعزيز المهارات في تخصصات المندوبية، البرامج، الإدارة والتسيير،... إلخ.

من خلال هذه المحاور الاستراتيجية، تتمثل أهدافنا في تمكين موظفينا من اكتساب و/أو الحفاظ على المهارات المتوقعة لشغل مناصبهم وتنفيذ المهام التي تتوافق مع أنشطة مهامهم.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الخصاص الذي تعاني منه المندوبية السامية للتخطيط على مستوى الحاجيات الملحة من الموارد البشرية والتي تبلغ 302 منصبا ماليا خلال الفترة الممتدة من سنة 2023 إلى 2025 حسب نتائج الدراسة التي قامت بها المندوبية خلال هذه السنة بشأن التدبير التوقعي للوظائف

والكفاءات. وأسباب هذا الخصاص ترجع من جهة إلى العدد المحدود من التوظيفات، ومن جهة أخرى للعدد الكبير من المحالين على التقاعد، ذلك أنه **خلال الفترة** المقبلة 2022 -2025 ستتم إحالة 365 من الموظفين على التقاعد، مع العلم أن 44 % من المحالين على التقاعد ما بين سنوات 2022 و2025 يهم الفئة المتخصصة في إنتاج المعلومة الإحصائية.

وعلى هذا الأساس، تبدو الحاجة الماسة للمندوبية من الموارد البشرية، من أجل ضمان السير العادي للبحوث الوطنية الدائمة وإعداد الحسابات الوطنية والجهوية والاستعداد الجيد للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 وكذا مواكبة برنامجها المتعلق بالتحديث والتحول الرقمي، وهو ما عبرنا عنه للسيد رئيس الحكومة.

3.1 مواصلة تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية

في هذا الإطار، ستواصل مصالح المندوبية السامية للتخطيط التزامها بتنفيذ القانون التنظيمي لقانون المالية 130-13 وذلك من أجل تحسين وتجويد نجاعة أداء البرامج الميزانياتية المكونة لميزانية المندوبية السامية للتخطيط عبر إعداد مشروع نجاعة الأداء والبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات وكذا تقرير نجاعة الأداء.

ويتضمن برنامج عمل إدارة الرقابة الداخلية لسنة 2023 مواصلة تعزيز نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر فيما يتعلق بتدبير الموارد البشرية. وفي هذا الإطار سيتم إنجاز ما يلي:

- **إعداد دليل مساطر تدبير إعداد المناصب المالية** يتضمن المساطر المتعلقة بتحويل المناصب المالية الشاغرة، إعادة انتشار المناصب المالية الشاغرة، حذف مناصب مالية شاغرة غير مستعملة وإعداد جدول المناصب المالية.
- **إعداد دليل مساطر تدبير التعيينات وتفويض الإمضاء** يتضمن المساطر المتعلقة بالتعيين في مناصب المسؤولية، تفويض الإمضاء، تعيين أعضاء بالديوان، تعيين مكلفين بالدراسات، إنهاء التعيين في مهام، إنهاء التعيين لأعضاء الديوان وللمكلفين بالدراسات.
- **إعداد دليل مساطر تدبير المعطيات الشخصية والتعويضات العائلية** يتضمن مختلف المساطر المتعلقة بتغيير المعطيات الشخصية، تغيير الوضعيات العائلية وتدبير التعويضات العائلية.
- **إعداد مسطرة انتقاء المرشحين لنيل أوسمة؛**
- **إعداد مسطرة التعويض عن ساعات العمل الإضافية لفائدة المساعدين الإداريين من الدرجة الثالثة؛**
- **إعداد مسطرة التعويض عن الأتعاب الخاصة لفائدة المكلفين بتوزيع المكالمات الهاتفية في الإدارات المركزية؛**

- **إعداد مسطرة التعويض عن الأخطار لفائدة موظفي معامل الطباعة.**

كما سيتم كذلك تعزيز نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المتعلق بالتدبير المالي والمحاسباتي وذلك انطلاقا من ضرورة تحيين المساطر لمواكبة المستجدات القانونية والتنظيمية وكذا من ضرورة تطبيق توصيات المؤسسات الرقابية. وبهذا الخصوص، سيتم القيام بلأعمال التالية:

- تحيين خرائط الأخطار المتعلقة بالتدبير المالي والمحاسباتي؛
- إعداد دلائل وقوائم مراجعة محينة لمساطر التدبير المالي والمحاسباتي؛
- وضع برنامج عمل لتتبع إنجاز توصيات الأجهزة الرقابية يحدد المسؤولين عن تفعيل التوصيات والجدولة الزمنية؛
- إعداد جذاذات تتعلق بمؤشرات الأداء والقيم المستهدفة.

4.1 تطوير النظام المعلوماتي

بخصوص هذا المكون، سيتم العمل على انجاز ما يلي:

- وضع نظام "تخطيط موارد المؤسسة ERP"؛
- تحديث بنية الشبكة المعلوماتية بملحقة المندوبية الكائنة بحي أكدال-الرباط؛
- تجديد جزئي لحظيرة الأجهزة والبنية التحتية المعلوماتية عبر اقتناء التجهيزات والنظم المعلوماتية؛
- مواصلة إبرام عقد اشتراك للتخزين السحابية على شبكة الانترنيت؛
- إتمام عملية تعميم استخدام نظام معلوماتي لتدبير المراسلات و رقمنة الربائد والعمل على تعميمه على جميع المديريات؛
- تعزيز وسائل العمل عن بعد عبر توفير مجموعة من الخدمات الرقمية من بينها إنشاء شبكة افتراضية خاصة (VPN)؛
- العمل على ضمان وتتبع واستمرارية عمليات الصيانة وكذلك الدعم لمستخدمي النظام المعلوماتي؛

5.1 مواصلة استكمال نقل الاختصاصات في إطار التصميم المديري للاتمركز الإداري

ستقوم المندوبية السامية للتخطيط، باستكمال نقل الاختصاصات التي تعذر نقلها خلال السنوات الفارطة في حالة تم رصد الموارد المالية اللازمة كاقتناء آليات الرقمنة للقيام برقمنة الوثائق على المستوى الجهوي.

كما ستواصل تدعيم مصالحها اللاممركزة بالموارد البشرية والمالية وكذا نقل الخبرات للجهات تماشيا مع استراتيجيتها الهادفة إلى إحداث 12 « mini HCP » على المستوى الجهوي لاستجابة أفضل لحاجيات مختلف الفاعلين بالمعطيات والدراسات اللازمة.

6.1 الشؤون القانونية والمنازعات

مواصلة العمل على إعداد وصياغة مشاريع النصوص القانونية وإجراءات عرضها على مصالح المصادقة، مع الحرص على التنسيق في ذلك مع الجهات المعنية:

- إعداد مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالإحصاء العام للسكان والسكنى الذي من المقترح أن تنظمه المندوبية خلال سنة 2024؛
- مواكبة المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي ومدرسة علوم المعلومات في إعداد النصوص القانونية الواردة في نصوصهما التنظيمية؛
- الانخراط الإيجابي من أجل تنزيل أحكام القانون رقم 41.22 المتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية؛
- انتظار ما يؤول إليه مشروع القانون المتعلق بالنظام الاحصائي الوطني المعروض على الجهات المختصة؛
- عرض مشروع المرسوم المتعلق بتحديد التعويضات اليومية لفائدة موظفي المندوبية السامية للتخطيط المكلفين بالبحوث الإحصائية على مساطر المصادقة، بتنسيق مع كافة المصالح بالمندوبية السامية للتخطيط؛
- مواصلة تتبع المنازعات القضائية المعروضة أمام المحاكم مع التنسيق مع مصالح الوكالة القضائية للمملكة؛
- مواصلة الانخراط الإيجابي في تنزيل مقتضيات القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات؛
- مواصلة الانخراط الإيجابي في تنزيل مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛
- مواصلة الدراسة القانونية للعقود والاتفاقيات وملاحقها التي تبرمها المندوبية؛

- السهر على التتبع المستمر للموقع الرسمي للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية من أجل حماية علامات المندوبية (الشعار والرسوم والنماذج)؛

- القيام بأعمال اليقظة القانونية لمواكبة المستجدات القانونية؛

- تتبع ملف التصريح الإجباري بالممتلكات؛

- مواصلة الانخراط في تطبيق نظام التدبير الالكتروني للوثائق، وفق خطة التنفيذ الموضوعة لهذا الغرض.

2.مجال التوثيق واليقظة المعلوماتية

1.2 التوثيق و اليقظة المعلوماتية

- دراسة إمكانية مساهمة المركز الوطني للتوثيق في مشروع المعطيات المفتوحة للمؤسسات العمومية "open data" وعلاقته بمنصة "الايداع الالكتروني المؤسساتي" للوثائق العمومية e-dépot ، والتي من شأنها تمكين المركز من الجمع والنشر الآني للوثائق المنتجة من طرف المؤسسات العمومية المغربية؛

- إطلاق الجزء الثاني من مشروع "أبحث / الجيل الجديد" للمركز الوطني للتوثيق والذي يتعلق بتصميم وإعداد منظومة معلوماتية جديدة للبوابة التوثيقية للمركز؛

- الاستمرار في إغناء قواعد المعطيات للبوابة التوثيقية "أبحث" بمعالجة ونشر 4840 وثيقة؛

- إغناء "رفوف" (الفهرس العام على الخط) لمكتبة المركز الوطني للتوثيق ب 800 وثيقة؛

- الاستمرار في تطوير تنمية ثقافة اليقظة المعلوماتية للمركز وتوسيع مجالها عبر:

✓ نشر باقي بوابات اليقظة المعلوماتية ال 14 المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، على غرار نشر بوابة الهدف الثاني والثالث والتاسع؛

✓ توسيع مجال اليقظة المعلوماتية بإضافة حوالي 900 مصدر جديد للمعلومات (مواقع إلكترونية لمنظمات دولية ومؤسسات عمومية وصحف إلكترونية، ....) بما فيها مصادر المعلومات باللغة العربية، مما سيمكن من إغناء البوابات القطاعية الموضوعاتية "مراصيد" ب 14800 وثيقة إلكترونية جديدة؛

- ✓ إضافة نوع جديد من اليقظة المعلوماتية برصد شبكات التواصل الاجتماعي (Réseaux sociaux)؛
- ✓ تحسين جودة بث منتوجات اليقظة المعلوماتية عبر تحسين الجودة المرئية للمنشورات واعتماد البث الخرائطي كوسيلة لنشر نتائج الرصد؛

- مواصلة تنزيل التصميم المديري للاتمركز الإداري للمندوبية السامية للتخطيط المتعلق بالتوثيق وذلك ب :

- ✓ إتمام البحث عبر الإنترنت الموجه لمصالح التوثيق التابعة للمديريات الجهوية في شقه المتعلق باليقظة المعلوماتية وخدمات المستعملين؛
- ✓ مواصلة تأطير مسؤولي الوحدات التوثيقية بالمديريات الجهوية والإقليمية من أجل تفويض كافة العمليات المتعلقة بالتسيير التوثيقي، اليقظة المعلوماتية وخدمات المستعملين، وتنظيم دورات تكوين لفائدتهم؛

- الاشتراك في قواعد معطيات أجنبية جديدة، ووضعها رهن إشارة مستعملي المركز، وكدا أساتذة وطلبة المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي ومدرسة علوم المعلومات والوحدات التوثيقية الجهوية وكافة أطر المندوبية؛

- إبرام اتفاقيات شراكة و تعاون جديدة بين المندوبية السامية للتخطيط وأهم الوزارات والمؤسسات والهيئات المنتجة للمعلومات ببلادنا، وحثها على الانخراط الفعلي في إغناء منصة "الايداع الالكتروني المؤسساتي" . e-dépot

2.2 المعالجة المعلومياتية للمعطيات

- الاستمرار في إدارة وتحيين الموقع المؤسساتي الجديد للمندوبية السامية للتخطيط وباقي المواقع الإلكترونية التابعة لها، بما فيها الموضوعاتية والجهوية والإقليمية (الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، أهداف التنمية المستدامة، مبادرة من أجل مجموعة أطلسية، ...) ؛

- الاستمرار في تدبير واستغلال أنجع للمنصة الخاصة بالعمل التشاركي للمندوبية السامية للتخطيط مستعملا نظام Google Workspace ؛

- مواصلة تعزيز حضور المندوبية السامية للتخطيط على الشبكة العنكبوتية عبر البث المتعدد القنوات (مواقع التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني)؛

- الاستمرار في تطوير النظام المعلومياتي للمركز عبر اقتناء مكونات إضافية للأمن المعلومياتي وتجديد حظيرة المعدات المعلومياتية باقتناء التجهيزات والتطبيقات الضرورية؛

- تطوير وتحسين جودة ربط المركز الوطني للتوثيق بالشبكة العنكبوتية وذلك برفع صبيب الربط وتغيير تجهيزاته (Fibre optique)؛

وختاما، نود التذكير أن المركز الوطني للتوثيق قد راكم تجربة تفوق الخمسين سنة في تنظيم وتطوير مجال التوثيق والمعلومات، حتى أصبح من أهم مكونات هذا القطاع ببلادنا. مما يؤهله للعب دور أكبر، خصوصا في إطار مشروع المعطيات العمومية المفتوحة «Open Data»، إذ راكم، بفضل أطره المختصة والمتمرسة في مجال تدبير المعلومات، تجربة كبيرة في مجال جمع ومعالجة ونشر الوثائق الصادرة عن المؤسسات العمومية.

3.نظم المعلومات الإحصائية

ستواصل المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2023، تنزيل استراتيجيتها المتعلقة بأنظمة المعلومات الإحصائية وذلك عبر:

1.3 تطوير البنية التحتية المعلوماتية، وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة الشبكات المعلوماتية، وأمن أنظمة المعلومات

و يتعلق الأمر ب:

- تهيئة وتجهيز مقر مديرية نظم المعلومات الإحصائية (المكاتب وأثاث المكاتب، تكييف، كهرباء، إلخ.)؛
- تهيئة غرف الخوادم (تكييف، كهرباء، محولات، مراقبة الولوج، إلخ.)؛
- تهيئة وتجهيز مركز إدارة البيانات (DMC)، وتطويره عن طريق اقتناء الأجهزة والبرامج اللازمة لتوسيع نطاقه، وكذا تحديث السحابة الإلكترونية التشاركية الخاصة والمخصصة للبيانات المجمعة في إطار العمليات الاحصائية؛
- تطوير استراتيجية ونظام حفظ البيانات، التخزين / النسخ الاحتياطي / والأرشفة؛
- إنشاء خطة استمرارية النشاط لمديرية نظم المعلومات الإحصائية؛

- اقتناء أجهزة وبرامج الكمبيوتر (حلول الاتصال الهاتفي عبر بروتوكول الإنترنت، وحواسيب، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، والأجهزة اللوحية، والطابعات، وبيئات التطوير المعلوماتي، ...)؛
- تفعيل خارطة نظام المعلومات وذلك بإدارة نظام جرد معدات تكنولوجيا المعلومات وتتبعها؛
- دعم مستخدمي أنظمة المعلومات؛
- إنشاء منصة للنشر على شبكة الإنترنت؛
- صيانة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (عقود صيانة)؛
- تحديث وتنفيذ السياسة الأمنية المعلوماتية؛
- تحديث وصيانة خوادم الإنتاج الاحصائي ومعدات الشبكة المعلوماتية.

2.3 رقمنة وتطوير نظم المعلومات الإحصائية

- تفعيل استراتيجية التحول الرقمي لآليات عمل المندوبية السامية للتخطيط:
  - رقمنة البحوث الإحصائية لدى الأسر؛
  - رقمنة البحوث الإحصائية لدى المقاولات؛
  - رقمنة خط إنتاج الإحصائيات الخاصة بالبحوث المقاولات والمحاسبة الوطنية؛
  - رقمنة تطبيقات حساب وتدبير الأرقام الاستدلالية والمؤشرات الإحصائية؛
  - رقمنة تطبيقات التنظيم الإداري.
  - رقمنة العمليات الإحصائية الجديدة؛
- منصة تحصيل وتبادل البيانات مع الشركاء؛
- مركز الحصول على البيانات والخدمات الإحصائية؛
- إدارة وصيانة قواعد البيانات والمنصات الإحصائية؛
- تحسين وصيانة منصات النشر:

- إدارة وتحديث وصيانة المنصة الوطنية لنشر المؤشرات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ODD؛
- تحديث قاعدة البيانات الإحصائية (BDS)؛
- إدارة وتحديث وصيانة المنصات المتاحة للعموم.

3.3 الأعمال المتعلقة بالإحصاء العام للسكان والسكنى والتوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية

في إطار هذه العملية الكبرى، ستواصل المندوبية السامية للتخطيط المشاركة الفعالة في الأعمال التحضيرية المتعلقة بالإحصاء العام للسكان والسكنى والتعداد الاقتصادي واستغلال النظام المعلوماتي المتكامل الذي سيتم اعتماده وكذا وضع جميع الترتيبات اللازمة للسير السلس لهذه العملية البالغة الأهمية بما في ذلك:

- المشاركة في الأعمال الخرائطية؛
- توفير منصة مفتوحة لتدريب وتوعية المواطنين كافة والذين لديهم رغبة في المشاركة في الإحصاء العام للسكان والسكنى خاصة؛
- تهيئة منصة جهاز الإحصاء العام للسكان والسكنى؛
- السهر على توفير الخوادم والبنية الأساسية للشبكة.

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 24 نونبر 2022 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2023

الولاية التشريعية : 2021 -2027	الساعة : من 15:00 إلى 17:30	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 6
السنة التشريعية : 2021 - 2022	المدة الزمنية : 2 س و 30 د	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 1
دورة أكتوبر 2022	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 7	عدد المعتذرين: 3

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكناو	فريق الأصالة و المعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	يعتذر
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد رضى الحميني	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايذي	الفريق الاشتراكي	
النائب الخامس	السيد محمد عمور ي	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأميـــن	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	يعتذر
المقـــرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 24 نونبر 2022 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2023

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيدة فاطمة الحساني	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	يعتذر
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
السيد سعيد شاكر	مجموعة العدالة الاجتماعية	
السيد خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 24 نونبر 2022 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2023

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المحلول محمد حدة	الاتحاد العام للشغاليين بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

برسم السنة المالية 2023

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2022 – 2023

دورة أكتوبر 2022

باسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشـــرفني أن أعرض أمام أنظار المجلس الموقر نص التقرير الـذي أعـدتـه لجنـة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصـادية، بمناسـبة دراسـتها لمشـروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم السنة المالية 2023.

تدارسـت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصـادية مشـروع الميزانية المذكورة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 24 نونبر 2022، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضـور السـيد أحمد رضى الشـامي رئيس المجلس الاقتصـادي والاجتماعي والبيئي.

شـكلت دراسـة مشـروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصـادي والاجتماعي والبيئي فرصة للوقوف على مضامين الآراء والتقارير والدراسات المعدة من قبل هذه المؤسسة الدسـتورية ذات الأهمية الكبرى، خلال سـنة 2022، والتوصيات المقدمة من قبلها في مجالات مختلفة تحظى باهتمام المؤسـسـة التشـريعية، كما كانت الفرصـة سـانحة للوقوف عند أبرز محطات التعاون بين مجلس المسـتشـارين والمجلس الاقتصـادي والاجتماعي والبيئي خلال سـنة 2022، والتي كانت محل إشـادة من قبل السـيد رئيس المجلس، وأعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

وقد كانت هذه الفرصـة مناسـبة سـانحة لتأكيد السـيد رئيس المجلس على أهمية التعاون مع مجلس المسـتشـارين، والذي تناول عددا من المواضـيع الأسـاسـية خلال السنة الجارية، أبرزها السياسات العمومية الموجهة للشباب، ودعا إلى تعزيز الشراكة بين المجلسين والانفتاح على دراسة مواضيع أخرى ذات راهنية وأهمية كبرى بالنسبة

لبلادنا، وإلى تكثيف الإحالات على المجلس، عبر استثمار مجلس المستشارين للآليات المتاحة له في هذا الباب، تعزيزا لمصادره في مجال العمل الرقابي والتشريعي.

كما عبر عن اعتزاز المجلس بالشراكة المتجددة التي تجمعه بمجلس المستشارين، وباتفاقية التعاون التي تجمع المجلسين، والتي كان من ثمارها إصدار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لعدد من الدراسات بناء على طلب مجلس المستشارين، وكذا عقد ندوات للمجلسين مخصصة لمناقشة أهم توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بشأنها.

هذا، وقد ألقى السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عرضا مفصلا تناول فيه ثلاثة محاور رئيسية، الأول يهم حصيلة المنجزات برسم سنة 2022، والثاني يتعلق ببرنامج عمل المجلس برسم سنة 2023، والثالث يخص مشروع ميزانية المجلس برسم نفس السنة.

بخصوص المحور الأول، أشار السيد الرئيس الى المحطات البارزة التي همت الانفتاح على المواطن والجهات، والانخراط في الدينامية الدولية من خلال اضطلاع المجلس برئاسة اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية الافريقية والمؤسسات المماثلة (UCESA) لولايتين متتاليتين .

كما أكد السيد الرئيس على أن هذه السنة عرفت مواكبة المجلس للعديد من الاوراش والقضايا التنموية في المجال الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

بخصوص المجال الاجتماعي تدارس المجلس موضوع الصحة والحماية الاجتماعية من خلال القيام بدراسة حول الصحة العقلية في المغرب وأسباب الانتحار، بالإضافة الى الإسراع بتفعيل الإصلاح الهيكلي والشمولي لقطاع التقاعد بالمغرب، واتخاذ عدد من التدابير التمهيدية والتحضيرية، بالإضافة الى تأهيل الرأسمال البشري عبر القيام بدراسة حول نجاعة البرامج العمومية الموجهة للشباب في ال2016-2021، ونقل الكفاءات في الوسط المهني، وكذا إدراج العمل عن بعد كنمط عمل قائم الذات الى جانب العمل الحضوري، فضلا عن النهوض بحقوق المرأة، من

خلال إجراء مراجعة طموحة لمدونة الاسرة تروم الحماية القانونية للمرأة، ومحاربة التحرش الجنسي في أماكن العمل والوسط الجامعي.

وفيما يخص المجال الاقتصادي، قام المجلس بإجراء تحولات اقتصادية واجتماعية هيكلية من أجل جعل الرياضة صناعة قائمة الذات وتطوير صناعة صيدلية وطنية تنافسية بتوفير الظروف الكفيلة من أجل تعزيز السيادة الصحية لبلادنا، بالإضافة إلى العمل على تقليص أثار التضخم، فضلا عن ضرورة وإرساء تحول للمنظومة الفلاحية بما يعزز قدرتها على الصمود في وجه الصدمات.

أما فيما يتعلق بالمجال البيئي، فقد تم اعتماد إستراتيجية وطنية للانتقال نحو الاقتصاد الدائري والعمل وفق مقاربة منسقة على وضع استراتيجية وطنية طاقية متجددة.

كما أفاد السيد الرئيس أن المشاريع الموجودة قيد الانجاز في أفق سنة 2022 تتمثل في:

- التنوع البيولوجي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لنظم البيئة الغابوية؛
- المعادن الإستراتيجية؛
- رأي حول تنمية الرأسمال البشري في القطاعين العام الخاص؛
- رأي حول تنمية الروابط مع مغاربة العالم.

وأضاف السيد الرئيس أنه تم إعداد رأي تفاعلا مع مضامين الخطاب الملكي في غشت 2022 الذي يهدف النظر في النموذج المعتمد حاليا في تدبير قضايا مغاربة العالم، مع ضرورة العمل على تمثين الروابط التي تجمعهم مع بلدهم الأم وإشراكهم بشكل أفضل في تنمية المملكة وتيسير ظروف استثمارهم ومعاملاتهم الإدارية.

وفي نفس الإطار، أوضح السيد الرئيس أن المجلس دأب على تحسين التواصل مع الفاعلين والرأي العام والمواطنين عبر تنزيل أراء وتقارير المجلس في كبسولات دينامية قصيرة، ونشر تقارير وأراء المجلس على نطاق واسع على موقعه الالكتروني، بالإضافة

إلى تطوير التواصل الرقمي من خلال إطلاق المنصة التشاركية "اشراك" والموقع الالكتروني"cese.ma"، وكذا عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

كما استعرض من جانبه حصيلة منجزات المجلس برسم سنة 2022 القائمة على الارتقاء بعمل هذا الأخير عبر:

- تعزيز الموارد البشرية للمجلس بخبراء وأطر نظامية، وتنظيم دورات تكوينية لفائدة الموارد البشرية للمجلس؛
- تحسين ظروف وإطار العمل بمواصلة إعادة تهيئة مقر المجلس، وتوسعته، وتجديد التجهيزات ووسائل العمل؛
- تطوير مناهج وأساليب التدبير في أفق إرساء قواعد الحكامة الجيدة.

أما فيما يخص المحور الثاني والمتمثل في برنامج عمل المجلس أعرب السيد الرئيس أن هذا الأخير قام بدراسة مواضيع ذات الراهنية الحالية المتمثلة في:

➢ **متابعه دراسة المواضيع في إطار الإحالات الذاتية لسنة 2022:**

- أي إصلاح كفيل بجعل المرفق العام في خدمة التنمية الترابية؛
- دور وقدرات الفاعلين الترابيين أمام إشكاليات تدبير الأزمات والكوارث؛
- منظومة خدمات المستعجلات الطبية؛
- آليات الترخيص والرقابة لاستغلال الموارد الطبيعية.

➢ **انتقال المجلس إلى عتبة جديدة في مساره المؤسساتي، أكثر انفتاحا على المشاركة المواطنة لتعزيز الديمقراطية التشاركية:**

- تعزيز إشراك المواطنات والمواطنين في دينامية التفكير والاقتراح والبناء المشترك؛
- تعزيز التواصل والتفاعل مع الأشخاص المسجلين حاليا على منصة "اشراك"؛
- إنشاء شبكة من الشباب "سفراء دينامية اشراك"؛
- استهداف اكبر عدد ممكن من الشباب بمضامين ومحتويات منصة "إشراك" بالتعاون مع فعاليات مغاربة العالم؛

- المساهمة في ترسيخ ثقافة المشاركة المواطنة لدى الشباب من خلال تنظيم لقاءات تشاورية بالجماعات ومعاهد التعليم العالي؛
- إدماج المواضيع المقترحة من لدن المواطنات والمواطنين في برنامج العمل السنوي للمجلس؛
- دراسة إمكانية إشراك بعض المواطنات المواطنين في أشغال المجلس.

➢ **إطفاء عمق تر ابي على عمل المجلس وإسهاماته:**

- الإنصات إلى انتظارات وانشغالات الساكنة والفاعلين الترابيين وترجمتها بشكل أدق في تحليلات وتوصيات المجلس؛
- مواصلة تنظيم زيارات ميدانية بمناسبة إعداد بعض أراء المجلس؛
- تنظيم أشغال وأنشطة للمجلس على مستوى المجالات الترابية بالإضافة إلى إطلاق وبرمجة مواضيع جديدة برسم سنه 2023.

وبخصوص المحور الثالث المتعلق بمشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2023، أكد السيد الرئيس أن المجلس بصدد الرفع من الغلاف المالي الإجمالي لمشروع ميزانية المجلس بنسبة 10.79% مقارنة بميزانية سنة 2022، بالإضافة إلى تمكين هذا الأخير من 10 مناصب مالية من أجل دعم موارده البشرية.

✓ تعويضات الأعضاء: 30.000.000.00 مليون درهم.

✓ أجور الموظفين: 41.985.000.00 مليون درهم.

✓ المعدات والنفقات المختلفة: 50.980.000.00 مليون درهم.

✓ الاستثمار: 11.500.000.00 مليون درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

شكلت مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي فرصة عبر خلالها السادة المستشارين عن اهتمامهم الكبير بأدوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بوصفه أحد اللبنات الرئيسية في صرح المؤسسات الدستورية بالمملكة.

كما ثمن المتدخلون المجهودات المبذولة من قبل المجلس، مؤكدين على أهمية الآراء والدراسات والتقارير الصادرة عنه، باعتبارها رافدا بارزا لإغناء الأدوار التشريعية والرقابية والتقييمية للبرلمان، وأداة استرشادية هامة بيد الحكومة عند مقاربتها لمختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وقد جاءت مداخلات السيدات والسادة المستشارين مركزة خاصة على المواضيع الاجتماعية التي طبعت عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال سنة 2022، دون إغفال باقي الجوانب الأخرى الأساسية، الاقتصادية والبيئية، كما تناولت مناهج وأساليب عمل المجلس والميزانية المرصودة له خلال السنة المالية 2023.

وفي هذا الصدد، ركزت عدد من المداخلات على أهمية انخراط المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في التحولات الكبرى التي تعرفها بلادنا على المستوى الاجتماعي، والإسهام في بناء الدولة الاجتماعية، وفي تنزيل البرامج الاجتماعية الكبرى التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وعلى رأسها نظام الحماية الاجتماعية.

وفي نفس الشأن توقفت مداخلات السيدات والسادة المستشارين، عند أبرز التحديات التي تعترض التغطية الصحية ببلادنا، وكذلك الاقتصاد المرتبط بالصحة، ولا سيما تصنيع الأدوية محليا، وخفض تكلفتها بما يتناسب والقدرة الشرائية للمواطنين المغاربة، مؤكدين على ضرورة الاهتمام بالتنافسية الوطنية في مجال

الصـــناعة الصـــيدلية عبر تأهيل الموارد البشـــرية ورصـــد الإمكانيات اللوجســـتية الضـــرورية، وأكدت على أهمية التوصـــيات المقدمة من قبل المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي والبيئي في هذا الباب.

كما أبدت اللجنة أيضـــا، اهتماما خاصـــا بوضـــعية أنظمة التقاعد ببلادنا، والتي كانت من أبرز نقاط اليقظة التي دعا المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي والبيئي إلى الاهتمام بها، وخاصـــة وضـــعية الصـــندوق المغربي للتقاعد، باعتباره قاطرة للدولة الاجتماعية ولبنة مركزية في ورش الحماية الاجتماعية، ودعت المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي والبيئي إلى الاهتمام بإصـــدار آراء وتوصـــيات خاصـــة بشـــأن معالجة الإشـــكاليات التي تعترض اســـتمرار الصـــندوق المغربي للتقاعد في أداء مهامه، وتنزيل الإصلاح الهيكلي والشمولي لهذا النظام، فيظل هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها.

وفي السياق الاجتماعي أيضا، توقف أعضاء اللجنة عند التحول نحو نظام العمل عن بعد، ونوهت بآراء المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي والبيئي في شـــأن العمل عن بعد، والذي كان الاهتمام به نتيجة مباشـــرة لانتشـــار جائحة كورونا وتداعياتها، كما بسطت عدد من الإشكالات التي تعترض العمل عن بعد إن من جانب المشغلين أم من جانب الأجراء، وأكدت مختلف المداخلات على ضـــرورة توســـيع الاهتمام بالعمل عن بعد وتأطيره قانونيا وتنظيميا بما يحفظ مصـــالح المشـــغلين والمؤســـســـات من جهة، ومصـــالح الأجراء من جهة ثانية، ويحافظ على فعالية العمل، كما دعت أيضـــا إلى الاهتمام ببحث المكاســـب البيئية التي يمكن أن تتأتى من العمل عن بعد، وتطويره في إطار ســـياق متكامل يأخذ بالاعتبار التوجه الوطني نحو الرقمنة وتحديث البنية الرقمية ببلادنا.

هذا، وقد دعت عدد من المداخلات المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي والبيئي إلى الانفتاح على دراســـة مواضـــيع اجتماعية لا تقل أهمية، مثل تأثير جاحة كورونا على الواقع الصـــحي ببلادنا، والتصـــريح بالأجراء لدى الصـــناديق الاجتماعية، والحريات النقابية والتنظيم النقابي، واحترام قوانين الشـــغل، والمناولة في عقود الشـــغل... وغيرها.

وعلى صعيد آخر، اهتمت مداخلات السيدات والسادة المستشارين بإسهامات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تعزيز المساواة بين الجنسين، وحماية حقوق المرأة، عبر عدد من التوصيات المقدمة من قبل المجلس ضمن آراء مختلفة، وثمن عدد منها التوصيات الصادرة في هذا الشأن بخصوص الولاية على الأبناء، ومواجهة العنف الأسري والعنف الموجه ضد النساء وزواج القاصرات، والتي تعتبر من القضايا التي يتعين الحسم بشأنها وتنويع سبل مواجهاتها، عوض حصر التركيز على الجوانب القانونية، التي أبانت عن قصورها عن حل المشكلات المستعصية المرتبطة بالعنف القائم على النوع وزواج القاصرات.

هذا، وقد ركزت المناقشات داخل اللجنة على نحو كبير بآليات الديمقراطية التشاركية وانفتاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على محيطه، وأشارت بعض المداخلات إلى أهمية المقاربة التشاركية التي يتبناها المجلس في صياغة آرائه وتقاريره، خاصة عبر المنصة الرقمية التشاركية oucharikو.ma، وقدمت عددا من الاقتراحات بشأن تعزيز الانفتاح على المحيط الخارجي للمجلس، خاصة على الوسط الأكاديمي وعلى الجامعات، وكذا الانفتاح على الجهات والجماعات الترابية، وتعزيز الانفتاح على مغاربة العالم، واستثمار آليات التواصل معهم، حيثما كانت بلدان إقامتهم.

كما توقفت مداخلات السيدات والسادة المستشارين عند الجوانب التواصلية للمجلس، داعين إلى تعزيز حضور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على وسائل الاتصال السمعي البصري، خاصة على التلفاز العمومي، وإذاعات الراديو للوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع المغربي التي لا يتيسر لها الاتصال بالأنترنت والاطلاع على أعمال المجلس وأنشطته من خلال موقعه الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي.

وقد عبرت مكونات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية عن أملها في أن تحظى التوصيات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بحضور أكبر في القرار العمومي للحكومة، وأكدت أن الطبيعة الاستشارية للتوصيات المقدمة من

قبل المجلس، لا يجب أن تعفي الحكومة من أخذها بالاعتبار، أو تبرر عدم الالتزام بها.

أما على مستوى الميزانية المرصودة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم السنة المالية 2023، فقد أكدت جميع التدخلات على أهمية الأدوار التي يضطلع بها المجلس، وعلى ضرورة مواكبة هذه الأدوار بالموارد الكافية لإنجاح وظيفته الاستشارية، وأبدت أملها في الرفع مستقبلا من مخصصات المجلس بالتوازي مع التطور الملحوظ في أدائه، وتنوع وتعدد الدراسات والآراء التي يصدرها.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في سياق تفاعله مع مداخلات السيدات والسادة المستشارين، أكد السيد أحمد رضى الشامي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أنه رغم كون توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي هي توصيات استشارية غير ملزمة، إلا أن الحكومة كثيرا ما تأخذ ببعض التوصيات الصادرة عنه، في مراحل مختلفة، كما أكد على أن هنالك انفتاحا من البرلمان مهما من البرلمان على آراء وتوصيات المجلس، وعبر عن أمله في تعزيز مكانتها كمصدر للوظيفة الرقابية والتشريعية لمجلس المستشارين.

كما بين السيد أحمد رضى الشامي، أن اهتمام المجلس بآليات الديمقراطية التشاركية وانفتاحه على محيطه، يأتي في إطار أدواره المكملة لباقي المؤسسات الدستورية الأخرى ويسعى إلى تجويد عمل المجلس وإغناء آرئه وتوصياته، كما أكد على أن هذا الانفتاح يتكامل مع وسائل الديمقراطية التمثيلية التي يجسدها البرلمان، ويسمح بتعاون أفضل بين السلطة التشريعية، ومؤسسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وقد أظهر، السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أن فئات مهمة من المجتمع المغربي، التي تحس بكونها غير ممثلة حزبيا أو نقابيا أو جمعويا أو غيره، تسعى إلى إسماع صوتها والانخراط الإيجابي في النقاش العمومي كلما أتيحت لها منصة لذلك، وقد كان هاجس إشراك هذه الفئات حاضرا لدى المجلس وحقق فيه نتائج مهمة، وهو ما نال إعجاب مؤسسات دولية عدة، أظهرت اهتمامها بالتجربة المغربية.

وأكد أيضا على أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي واجه عددا من الصعوبات في الانفتاح على الجهات والجماعات الترابية، وهي صعوبات يمكن تجاوزها عن طريق تعاون أكبر مع مجلس المستشارين، بالنظر إلى التكوين المتميز لهذا الأخير، والذي يمكنه أن يكون وسيلة اتصال حقيقية وفعالة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والجماعات الترابية، وأن يكون وسيلة إحالة بين الجماعات الترابية والمجلس.

كما دعا السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية إلى زيارة مقر المجلس لأجل الاقتراب أكثر من ظروف عمل المجلس وتعزيز النقاش بين المجلس وأعضاء اللجنة حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وسجل استعداده للتعاون مع مجلس المستشارين ومع لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لدارسة ورش الدولة الاجتماعية، إما في إطار إحالة من قبل مجلس المستشارين أو في إطار ندوة أو يوم دراسي بتعاون من المجلسين.

عرض السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

ⴰⵙⵇⵇⵉⵎ ⴰⴷⵎⵙⴰⵏ ⴷ ⵓⵏⴰⵎⴰⵓⵏ ⴷ ⵓⵏⵎⵏⴰⴹ

CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL



تقديم مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2023

لجنة المالية والتخطيط و التنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين

الخميس 30 ربيع الآخر 1444 هجرية الموافق ل 24 نونبر 2022

عناصر العرض

حصيلة المنجزات برسم سنة 2022

برنامج عمل المجلس برسم سنة 2023

مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2023

حصيلة المنجزات برسم سنة 2022

(نهاية أكتوبر 2022)

محطات بارزة

انفتاح على المواطن والجهات

- التفاعل الممنهج مع المواطنات والمواطنين عبر المنصة الرقمية "أشارك " (ouchariko.ma)
- **حضور أكثر دينامية وتفاعلا للمجلس في شبكات التواصل الاجتماعية**
- تنظيم لقاءات مباشرة مفتوحة على الأنترنت مع المستعملين حول مواضيع مجتمعية تهم معيش المواطن (لقاء : أجي نداكرو)
- عقد لقاءات تواصلية لتقديم مخرجات الآراء والتقارير بشكل منتظم
- الانفتاح على الوسط الأكاديمي وعلى الشباب
- تنظيم زيارات ميدانية بمناسبة إعداد بعض آراء المجلس (زيارة منجم كماسة، اجتماعات ولقاءات مع الفاعلين في جهة الشرق....)
- الشروع في تنظيم بعض أشغال أجهزة المجلس وأنشطته على مستوى المجالات الترابية

محطات بارزة: انخراط أكبر في الدينامية الدولية



انتخاب المجلس عضوا بمجلس إدارة اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة لها.



- اضطلاع المجلس برئاسة اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية الافريقية والمؤسسات المماثلة (UCESA) لولايتين متتاليتين:
  - احتضان المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمملكة المغربية لأشغال مكتب الاتحاد وجمعيته العامة
  - توسيع العضوية في الاتحاد (الطوغو، الرأس الأخضر، وجزر القمر ومدغشقر والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا).
  - تعزيز ريادة الاتحاد في قضايا المناخ

حصيلة المنجزات برسم سنة 2022

آراء، تقارير ودراسات (12)

2022



الإحالات (2)

الإحالات الذاتية (8)
المنجزة: 5
في طور الإنجاز:3

التقرير السنوي
برسم 2021

أعمال المجلس في مواكبة الأوراش والقضايا التنموية: في المجال الاجتماعي

الصحة والحماية الاجتماعية

الصحة العقلية وأسباب الانتحار

إحالة رئيس الحكومة : دراسة حول الصحة العقلية في المغرب وأسباب الانتحار:

- ضرورة **بلورة سياسات وبرامج عمومية منسقة** لتعزيز الصحة العقلية والوقاية من الاضطرابات العقلية والانتحار؛
- التدخل على مستوى **المحددات الاجتماعية والثقافية** المؤثرة في الصحة العقلية والنفسية (العنف الأسري والاجتماعي، التميز ضد المرأة، ظروف الشغل) ؛
- تعزيز **الضمانات القانونية والقضائية** للأشخاص المصابين بالاضطرابات العقلية؛
- النهوض **بمهنة الأخصائي النفسي** من خلال وضع نظام أساسي واضح وموحد لهذه الفئة.

ورش الحماية الاجتماعية : قطاع التقاعد

نقطة يقظة في التقرير السنوي: الإسراع بتفعيل الإصلاح الهيكلي والشمولي لقطاع التقاعد بالمغرب من خلال اتخاذ عدد من التدابير التمهيدية والتحضيرية (التعجيل بتحديد جدول زمني دقيق وملزم لجميع الأطراف لتنفيذ المراحل الكبرى لإصلاح منظومة التقاعد،...)

51 في المائة : مساهمة أكبر من قبل الدولة من خلال المداخيل الجبائية من أجل تحسين توازنات صناديق التقاعد وضمان استدامتها

94 في المائة: اعتماد تدابير "للتمييز الإيجابي" في احتساب المعاش لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة (87 في المائة) والأشخاص الذين يزاولون مهناً شاقة (85 في المائة) والمرأة العاملة (52 في المائة)

أعمال المجلس في مواكبة الأوراش والقضايا التنموية: في المجال الاجتماعي

تأهيل الرأسمال البشري

البرامج العمومية الموجهة للشباب

إحالة من مجلس المستشارين: دراسة حول نجاعة البرامج العمومية الموجهة للشباب في الفترة 2016-2021:.

ضرورة مأسسة عملية تقييم نجاعة الفعل العمومي المستهدف لفئة الشباب، وإلى ضرورة إعداد وتفعيل سياسة مندمجة خاصة بالشباب، والسهر على إشراك الشباب إشراكا فعليا في هذه الدينامية

57 في المائة : ضرورة التواصل على نطاق واسع مع الشباب لإطلاعِهم على ما تُوفِّره البرامج الموجَّهة إليهم

نقل الكفاءات في الوسط المهني

إحالة ذاتية: ضرورة **العمل على أن تتضمن أي سياسة عمومية، مكونا يهم الحفاظ على الكفاءات وضمان نقلها تفاديا لضياع القيمة المضافة**، لا سيما من خلال إصلاح النظام الأساسي للوظيفة العمومية ومدونة الشغل، من خلال تضمينهما مفهوم الكفاءات؛ واعتماد التدبير التوقعي للوظائف والأعداد والكفاءات GPEEC، وإشراك ممثلي الموظفين في عملية إعداد التخطيط الفعلي للموارد البشرية, والتنصيص على فترة لنقل الكفاءات في كل من القطاع العام والخاص.

53 في المائة: استعداد للبقاء في منصبهم خلال الأشهر الستة الأولى بعد حصولهم على التقاعد لضمان نقل الكفاءات وإعداد الخَلَفْ.

العمل عن بعد

الموضوع الخاص بالتقرير السنوي: **أهمية إدراج العمل عن البعد كنمط عمل قائم الذات إلى جانب العمل الحضوري، وذلك بالتشاور مع الفاعلين المعنيين**، والاتجاه نحو وضع إطار قانوني للعمل عن بعد يضمن تحقيق التوازن في الحقوق والواجبات بين العاملات والعاملين والمشغِّلين، مع إعداد مخطط للدعم والمواكبة

82 في المائة : من إيجابيات العمل عن بعد، توفير الوقت والمال المخصصين للتنقل

أعمال المجلس في مواكبة الأوراش والقضايا التنموية: في المجال الاجتماعي

النهوض بحقوق المرأة

الحماية القانونية للمرأة

نقطة يقظة في التقرير السنوي: إجراء مراجعة طموحة لمدونة الأسرة، كفيلة بحماية النساء وضمان حقوقهن (الوِلَايةُ على الأطفال ،ـزواجُ الطفلات ، الأموال المكتسبة من لدن الزوجين خلال فترة الزواج،...)

80 في المائة : الولاية على الأطفال في حالة الطلاق يجب أن تكون مشتركة بين الوالدين

62 في المائة : ضرورة إلغاء زواج الطفلات دون أي استثناءات

التحرش الجنسي في أماكن العمل والوسط الجامعي

التقرير السنوي: تشديد العقوبات، وتعزيز أخلاقيات المهنة ودعم آليات المراقبة الإدارية والنهوض بدور وسائل الإعلام والمجتمع المدني قصد كسر حاجز الصمت وتعزيز سبل الانتصاف.

64 في المائة : عاشوا تجربة التحرش الجنسي من قبل أو كانوا شهودا عليها لأحد أقربائهم،

52 من أصل 191 طالبة كانت ضحية للتحرش الجنسي، أي ما يعادل طالبة واحدة من أصل ثلاث طالبات.

أعمال المجلس في مواكبة الأوراش والقضايا التنموية: في المجال الاجتماعي

توطيد الروابط مع مغاربة العالم

إعداد رأي تفاعلا مع مضامين خطاب جلالة الملك نصره الله في 20 غشت 2022 : إعادة النظر في النموذج المعتمد حاليا في تدبير قضايا مغاربة العالم، مع ضرورة العمل على **تمتين الروابط التي تجمعهم ببلدهم الأم وإشراكهم بشكل أفضل في تنمية المملكة وتيسير ظروف استثماراهم ومعاملاتهم الإدارية**.

وفي إطار هذا الرأي، أطلق المجلس استشارة مواطنة في صفوف مغاربة العالم من أجل استقاء آرائهم ومقترحاتهم حول الموضوع :

- استبيان ب7 لغات هي : العربية، الإنجليزية، الألمانية، الفرنسية، الهولندية، الإيطالية والإسبانية.
- عدد التفاعلات 91.520 بما فيها 4656 إجالة على الاستبيان من 53 بلدا

أعمال المجلس في مواكبة الأوراش والقضايا التنموية: في المجال الاقتصادي

اقتصاد الرياضة

إحالة ذاتية: إجراء تحولات اقتصادية واجتماعية هيكلية من أجل جعل الرياضة صناعة قائمة الذات، وذلك عبر وضع إطار تنظيمي ملائم وهيكلة النشاط الرياضي وإضفاء الطابع الاحترافي عليه.

54 في المائة : عملية التنقيب عن المواهب الرياضية يتعين أن تجري داخل المدارس

64 في المائة من المشاركين يعتقدون أن السياسات العمومية يتعين عليها استهداف ألعاب القوى، تليها كرة القدم بنسبة 60 في المائة، ثم كرة السلة بنسبة 43 في المائة.

تطوير صناعة صيدلية وطنية تنافسية

نقطة يقظة في التقرير السنوي: ضرورة توفير الظروف الكفيلة بتطوير صناعة صيدلية وطنية تنافسية من أجل تعزيز السيادة الصحية لبلادنا :

- ملاءمة الإطار القانوني من أجل تطوير الأدوية الجنيسة أو المثيلات الحيوية؛
- إرساء أفضلية وطنية لفائدة المنتجات المصنعة محليًا؛
- تعزيز قدرات المصالح المكلفة بجمع ومعالجة والتحقق من المعلومات اللازمة لتحديد مستويات الأسعار المناسبة.

أعمال المجلس في مواكبة الأوراش والقضايا التنموية: في المجال الاقتصادي

صدمة التضخم

نقطة يقظة في التقرير السنوي: تقليص آثار التضخم من خلال:

- توزيع مساعدات تستهدف الفئات الأكثر هشاشة ؛
- تعزيز مراقبة مدى احترام قواعد المنافسة في مختلف القطاعات؛
- دراسة إمكانية إحداث صندوقٍ دائمٍ للتصدي للصدمات الكبرى Fonds de stabilisation؛
- القيام بالمزيد من الاستثمارات في القدرات الوطنية في مجال تخزين المنتجات الطاقية؛
- إحداث مرصد للأسعار وهوامش الربح المتعلقة بالمواد الأساسية.

تحول المنظومة الفلاحية

نقطة يقظة في التقرير السنوي: ضرورة إرساء تحول للمنظومة الفلاحية بما يعزز قدرتها على الصمود في وجه الصدمات:

- دراسة جدوى إدخال أصناف من الحبوب أكثر مقاومة للجفاف؛
- تنفيذ سياسة تحسيسية واسعة النطاق ومعتمدة على مبدأ القرب حول ضرورة ترشيد استهلاك الماء، وإعادة توجيه الزراعات للحد من التصدير غير المباشر للمياه (exportations d'eau)

أعمال المجلس في مواكبة الأوراش والقضايا التنموية: في المجال البيئي

الاقتصاد الدائري

إحالة ذاتية: اعتماد استراتيجية وطنية للانتقال نحو الاقتصاد الدائري :

- إعداد قانون إطار يتعلق بالاقتصاد الدائري وقانون ضد كل أشكال الهدر
- مراجعة (بالنسبة للنفايات المنزلية) عقود التدبير المفوض التي تجمع بين الجماعات وشركات التنمية المحلية والشركات الخاصة من أجل إدماج عنصر التثمين (عوض تخزين وطمر أو إحراق النفايات)،
- مراجعة الخيارات الاستراتيجية التي تُرَجِّحُ الاستثمار في تعبئة الموارد المائية (السدود أو تحلية مياه البحر) بإدراج خيار إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة أو تخزين مياه الأمطار.

94 في المائة من المشاركين يعتبرون النفايات مورداً يجب معالجته لخلق المزيد من فرص الشغل والثروات.

45 في المائة صرحوا أنه باستطاعتهم استهلاك المنتجات الفلاحية المسقية بهذه المياه.

22 في المائة من المشاركين عبروا عن استعدادهم لشرب المياه العادمة بعد إخضاعها لتقنيات المعالجة.

أعمال المجلس في مواكبة الأوراش والقضايا التنموية: في المجال البيئي

الانتقال الطاقي

نقطة يقظة في التقرير السنوي: العمل وفق مقاربة منسقة على وضع استراتيجية وطنية طاقية متجددة:

- وضع **هيكلة مؤسساتية جديدة لقطاع الطاقة تنتظم حول هيئة قوية ومستقلة للتقنين**؛
- **إعادة تشكيل مزيج طاقي** يرتكز على **تسريع وتيرة تطوير الطاقات المتجددة لا سيما الطاقات الريحية والشمسية والرفع من حصة الغاز الطبيعي** (باعتباره طاقة انتقالية) لتحل محل مصادر الطاقة الأحفورية ؛
- **الإسراع بتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر**، عبر اعتماد مقاربة تعطي الأولوية لتنافسية الأسعار؛
- تسريع **وتيرة اعتماد الطاقة الكهربائية النظيفة**، لا سيما على مستوى وسائل النقل الكهربائية؛ **وتشغيل محطات تحلية مياه البحر الجديدة بالطاقة الكهربائية المستمدة من الطاقات المتجددة**؛
- إجراء **تقييم معمق لجدوائية بناء محطة تحويل الغاز المسال إلى غاز طبيعي**، وذلك بناءً على التطور المستقبلي للطلب الوطني على الغاز الطبيعي، ومن خلال اختيار الاستثمارات الأقل تكلفة لبنائها، لاسيما عبر إرساء شراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- **تعزيز مكانة المغرب في السوق العالمية** للطاقات المتجددة عبر **التحرير الكامل لقطاع الكهرباء المتأتية من مصادر متجددة** ؛
- تعزيز موقع المغرب الجغرافي الاستراتيجي مع أوروبا من خلال صادرات الطاقة الخضراء. في هذا الصدد، ينبغي الترويج للمغرب كوجهة (خاصة الأقاليم الجنوبية للمملكة) لدى المستثمرين الراغبين في ترحيل الاستثمارات الأوروبية في سياق الحرب الروسية الأوكرانية (التركيز على الإمكانات من الطاقة الريحية والشمسية على اليابسة والمقامة فوق سطح البحر والطاقة الشمسية، والولوج إلى العقار والتموقع على طول ساحل المحيط الأطلسي).

مشاريع قيد الإنجاز
في أفق نهاية سنة 2022

الإحالات الذاتية



الاخبار الزائفة(دجنبر 2022)

تثمين الرأسمال البشري في القطاعين العام والخاص (دجنبر 2022)

التنوع البيولوجي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للنظم البيئية الغابوية (دجنبر 2022)

التواصل مع الفاعلين والرأي العام والمواطنين

- إطلاق المنصة رقمية تشاركية "أشارك"(ouchariko.ma) لتلقي آراء واقتراحات المواطنات والمواطنين حول القضايا التنموية التي يشتغل عليها المجلس:

15 استشارة	أكثر من 17.200 مشاركة	إعداد ونشر خلاصات الاستشارات وإلحاقها بالآراء أو التقارير

- تنزيل آراء وتقارير المجلس في كبسولات دينامية قصيرة؛
- النشر على نطاق واسع لتقارير وآراء المجلس عبر موقعه الإلكتروني؛
- تطوير التواصل الرقمي



الموقع الإلكتروني cese.ma
90.756 زائر (+7%)
اطلعوا على 335635 صفحة (+30%)
و 81967 وثيقة (+24%)

المنصة التشاركية أشارك Ouchariko.ma
88.738 زائر
اطلعوا على
227.834 صفحة

مواقع التواصل الاجتماعي
مجموع الانطباعات: **11 مليون تقريبا (+144%)**
مجموع التفاعلات: **أكثر من 1.2 مليون**

حصيلة المنجزات برسم سنة 2022

الارتقاء بعمل المجلس

الموارد البشرية

- تعزير الموارد البشرية للمجلس بخبراء وكذا بأطر نظامية وذلك من خلال تنظيم مباراة على الصعيد الوطني بشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للإدارة؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة الموارد البشرية للمجلس همت عدة مجالات وذلك من أجل تطوير كفاءاتهم ومهاراتهم المهنية.

تحسين ظروف وإطار العمل

- مواصلة إعادة تهيئة مقر المجلس ، وكذا توسعته؛
- تجديد التجهيزات ووسائل العمل.

تطوير مناهج وأساليب التدبير في أفق إرساء قواعد حكامة جيدة

- تحيين جرد ممتلكات المجلس؛
- تحيين دليل التدبير الإداري والمالي؛
- وضع الإطار المرجعي لتوصيف الوظائف والكفاءات للمجلس.

برنامج عمل المجلس برسم سنة 2023

دراسة مواضيع ذات راهنية

متابعة دراسة المواضيع في إطار الإحالات الذاتية لسنة 2022

1. المعادن الاستراتيجية
2. أي إصلاح كفيل بجعل المرفق العام في خدمة التنمية الترابية
3. دور وقدرات الفاعلين الترابيين أمام إشكاليات تدبير الأزمات والكوارث
4. منظومة خدمات المستعجلات الطبية
5. آليات الترخيص والرقابة لاستغلال الموارد الطبيعية

إطلاق وبرمجة مواضيع جديدة برسم سنة 2023

انتقال المجلس إلى عَتَبة جديدة في مساره المؤسساتي، أكثر انفتاحا على المشاركةُ المواطنة لتعزيز الديمقراطية التشاركية

- تعزيز إشراك المواطنات والمواطنين في دينامية التفكير والاقتراح والبناء المشترك، وذلك من خلال تقويةِ تفاعليةِ المنصة الرقمية "أشارك"، وجعلها فضاءً تشاركيا رقميا بامتياز من خلال استعمال أدوات وآليات ومبادرات جديدة في مجال تحفيز وتشجيع المشاركة المواطنة في عمل المجلس
- تعزيز التواصل والتفاعل مع الأشخاص المسجلين حاليا على منصة أشارك والبالغ عددهم 4600 منخرط
- إنشاء شبكة من الشباب " سفراء دينامية أشارك" ليساهموا في النهوض بالمشاركة المواطنة في صفوف الشباب فيإطار التحسيس بالنظير « sensibilisation par les pairs ».

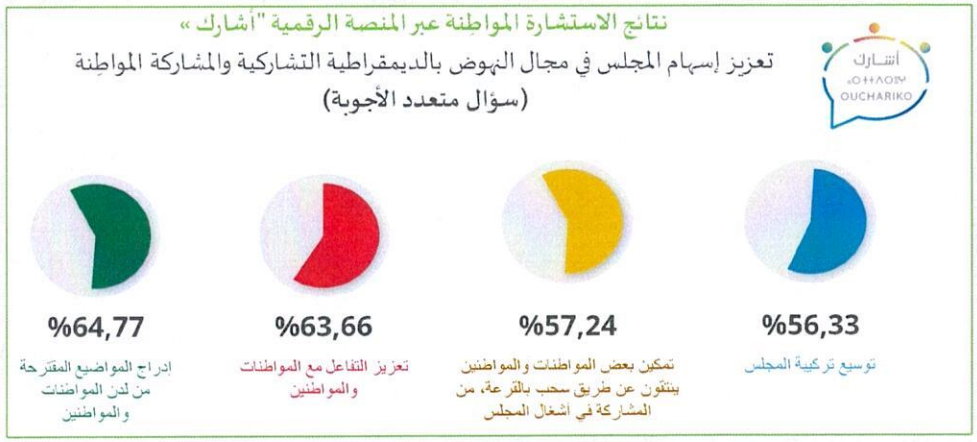

- استهداف أكبر عدد ممكن من الشباب بمضامين ومحتويات منصة أشارك وذلك بتعاون مع فعاليات مغاربة العالم
- المساهمة في ترسيخ ثقافة المشاركة المواطنة لدى الشباب من خلال تنظيم لقاءات تشاورية بالجامعات ومعاهد التعليم العالي
- إدماج المواضيع المقترحة من لدن المواطنات والمواطنين في برنامج العمل السنوي للمجلس؛
- دراسة إمكانية إشراك بعض المواطنات والمواطنين في أشغال المجلس (إما عن طريق القرعة، باقتراح من الشركاء في المجتمع المدني أو الجهات، إلخ)

إضفاء عمق ترابي على عمل المجلس وإسهاماته

- الإنصات إلى انتظارات وانشغالات الساكنة والفاعلين الترابيين وترجمتها بشكل أدق في تحليلات وتوصيات المجلس
- مواصلة تنظيم زيارات ميدانية بمناسبة إعداد بعض آراء المجلس
- تنظيم أشغال وأنشطة للمجلس على مستوى المجالات الترابية
- تعزيز التعاون والعمل المشترك مع الجهات لا سيما من خلال إبرام شراكة مع جمعية جهات المغرب

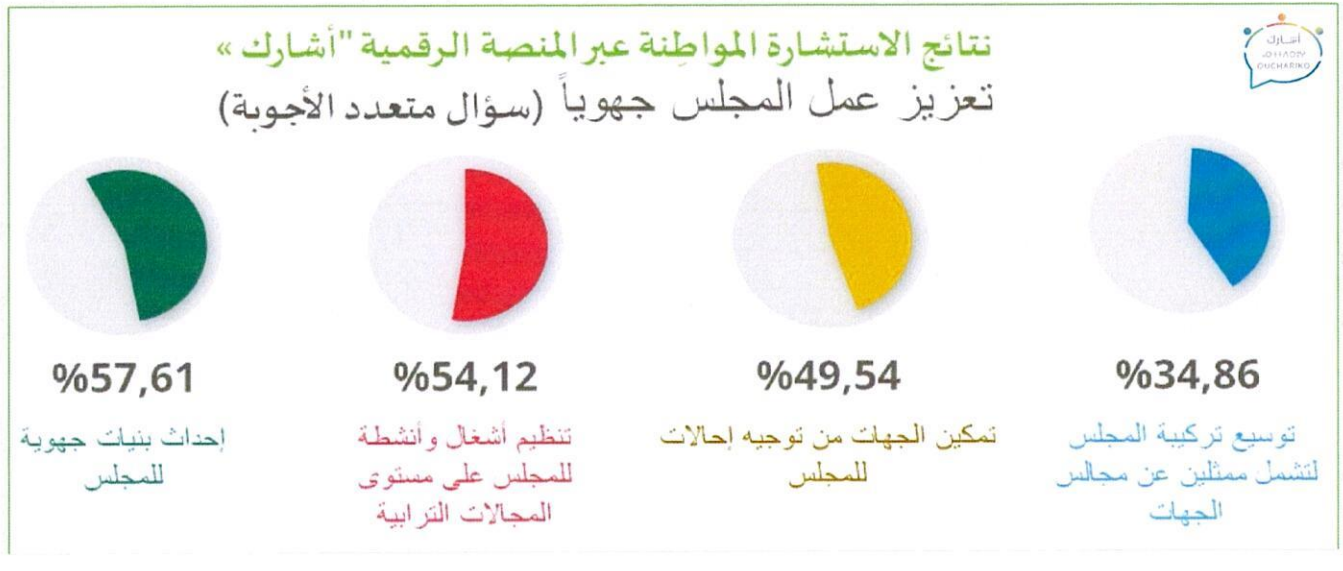

مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2023

مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2023

(بملايين الدراهم)

	ميزانية المجلس لسنة 2022	مشروع ميزانية المجلس لسنة 2023	نسبة التطور
تعويضات الأعضاء	30 000 000,00	30 000 000,00	0,00%
أجور الموظفين	41 692 000,00	41 985 000,00	0,70%
المعدات والنفقات المختلفة	42 180 000,00	50 980 000,00	20,86%
الاستثمار	7 500 000,00	11 500 000,00	53,33%
المجموع	121 372 000,00	134 465 000,00	10,79%

- الرفع من الغلاف المالي الإجمالي لمشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2023 بنسبة 10,79 % مقارنة بميزانية لسنة 2022.
- تمكين المجلس من 10 مناصب مالية من أجل دعم موارده البشرية.

شكرا

على حسن الإصغاء

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 24 نونبر 2022 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة المشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم السنة المالية 2023.

الولاية التشريعية : 2021 -2027	الساعة : من 15h30 إلى 16h	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 8
السنة التشريعية : 2021 - 2022	المدة الزمنية : 3 س 30 >	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 7
دورة أكتوبر 2022	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 15	عدد المعتذرين: لا أحد

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكناو	فريق الأصالة و المعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد رضى الحميني	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايذي	الفريق الاشتراكي	
النائب الخامس	السيد محمد عمور ي	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأميـــن	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقـــرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 24 نونبر 2022 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة المشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم السنة المالية 2023.

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيدة فاطمة الحساني	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
السيد سعيد شاكر	مجموعة العدالة الاجتماعية	
السيد خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 24 نونبر 2022 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة المشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم السنة المالية 2023.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	
مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
فاطمة زكاغ	CDT	
سليمة زيداني	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
نور الدين سليكي	الاتحاد المغربي للشغل	
ميلود معصيد	الاتحاد المغربي للشغل	
محمد بلفقيه	مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة	
حليمة الكرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
فاطمة زكاغ		

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

برسم السنة المالية 2023

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2022 – 2023

دورة أكتوبر 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم السنة المالية 2023.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكور في الاجتماع الذي عقدته بتاريخ 2 دجنبر 2022، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد بشير الراشدي رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

في البداية قدم رئيس الهيئة عرضا حول مشروع ميزانية الهيئة برسم سنة 2023، تناول من خلاله خمسة محاور أساسية همت التذكير بالنصوص المرجعية، مكافحة الفساد في المغرب وتطوره خلال العقدين الأخيرين، تقييم الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، تنزيل الرؤية وبناء التوجهات الإستراتيجية على أساس ركائز صلبة، أهم المشاريع المبرمجة ومشروع ميزانية سنة 2023، كما أبرز أن المرجعيات التي تنبني عليا مهام الهيئة ترتكز على الدستور من خلال الفصل 36 و الفصل 167، وكذا التوجيهات الملكية السامية، وعلى القانون رقم 46.19 الذي عوض القانون 113.12، ليكون أكثر ملائمة مع الدستور ومتطلبات البلاد في مجال تثبيت قيم النزاهة والحكامة الجيدة ومكافحة كل أشكال الفساد.

وبخصوص الدراسات والتقارير الوطنية و الدولية، أشار رئيس الهيئة إلى أن الفساد على رأس العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية المتينة والمستدامة، ويبدد الأموال العامة بنسبة 5% من الناتج العالمي الخام، كما أنه يحد من القدرة على

الإنتاج ويعزز الاقتصاد الغير المهيكل، ويقتل المبادرة الفردية، ويؤدي لسوء استخدام السلطة وانعدام الثقة وتفشي المحسوبية والزبونة والامتيازات الغير المستحقة، وهو كذلك منبع التفاوتات الاجتماعية.

وأكد رئيس الهيئة أن المغرب لم يحسن ترتيبه و تنقيطه في مؤشر الفساد منذ سنة 1998، ومنه قامت الهيئة بمجموعة من الدراسات والأبحاث لمعرفة أسباب استقرار ركود هذه المؤشرات والتقارير الغير المرضية، وإنجاز دراسة تفصيلية لمكونات مؤشر مدركات الفساد و العمل على تحيين معطياتها سنويا.

وأبرز أن الهيئة سوف تضع الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد من خلال رؤية واضحة لتعزيز النزاهة والحد من الفساد في افق سنة 2025، وكذا الوصول إلى هدفين هما عكس الاتجاه وبناء الثقة، وكذا العمل على نزاهة الأعمال وتحسين موقع المغرب، و الوصول إلى خمسة ركائز: الحكامة، الوقاية، الزجر، تعزيز الوعي، التربية والتكوين، و وضع عشر برامج لتغطي الركائز المؤسسة للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، لتحسين الخدمة للمواطن، الإدارة الالكترونية، الشفافية والولوج إلى المعلومة، تعزيز قيم ومبادئ الأخلاقيات، الرقابة والمسائلة، تعزيز الكشف عن أفعال الفساد وترتيب العقوبات، والطلبيات العمومية، نزاهة عالم الأعمال، والتواصل والتوعية، وأخيرا تحسين التربية والتكوين.

أما بخصوص تفعيل مهام الهيئة، أشار الرئيس أنها تنطلق من رؤية واضحة وترتكز على مرجعيات أساسية تتمحور حول التوجهات الملكية السامية، ومقتضيات الدستور، المحكمة الدستورية، الالتزامات الدولية، والقانون 19.46، لإحداث تغيير عميق يجعل الفساد يأخذ منحنى تنازليا مستداما، ويرفع الحواجز الناتجة عن الممارسات الفاسدة وتداعياتها على التنمية المنشودة.

ومن جهة أخرى أكد أن الهيئة أعطت رأيها في مجموعة من القوانين والمراسيم في مقاربة جديدة للشفافية، بخصوص القانون بمثابة ميثاق المرافق العمومية،

وبخصوص تدوين وتبسيط المساطر الإدارية، والمشروع مرسوم بمثابة مدونة قيم أخلاقيات الموظف، دراسة وتوجهات حول التحول الرقمي الشامل للمجتمع كرافعة أساسية للشفافية ومكافحة الفساد.

أما بخصوص التشريعات التي ستضعها الهيئة من اجل تجفيف بؤر الفساد شدد على ضرورة محاربة الإثراء غير المشروع، تأصيل رؤية جديدة شمولية لمنظومة التصريح الإجباري بالممتلكات من خلال تشخيص الوضعية وتقييمها انطلاقا من الدستور ومن المعايير الدولية، والتصريح الإجباري بالممتلكات، وضع إطار يلزم ويقنن التصريح بحالات تضارب المصالح، تعزيز منظومة التبليغ عن أفعال الفساد وحماية المبلغين، و تشريع جنائي يستجيب لمتطلبات مكافحة الفساد، وجود آليات الإحالة المؤسسية لجرائم وأفعال الفساد، حماية الموظفين العموميين مثيري الانتباه إلى أفعال الاختلاس.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

شكلت مناقشة الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها مناسبة ثمن من خلالها السادة المستشارون دور هذه المؤسسة الوطنية المستقلة في مكافحة الفساد والرشوة وتحقيق النزاهة، مهنئين السيد رئيس الهيئة وأعضائها وكاتبها العام على الثقة المولوية السامية التي حظوا بها.

في البداية، نوه السادة المستشارون بالعرض القيم الذي قدمه السيد رئيس الهيئة، مؤكدين على دورها في محاربة الفساد والرشوة، مشيرين إلى أن القانون رقم 46.19 المتعلق بها وضع إطارا تنظيميا جديدا لآليات اشتغال الهيئة حيث أصبحت تتمتع بصلاحيات وإمكانيات مهمة للتصدي لحالات الفساد.

وفي هذا الصدد، تم الاستفسار عن إمكانية تغيير القانون رقم 46.19 من أجل تعزيز صلاحيات ومهام الهيئة مقارنة مع ما هو عليه حاليا، والتساؤل عما إذا كان للهيئة صلاحية مراسلة الإدارات العمومية المشبوهة بهذه الممارسات اللامسؤولة وغير قانونية.

وقد اعتبرت جانب من المداخلات أن للفساد تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية على المجتمع، مذكرين بالمبادرات الوطنية ذات الطابع التشريعي، لاسيما دستور 2011، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ومجموعة من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وفيما يرتبط بالالتقائية والتكامل في عمل الهيئة، أثيرت إشكالية الالتقائية بين مختلف المتدخلين، مع التأكيد على ضرورة إشراك البرلمان والحكومة والمجتمع المدني في هذا المجال.

وفي ذات السياق، تم الاستفسار عما إذا كانت الهيئة منفتحة على الجامعات وعلى البحث العلمي.

وفيما يرتبط بالتصنيف الدولي للمغرب في مجال مكافحة الفساد، تمت المطالبة بتحسين مرتبة المغرب في هذا المجال، والإشارة إلى أن الهيئات الدولية تعتمد في هذه التصنيفات على عدة معايير. وفي السياق ذاته، أثيرت إشكالية تأثير هذه التصنيفات الدولية والعربية على مؤشر مناخ الأعمال خاصة في السياق الحالي الذي تشتغل فيه الدولة على فتح أفاق جديدة في مجال الاستثمار الخاص سواء الوطني أو الأجنبي.

من جهة أخرى، تم التساؤل حول دور الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة في محاربة الفساد لاسيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات واحترام خصوصيات الأفراد، مع الإشارة الى أن الدول المتقدمة قد عملت على محاربة الفساد من خلال تطوير

تقنيات المعلوميات خاصة وأن المفسدين يعمدون إلى تطوير وسائل الغش والفساد باستعمال وسائل المعلوميات الحديثة.

وفي سياق أخر، تم التأكيد على ضرورة تخليق الحياة العامة مما سيؤدي إلى تحسين المالية العامة وتحقيق التنمية ببلادنا، لاسيما وأن مكافحة الفساد تكلف الدولة ما يقارب 6 % إلى 7 % من الناتج الداخلي الخام.

كما تمت الإشارة إلى التقائية عمل الهيئة وعمل المجلس الأعلى للحسابات والمفتشيات العامة لاسيما المفتشية العامة للمالية في مجال إعداد تقارير حول الفساد وتضارب المصالح، والتساؤل عن مدى إمكانية اضطلاع الهيئة على تقارير هذه المؤسسات.

هذا، وقد تمت الدعوة إلى نشر تقارير المفتشية العامة للمالية للعموم للاستفادة منها، وكذا بإعداد الهيئة لتقرير تركيبي شامل لجميع التقارير التي تنجزها.

علاوة على ذلك، تم التساؤل عن علاقة الهيئة بالنيابة العامة لاسيما فيما يرتبط بالتبليغات عن حالات الرشوة والفساد، وعما إذا كانت هنالك خلية تعاون وتنسيق بينهما. وعما إذا كانت الهيئة تقوم بعملية البحث والتحري على غرار ما تقوم به السلطة القضائية، وفيما إذا كانت تتوفر على تجارب مقارنة في الدول الغربية وخاصة الدول الافريقية يمكن الاستلهام منها في تعزيز عملها في هذا المجال.

وفيما يخص الحق في الولوج إلى المعلومة، تمت الإشارة الى أن هذه المنظومة تتوفر على إطار قانوني منظم لاسيما القانون رقم 31.13 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات والذي لازال يعاني جملة إكراهات في التنزيل.

من جانب أخر، تم التساؤل عما إذا كان ضعف المتابعات القضائية يشجع على الفساد، وعما إذا كانت تتم حماية حقوق المبلغين.

وفيما يخص مشروع قانون المتعلق بالإثراء غير المشروع، تم الاستفسار عما إذا كانت الحكومة تقوم بمشاورات مع الهيئة حول هذا الموضوع، وعن مآل الدراسة التي أنجزتها الهيئة حول موضوع الاثراء غير المشروع.

كما تساءل أحد المتدخلين عن مدى توفر الإرادة السياسية لمحاربة الفساد.

وفيما يخص إشكالية الموارد البشرية، تم التأكيد على أهمية تعزيز إمكانيات الهيئة عبر توفرها على موارد بشرية بكفاءات عالية قادرة على القيام بمهامها، وتوفير التكوين المستمر لها في هذا المجال.

وفي الشق المرتبط بميزانية الهيئة، اعتبر جانب من المداخلات أن الميزانية المخصصة للهيئة ضعيفة جدا مقارنة مع حجم المهام والصلاحيات الموكولة لها. وفي السياق ذاته، تساءل أحد المتدخلين عما إذا كانت الهيئة تتمتع بالاستقلال المالي المنصوص عليها في المادة 2 من القانون رقم 46.19 أم أنها خاضعة لوصاية الحكومة في هذا الشق.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

في معرض جوابه على مداخلات السادة المستشارين، أكد السيد رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة و الوقاية من الرشوة و محاربتها على أن دورها يتمثل في تعبئة المسؤولين في جميع القطاعات و المؤسسات العمومية من أجل خلق إستراتيجية شمولية، فضلا عن دورها في التنسيق وخلق الالتقائية وضمان الفعالية عبر التتبع والتقييم، مشيرا إلى عمل الهيئة على وضع أرضية للعمل وطرحها للنقاش من أجل إغنائها وتبني آراءها بهذا الخصوص وبشكل جماعي عبر إشراك مختلف المكونات بما

فيها البرلمان بغرفتيه لوضع تصور خاص بمحاربة مظاهر الفساد، مذكرا بمباشرة العمل وفق هذه المنهجية ابتدءا من سنة 2023.

كما أشار إلى عمل الهيئة على إعداد تقييم سنوي لمدى فاعلية وإدارة الاستراتيجيات بكيفية فعالة، فضلا عن هيكلة عمل الهيئة عبر تقوية قدراتها للقيام بالمهام و متابعتها، سواء من حيث التكوين أو التواصل أو من حيث نشر التوعية أو عبر خلق شراكات مع مختلف المكونات.

كما أكد السيد الرئيس على تحمل الهيئة لمهمة القيام بالبحث و التحري و التأكد من صحة الأفعال و كذا ترتيب العقوبات، مشيرا إلى توفرها على صلاحيات واسعة نظرا لأن مجال تدخلها يشمل القطاعين الخاص و العام، بالإضافة إلى امتلاكها لآليات الشرطة القضائية ماعدا آلية الحجز و الاعتقال.

وردا على تساؤلات السادة المستشارين بخصوص محاضر الهيئة، أوضح السيد الرئيس أن لمحاضرها القوة الثبوتية، نظرا لعدم إمكانية الطعن فيها دون توفر ما يثبت العكس، إلا أنها لاتحل محل النيابة العامة، مبرزا سعيها إلى العمل على تطوير مجال الخبرات للتمكن من تفكيك شبكات الفساد.

وبخصوص الملفات ذات البعد الدولي، أشار السيد الرئيس إلى أن الهيئة مطالبة بتطوير أدوات التدخل في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالتساؤل حول الموارد البشرية، أكد على عمل الهيئة على وضع النواة الأولى و التي تتوفر على قضاة من المجلس الأعلى للحسابات بدرجة استثنائية، بالإضافة إلى وجود مفتشين ومحققين من إدارة الجمارك وكذا ضباط مفوضون من الشرطة القضائية وضباط مفوضون من المراقبة الترابية.

أما فيما يخص النظام الأساسي للموارد البشرية، أكد على أن إعداده يتم بالتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالمالية، إلا أن المصادقة عليه تتم داخل مجلس الهيئة دون تدخل سلطة خارجية.

و بخصوص المحور المتعلق بالتشريع، تم التأكيد على ضرورة توفر قابلية التطبيق بالنسبة للقوانين، فضلا عن متابعة التنفيذ من طرف القطاعات المعنية، مشيرا إلى أن الإفلات من العقاب يشجع ويطور وتيرة الممارسات الفاسدة.

وبالنسبة للاستقلال المالي للهيئة، أكد السيد الرئيس على أهمية الاستقلالية من جميع الجوانب بما في ذلك الاستقلال المالي، لإعطاء المصداقية للهيئة بهدف القيام بالأدوار المنوطة بها، مشيرا إلى وضع القانون للضوابط الخاصة بضمان الاستقلالية.

وردا على تساؤلات السادة المستشارين حول عمل الهيئة مع القطاع المالي، أشار إلى الاتفاقية التي تم إبرامها مع كل المشرفين على القطاع المالي، سواء الأبناك أو مؤسسات القرض أو شركات التأمين أو سوق الرساميل وبنك المغرب، مشيرا إلى منحه شهادة المطابقة من بين الأبناك المركزية الأولى، مذكرا بعقد أزيد من 200 دورة تكوينية بالنسبة للأبناك والمؤسسات التابعة لهذا المجال.

كما أشار إلى صدور دورية ملزمة تمكن الأبناك من امتلاك نظام للحماية من الفساد و محاربة الرشوة خلال أجل سنتين، باعتبارها من بين الضمانات التي ستعمل على تحسين علاقة المواطن بالإدارة، مشددا على ضرورة تعميم هذه المقاربة على مختلف المكونات في القطاع المالي.

أما بخصوص الرقمنة، فقد اعتبرها رافعة ووسيلة لبلوغ الأهداف مشيرا إلى وجود علاقة وطيدة بين استعمال التكنولوجيا الحديثة بصفة عامة و الرقمنة بصفة خاصة لتطوير الشفافية لتمركز البلاد على المستوى الدولي، مؤكدا على نشر

نتائج هذه الدراسة في التقرير السنوي بالإضافة إلى صدور تقرير شامل في الأشهر القادمة.

و بالنسبة لعلاقة الهيئة بالمفتشيات العامة، أكد السيد الرئيس على أهمية علاقة الهيئة بالمجلس الأعلى للحسابات وضرورة تطويرها عبر توقيع اتفاقية العمل بين المؤسستين.

عرض السيد رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

Inpplc
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

تقديم مشروع ميزانية الهيئة الوطنية للنزاهة، الوقاية من الرشوة ومكافحتها برسم سنة 2023

مجلس المستشارين

02 دجنبر 2022

1- تذكير بالنصوص المرجعية

2- مكافحة الفساد في المغرب وتطوره خلال العقدين الأخيرين

3- تقييم الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد

4- تنزيل الرؤية وبناء التوجهات الاستراتيجية على أساس ركائز صلبة

5- أهم المشاريع المبرمجة، ومشروع الميزانية برسم سنة 2023

Inppplc
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

1- تذكير بالنصوص المرجعية

مهام واختصاصات الهيئة

تعزيز البنيان المؤسساتي لمكافحة الفساد

تذكير بالنصوص المرجعية

تعزيز البنيان المؤسساتي لمكافحة الفساد

الدستور

- **الفصل 36** : يعاقب القانون على المخالفات المتعلقة بحالات تنازع المصالح ، وعلى استغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه ، وكل مخالفة ذات طابع مالي .

- على السلطات العمومية الوقاية، طبقا للقانون، من كل أشكال الانحرافات المرتبطة بنشاط الإدارات والهيئات العمومية، وباستعمال الأموال المجودة تحث تصرفها، وبإبرام الصفقات العمومية وتدبيرها، والزجر عن هذه الانحرافات.

- يعاقب القانون على الشطط في استغلال مواقع النفوذ والامتياز ، ووضعيات الاحتكار والهيمنة ، وباقي الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة الحرة والمشروعة في العلاقات الاقتصادية.

تحدث هيئة وطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

- **الفصل 167** : تتولى الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ....، مهام المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع تنفيذ سياسات محاربة الفساد ، وتلقي ونشر المعلومات في هذا المجال ، والمساهمة في تخليق الحياة العامة ، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة ، وثقافة المرفق العام ، وقيم المواطنة المسؤولة.

تذكير بالنصوص المرجعية

تعزيز البنيان المؤسساتي لمكافحة الفساد

التوجيهات السامية

- **بلاغ الديوان الملكي الخميس 13 دجنبر 2018 :** أكد جلالة الملك على الأهمية التي ما فتئ يوليها لمحاربة الرشوة والفساد بمختلف أشكاله، سواء على مستوى سير الإدارات والمؤسسات العمومية وانعكاساتها على خدمة مصالح المواطنين، أو فيما يرتبط بالآثار السلبية لهذه الظاهرة، على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة.

... كما دعا جلالته، أعزه الله، إلى ضرورة التنسيق والتعاون وتضافر الجهود، مع المؤسسات والهيآت الوطنية المعنية، كل في ما يخصه، من أجل التعبئة الجماعية، واستعمال جميع الآليات التحسيسية والوسائل القانونية، من أجل الوقاية من هذه الظاهرة، ومحاربتها في مختلف تجلياتها، وإعمال المساطر القانونية والقضائية في حق مرتكبيها

- **بلاغ الديوان الملكي الاثنين 24 أكتوبر 2022 :** ...وتهدف هذه التعيينات الملكية إلى استكمال تركيبة هذه المؤسسة الوطنية، وتمكينها من النهوض بالمهام التي يخولها لها الدستور، لاسيما في مجالات تنفيذ سياسات محاربة الفساد، والمساهمة في تخليق الحياة العامة، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة وثقافة المرفق العام وقيم المواطنة المسؤولة..

تذكير بالنصوص المرجعية

تعزيز البنيان المؤسساتي لمكافحة الفساد

القانون رقم 46.19

- بتوجيه ملكي تم إقرار ضرورة تعويض القانون رقم 113.12 بقانون أكثر ملائمة مع نص وروح الدستور ومع متطلبات البلاد في مجال تثبيت قيم النزاهة والحكامة الجيدة ومكافحة كل أشكال الفساد ؛

- جاء هذا القانون الجديد لتعزيز موقع الهيئة في النسق المؤسساتي الوطني وتثمين أدوارها الدستورية، وتحميلها مسؤوليات واضحة لتصريف الصلاحيات المخولة لها ؛

- عرف مشروع القانون 46.19 مسارا خضع لمقاربة تتوخى الانفتاح والالتقائية حول رؤية موحدة : انطلق في فبراير 2019 ودام لأزيد من سنتين تمت خلالها مشاورات واسعة ونقاش عميق مع مختلف القطاعات الوزارية والسلطات والهيئات العمومية المعنية ، توجت بمصادقة مجلسي البرلمان بالإجماع على القانون، خلال الدورة الاستثنائية لمارس 2021.

مجال تدخل الهيئة

بعض مستجدات القانون 46.19

توسيع مفهوم الفساد (المادة 3)

مفهوم الفساد يستوعب ما جاء به الدستور في فصليه ال36 وال167

- *"يقصد بالفساد، إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفرعين الثالث والرابع من الباب الثالث من الجزء الأول من الكتاب الثالث من مجموعة القانون الجنائي[1]، وكل جريمة من جرائم الفساد الأخرى المنصوص عليها في تشريعات خاصة[2]. كما تندرج في مفهوم الفساد المخالفات الإدارية والمالية المشار إليها في الفصل 36 من الدستور ...[3]"*

- [1] الاختلاس والغدر الذي يرتكبه الموظفون العموميون، بما يشمل الإهمال الخطير ، بالإضافة إلى الرشوة واستغلال النفوذ في القطاعين العام والخاص.

- [2] يشمل مفهوم الفساد الجرائم المنصوص عليها في التشريعات الخاصة الحالية والتي يمكن ادراجها مستقبلا.

- [3] تنازع المصالح ، استغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه ، وكل مخالفة ذات طابع مالي. الشطط في استغلال مواقع النفوذ والامتياز ، ووضعيات الاحتكار والهيمنة ، وباقي الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة الحرة والمشروعة في العلاقات الاقتصادية.

مجال تدخل الهيئة

بعض مستجدات القانون 46.19

مهام جديدة وموسعة للهيئة

- المرصد من بين أجهزة الهيئة يناط به، إنتاج وتجميع وتحليل المعطيات وتتبع تطور وضع الفساد وتقييم السياسات ذات الصلة ؛
- اقتراح التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد و مكافحته والآليات الكفيلة بتنفيذها ؛
- الإشراف والتنسيق وضمان تتبع تنفيذ السياسات العمومية ذات الصلة ؛
- السهى على تتبع ملائمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات المصادق عليها وتنفيذ الالتزامات الدولية للمملكة ؛
- بشراكة مع الفاعلين المعنيين إعداد وتنزيل استراتيجية وطنية للتنشئة على قيم النزاهة ونشر قيم المواطنة المسؤولة وقواعد الحكامة الجيدة ؛
- مكافحة الفساد : تلقي التبليغات والشكايات والتصدي التلقائي والقيام بالبحث والتحري ؛

Inppplc
الهيئة الوطنية للنزاهة
والوقاية من الرشوة ومحاربتها

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

مكافحة الفساد في المغرب وتطوره خلال العقدين الأخيرين

الفساد على رأس العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية

كل الدراسات والتقارير الوطنية والدولية ذات الصلة، تصنف الفساد على رأس العوائق التي تحول دون تحرير الطاقات وتمكين الدول من تحقيق التنمية المتينة والمدمجة والمستدامة

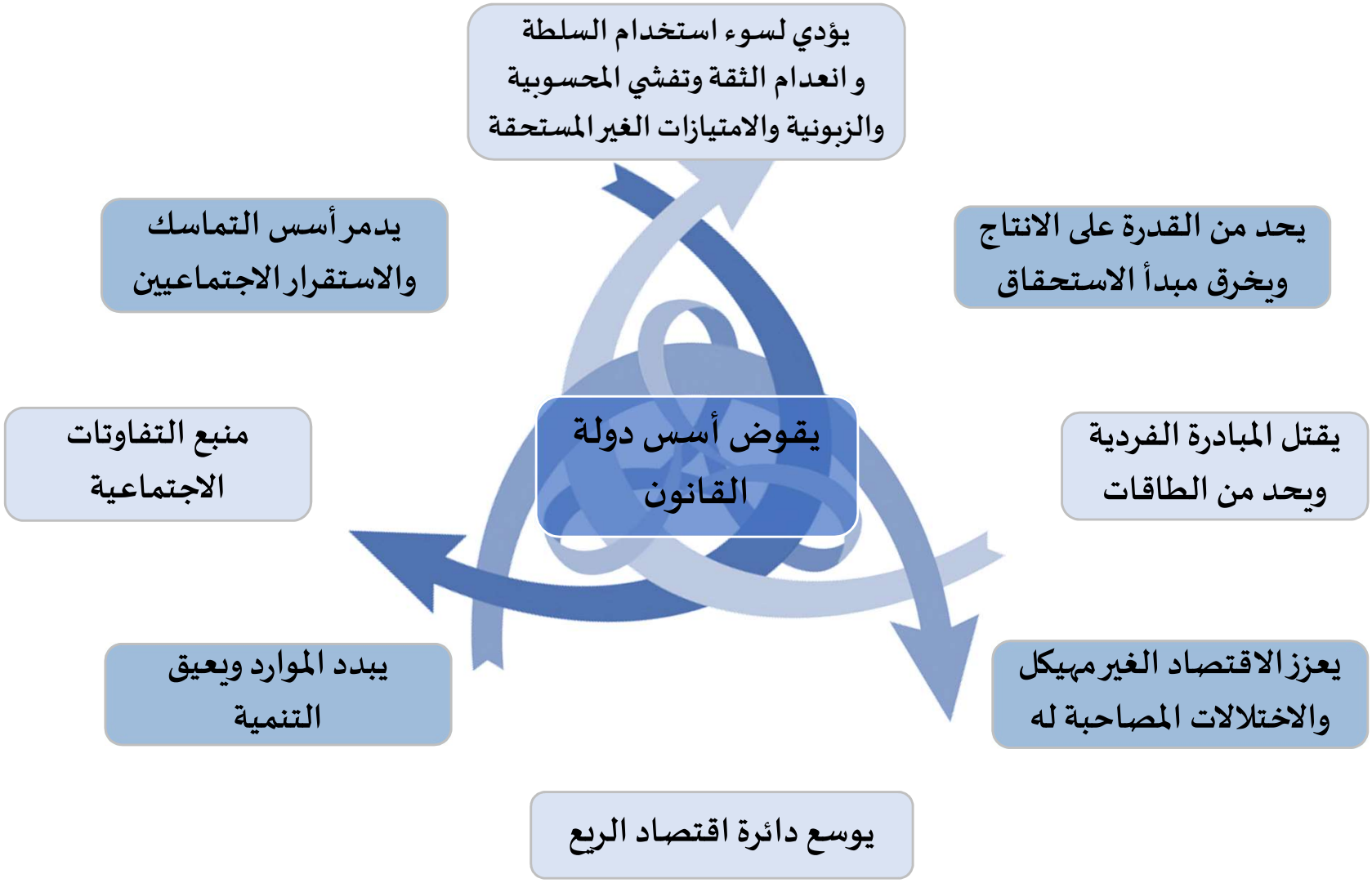

آثار الفساد وخيمة على المستوى الدولي والقاري

مؤشرات وأرقام مقلقة، صادرة عن مختلف المؤسسات الدولية

تبديد الأموال العامة



صندوق النقد الدولي
(2019)

مجموع قيمة الرشاوى



وقع الفساد على إفريقيا



لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
(2015)

عرفة ظاهرة الفساد تدهورا جراء جائحة الكوفيد 19

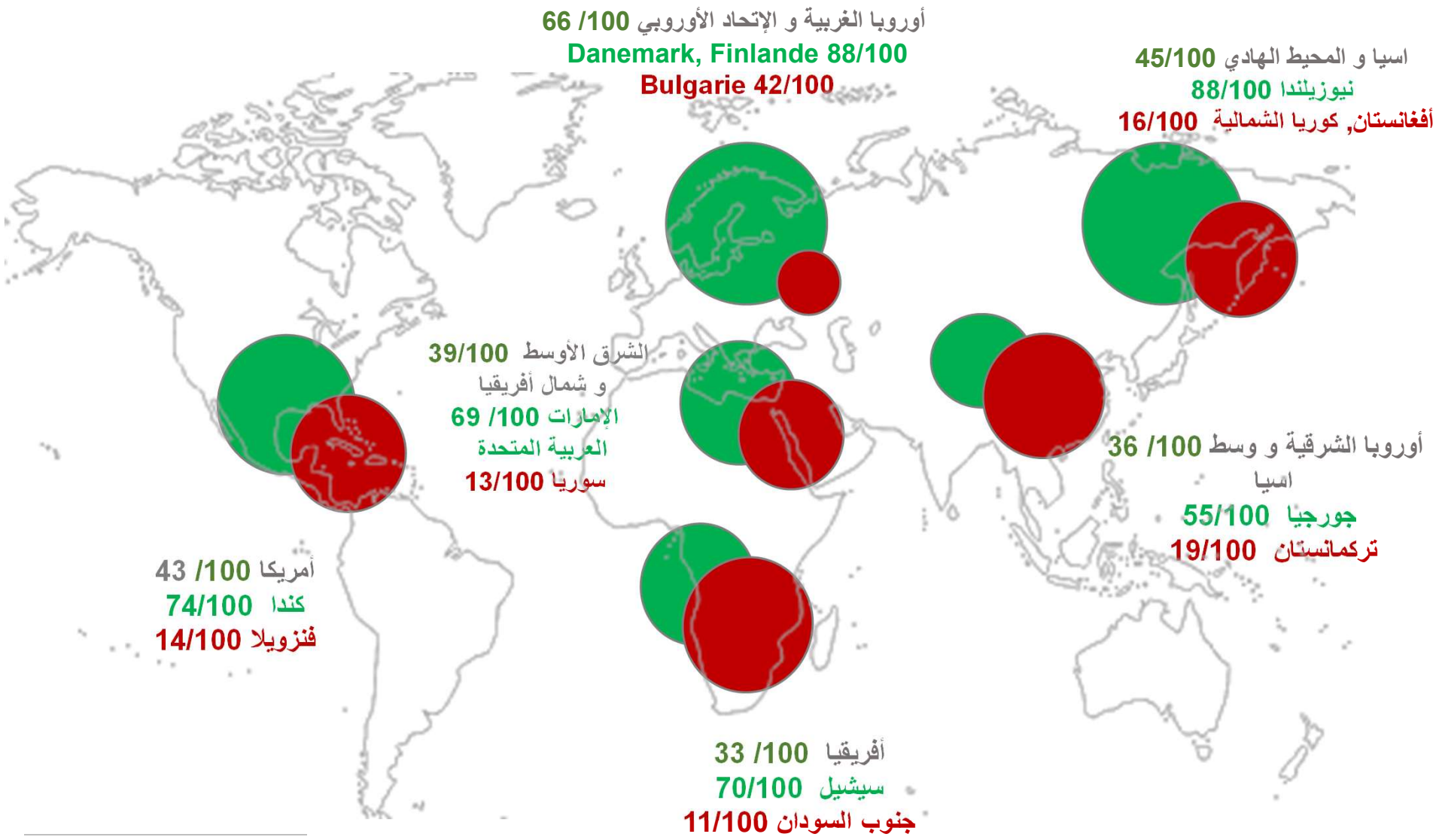

مفتاح

متوسط الدرجة | المناطق

أعلى درجة

أقل درجة

* ***المصدر مؤشر إدراك الفساد- ترانسبارانسي 2021***

تطوروضع الفساد بالمغرب يؤكد استمرار الوضع غير المُرْضي

على مدى فترة طويلة، هناك شبه ركود ؛ إذ أن المغرب لم يحسن ترتيبه وتنقيطه لم يرق إلا بنقطتين.

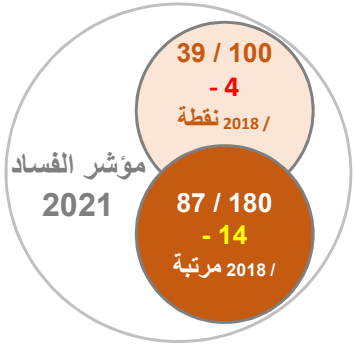

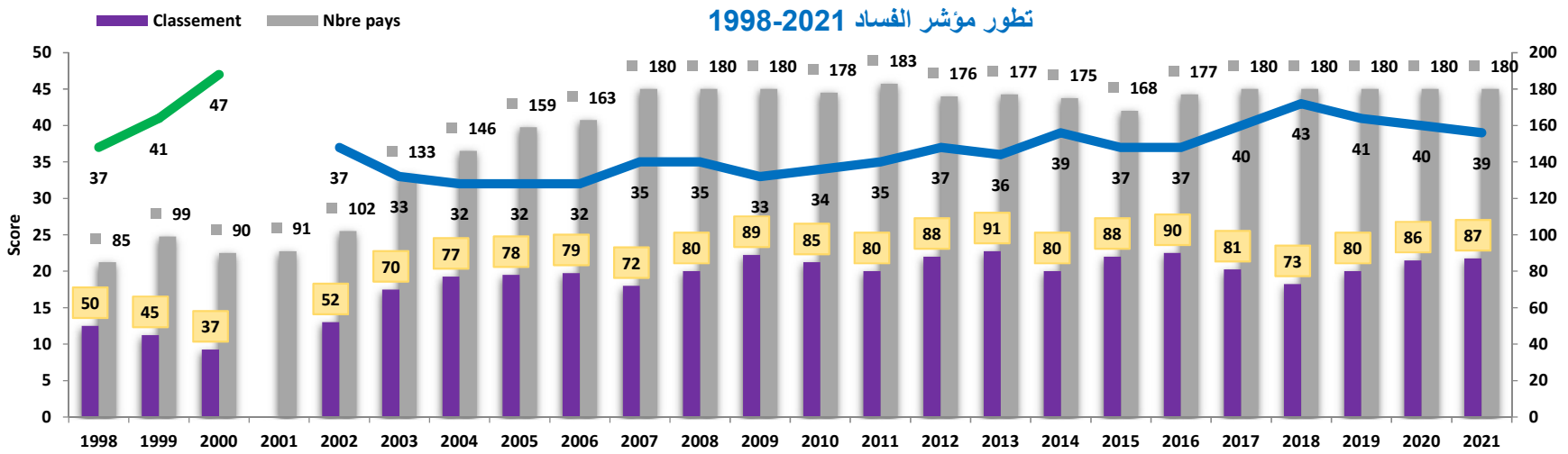

من أجل تعميق المعرفة قامت الهيئة بمجموعة من الدراسات والأبحاث :

- ✓ استقراء نتائج **المؤشرات والتقارير** الدولية والوطنية؛
- ✓ **إنجاز دراسة تفصيلية** لمكونات مؤشر مدركات الفساد والعمل على تحيين معطياتها سنويا ؛
- ✓ فتح ورش بحث علمي لوضع **منهجية تقييم وقياس أثر** الإستراتيجيات والسياسات العمومية ؛

في أفق إغناء وتقوية توجيه السياسات العمومية في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته من أجل :

- تثبيت مفاهيم الخدمة العامة المؤطرة **بالحكامة المسؤولة**.
- رفع من **منسوب الثقة والانخراط الجماعي**؛

تعميق المعرفة الموضوعية بظاهرة الفساد

تحليل تفصيلي لمؤشر إدراك الفساد

تحليل مفصل لمصادر بيانات مؤشر مدركات الفساد بالنسبة للمغرب :

4مصادر متاحة تضم 70 مؤشرا : التنافسية العالمية، التحول لمؤسسة برتلسمان، سيادة القانون، تصنيف الديمقراطية

	تصنيف حسب الدرجة و الترتيب	العدد
الفئة 1	أحد المحددات جد إيجابي والثاني على الأقل إيجابي	13
الفئة 2	أحد المحددات موجب (حتى إيجابي للغاية)، بينما الثاني موجب أو متوسط زائد.	6
الفئة 3	يأخذ في الاعتبار متوسط مستوى المحددين (الدرجة والترتيب) ويتضمن مفهوم التطور	9
الفئة 4	تجمع هذه الفئة معًا المؤشرات حيث المحددين بين متوسط ومتوسط ناقص. يؤخذ بعين الاعتبار التطور بمرور الوقت.	8
الفئة 5	يشمل هذا الفصل المؤشرات التي أحد محدداتها متوسط والآخر سلبي	6
الفئة 6	تتضمن هذه الفئة مؤشرات يكون فيها أحد المحددات على الأقل سلبيًا جدًا وكلاهما سلبي أو سلبي للغاية. يؤخذ بعين الاعتبار تدهور الوضعية.	28

	مباشر		متوسط		غ. مباشر
	1		3		9
	1		2		3
	3		3		3
	4		3		1
	2		1		3
	18		3		7

WORLD ECONOMIC FORUM

BTI

World Justice Project

V-Dem INSTITUTE

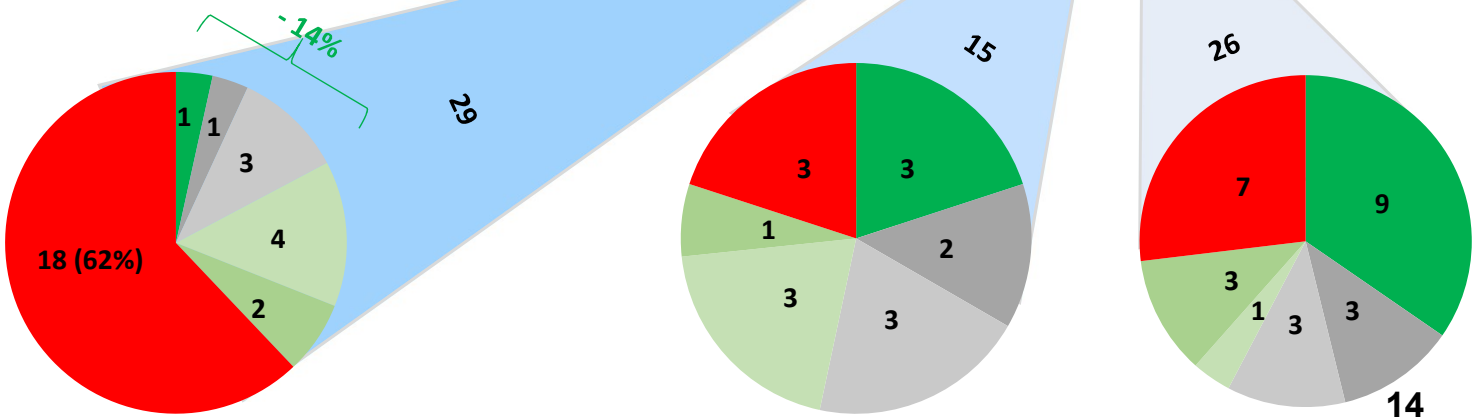

المراحل المقبلة :

إسقاط التحليل على المصادر الأخرى من أجل استكمال وتوسيع دائرة المعطيات التي تم جمعها في هذا المضمار.

3- تقييم الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد
من أجل إذكاء دينامية جديدة

الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد

أسس متينة تستدعي التعزيز والاستثمار الأمثل

Vision

1

1 رؤية

تعزيز النزاهة والحد بشكل كبير من الفساد في أفق 2025



Objectifs

2

2 أهداف

عكس الاتجاه وبناء الثقة
نزاهة الأعمال وتحسين موقع المغرب



Piliers

3

5 ركائز

الحكامة
الوقاية
الزجر
تعزيز الوعي
التربية والتكوين



Programmes

4

10 برامج

الموضوعات التي تغطي ركائز الاستراتيجية



استراتيجية مبنية على نهج متكامل، نتيجة لمقاربة تشاركية مفتوحه على القطاع الخاص وعلى المجتمع المدني

استراتيجية مهيكلة حول 10 برامج موضوعاتية



تقييم الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد
من أجل إذكاء دينامية جديدة في الاستراتيجية الوطنية

الأهداف



إرساء سياسات وطنية مدعومة بتوجهات استراتيجية كفيلة بإذكاء دينامية وبتحسين فعالية تنفيذها وتقوية آثارها.

منجزات الهيئة المرحلية بهذا الخصوص

تقييم شمولي للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتقديم توصيات تهم على الخصوص :

- إعادة الهيكلة مع تدقيق مضامين المشاريع وتجميعها من أجل ضمان الانسجام والالتقائية والفعالية؛
- تحديد الأولويات على أساس تقوية الأثر المحتمل على المواطنين والفاعلين الاقتصاديين من جهة، وضمان الوقع المهيكل على تنزيل وتنفيذ الاستراتيجية ؛
- تعزيز حكامة الاستراتيجية من خلال تأكيد المسؤوليات وآليات ترابطها وتعزيز قيادة وتنسيق البرامج على مستوى الوزراء المعنيين

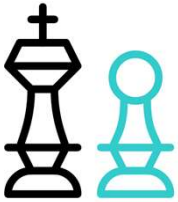

Cette photo par Auteur inconnu est soumise à la licence CC BY-SA

المراحل المقبلة



- تطوير وتقديم مقترح شامل للتوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة للوقاية من الفساد ومكافحته والسهر على إغنائه واعتماده من طرف جميع المتدخلين ؛
- مواكبة وضع الاطار المؤسسي لضمان التنسيق المحكم بين اختصاصات الهيئة واختصاصات السلطات والهيئات المعنية بتنزيل هذه التوجهات الاستراتيجية، وفي هذا الاطار القيام بتتبع التنفيذ والتقييم.

4- تبني وتنزيل رؤية واضحة وطموحة

من خلال بناء توجهات استراتيجية على أساس ركائز صلبة

كفيلة بتقويض الفساد وتثبيت الحكامة المسؤولة وتعزيز قيم النزاهة



تفعيل مهام الهيئة انطلاقا من رؤية واضحة وطموحة

رؤية منبثقة من تشخيص عميق للفساد، وإرادة قوية لكسر حلقاته وتمظهراته

"إرساء دينامية وطنية قوية ومعبئة، تطبعها المسؤولية والمصداقية، وترتكز على التكامل المؤسساتي وتحقيق تغيير عميق ومستدام، يتجه نحو تسطيح منحى تفشي آفة الفساد بالمغرب، ويتبلور من خلال نتائج ذات آثار ملموسة في الواقع اليومي للمواطن؛ بما يعزز متطلبات الثقة والانخراط الجماعي"



ومن أجل ذلك يتعين تعبئة كل الفاعلين المعنيين مع ضمان الالتزام القوي في إطار التكامل المؤسساتي والارتباط المتجانس في الأدوار والمسؤوليات.

تنزيل الرؤية وبناء التوجهات الاستراتيجية على أساس ركائز صلبة

ضامنة لدينامية التغيير والانتقال نحو حقبة جديدة لمكافحة الفساد بالمغرب

إحداث تغيير عميق يجعل الفساد يأخذ منحنى تنازليا مستداما

ويرفع الحواجز الناتجة عن الممارسات الفاسدة وتداعياتها على التنمية المنشودة

رؤية

مرجعيات

ركائز

المحاور المهيكلة لعمل ومهام الهيئة

التوجهات الملكية	مقتضيات الدستور	المحكمة الدستورية	الالتزامات الدولية	القانون 19.46
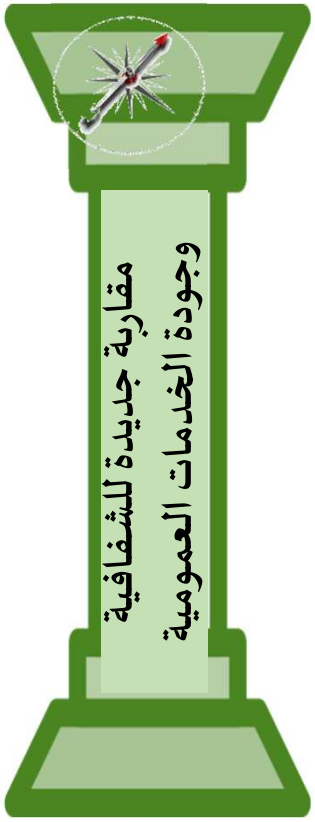	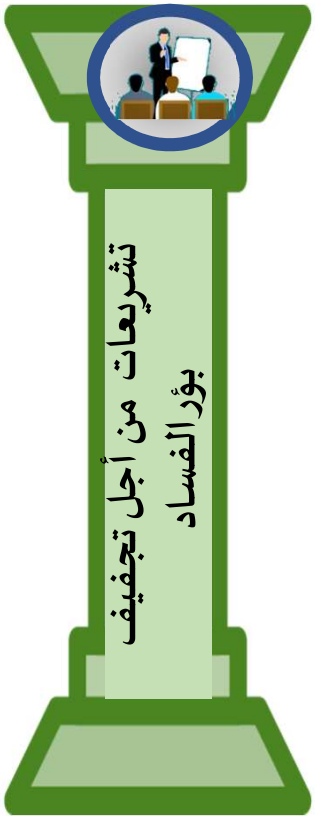	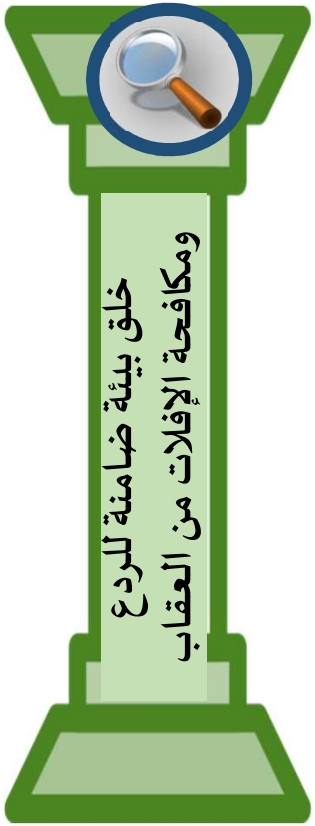	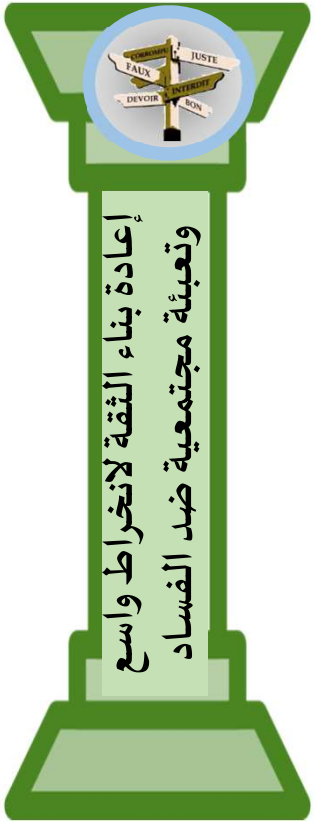	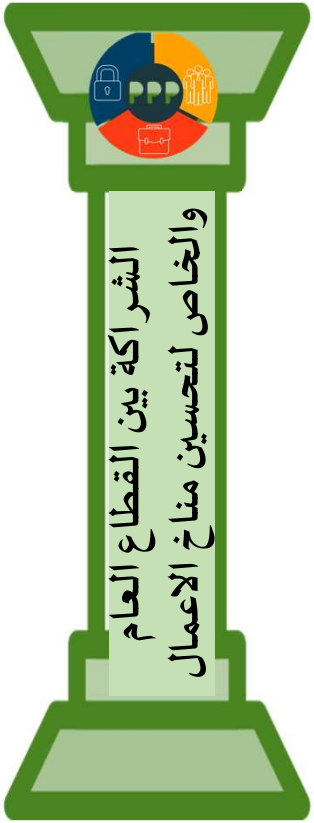
مقاربة جديدة للشفافية وجودة الخدمات العمومية	تشريعات من أجل تجفيف بؤر الفساد	خلق بيئة ضامنة للردع ومكافحة الإفلات من العقاب	إعادة بناء الثقة لانخراط واسع وتعبئة مجتمعية ضد الفساد	الشراكة بين القطاع العام والخاص لتحسين مناخ الاعمال

الالتزامات الدولية للمملكة، بعد هيكلي لإصلاحات عميقة

تعميق المعرفة الموضوعية والتقييم وقياس الأثر

إحداث تغيير عميق يجعل الفساد يأخذ منحنى تنازليا مستداما
ويرفع الحواجز الناتجة عن الممارسات الفاسدة وتداعياتها على التنمية المنشودة



الالتزامات الدولية للمملكة، بعد هيكلي لإصلاحات عميقة

تعميق المعرفة الموضوعية والتقييم وقياس الأثر



1.4 - نحو مقاربة جديدة للشفافية وجودة الخدمات العمومية

دراسات وتقارير موضوعاتية : آراء وتوصيات

إعادة بناء العلاقات بين المرفق العمومي والمتعاملين معه على أساس الوضوح و الشفافية والحكامة الجيدة مع تثبيت مبدأ القرب والسعي نحو إلغاء الاحتكاك عبر الارتقاء بالاستحقاق التكنولوجي

رأي بخصوص
القانون بمثابة ميثاق المر افق العمومية

تدعيم القوة الإلزامية للمقتضيات المتعلقة باحترام القانون وبضمان الاستمرارية في أداء الخدمات

رأي بخصوص
تدوين و إنفاذ وتبسيط المساطر الإدارية

أهمية تدعيم القانون **بمقتضيات ترتب المسؤولية الشخصية على الموظفين المخالفين** لمقتضيات ومبادئ هذا القانون

دراسة وتوجهات حول التحول الرقمي الشامل للمجتمع
كر افعة أساسية للشفافية ومكافحة الفساد

أهمية الإشراف الاستر اتيجي، وإرساء منظومة للحكامة، ودعم الثقة الرقمية، تشبيك وتقوية التبادل، والعناية بالعنصر البشري مع دعم البحث والابتكار

رأي بخصوص
مشروع مرسوم بمثابة مدونة قيم وأخلاقيات الموظف

أهمية وضع تدابير التحفيز، **و إرساء مسطرة التبليغ،** وتوسيع السريان



2.4 - تشريعات من أجل تجفيف بؤر الفساد

دراسات وتقارير موضوعاتية : آراء وتوصيات

النهوض بآليات احترازية وزجرية لتطويق ومحاصرة الانفلاتات والتجاوزات المحتملة التي قد تُفرزها ممارسة المسؤولية في الوظائف العمومية، مدخل لتثبيت أسس الحكامة المسؤولة وإعادة بناء الثقة

مكافحة الإثراء غير المشروع	منظومة التصريح الإجباري بالممتلكات: إرساء رؤية شمولية من أجل تثبيت الحكامة المسؤولة
تأصيل **منظور ملائم لتجريم الإثراء غير المشروع في احترام للحقوق** مع رصدِ الآليات الناجعة لمكافحته، تحصينا لقيم المرفق العام، وتفعيلا لالتزامات المغرب في إطار الملاءمة مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة	تأصيل **رؤية جديدة شمولية لمنظومة التصريح الإجباري بالممتلكات** من خلال تشخيص الوضعية وتقييمها وانطلاقا من الدستور ومن المعايير الدولية، مع ضرورة مد الجسور مع مقتضيات الإثراء غير المشروع

وضع إطار يلزم ويقنن التصريح بحالات تضارب المصالح

بلورة **تشريع للوقاية من عو اقب حالات تضارب المصالح** : ضرورة تدقيق المفهوم، والتنصيص على اضطلاع هيئة عمومية بتلقي وتتبع ومراقبة التصاريح ذات الصلة، وإقرار العقوبات على المخالفات ونشرها



3.4 - من أجل خلق بيئة ضامنة للردع ومكافحة الإفلات من العقاب

دراسات وتقارير موضوعاتية : آراء وتوصيات

إصلاح وتعزيز الترسانة القانونية لتفادي الإفلات من العقاب، مع تقوية التكامل المؤسساتي، وإحكام حلقات التبليغ والبحث والتحري والمتابعة بين جميع الهيئات والسلطات المعنية

تعزيز منظومة التبليغ عن أفعال الفساد وحماية المبلغين

إرساء منظور متكامل لمنظومة التبليغ عن أفعال الفساد، يقوم على الارتقاء بهذه المنظومة لتشكل عاملا مساهما في التحول المجتمعي الذي تتبلور فيه مقوماتُ المواجهة الجماعية الناجحة لأفعال الفساد

من أجل تشريع جنائي يستجيب لمتطلبات مكافحة الفساد

المراجعة القانونية للمسطرة الجنائية تحت مجهر محددات موضوعية أعدتها الهيئة، استشرافا لمستلزمات النهوض بقدرة هذا القانون على المساهمة في المكافحة الفعالة لآفة الفساد

آليات الإحالة المؤسسية لجرائم و أفعال الفساد

النهوض بآليات الإحالة المؤسسية لجرائم وأفعال الفساد من المحاكم الزجرية إلى المحاكم المالية

حماية الموظفين العموميين "مثيري الانتباه" إلى أفعال الفساد

نجاعة هذه الآلية رهينة بتدقيق المفاهيم، وتطوير متطلبات الاستقلالية والحياد والفعالية، وإقرار آليات للتشجيع وفسح مجال الطعن داخليا ولدى جهات خارجية



4.4 - إعادة بناء الثقة من أجل انخراط واسع النطاق وتعبئة مجتمعية

دراسات وتقارير موضوعاتية : آراء وتوصيات

تدعيم العمل المؤسساتي بحركة مواطنة تذكي ديناميته : برفض الفساد والتبليغ عنه، بالانخراط في المبادرات المختلفة الهادفة لمحاصرته

تعزيز الحق في الولوج للمعلومات

تغليب مبدأ إتاحة المعلومات في مجموعة من مجالات تدبير الشأن العام باعتباره جسرا أساسيا لتحقيق الشفافية والنهوض بالحكامة الجيدة

دراسة متعلقة بالمجتمع المدني والوسائط الاجتماعية

تقديم مقاربة الهيئة للنهوض بتعبئة فعاليات المجتمع المدني والإعلام، وتطوير آفاق التعاون، لضمان التفاعل وتوسيع نطاق المقاربة التشاركية

توجهات استراتيجية للتواصل والتوعية

وضع توجهات استراتيجية التواصل الذي يحتل دورا محوريا في قيام الهيئة بمهامها التحسيسية والتعبوية وفي إشاعة قيم النزاهة والشفافية والحكامة المسؤولة

الالتزام المواطن : شروطه ودوره في مجال مكافحة الفساد

تقديم توصيات الهيئة للنهوض بالالتزام المواطن ودوره في رفض ومقاومة الفساد ودعم تعبئة مجتمعية قوية مناهضة للممارسات المخلة بالنزاهة

التقاطعات بين ضمانات حقوق الإنسان وفعالية الوقاية من الفساد ومكافحته

العمل على تحقيق أكبر قدر من الالتقائية بين مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان، وتقوية التنسيق والتعاون المؤسساتي بين الهيئات ذات الصلة.

الشراكة بين القطاع العام والخاص لتحسين نزاهة مناخ الاعمال

ضمان انخراط القطاع الخاص في جهود مكافحة الفساد





تعزيز التعاون والتزام القطاع الخاص ، لترسيخ بيئة من الأمان والثقة مواتية لتحرير الطاقات وتوسيع قاعدة وأصناف المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين.

القطاع المالي كنموذج ورافعة لنشروترسيخ مبادئ النزاهة في النسيج الاقتصادي

- اتفاقية رباعية للشراكة مع مؤسسات الرقابة للقطاع المالي *(بنك المغرب، هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، الهيئة المغربية لسوق الرساميل)*؛
- خارطة المخاطر في قطاعي الابناك والتأمينات ؛
- دليل للتوعية للفاعلين بالقطاع المالي؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة الموظفين والاجراء؛
- مواكبة إصدار دورية توجيهية ملزمة للأبناك ومؤسسات القروض لوضع نظام للوقاية من الرشوة

إرساء ومأسسة الحواروالعمل المشترك بين القطاع الخاص والعام

- تطوير إطار مؤسساتي للحوار العام والخاص في مجال الوقاية ومكافحة الفساد ؛
- خارطة مخاطر الفساد في مجال الاستثمار والاعمال؛
- التشجيع ومواكبة وضع نظام الوقاية من الفساد والامتثال لمعايير النزاهة

الالتزامات الدولية للمملكة في مجال مكافحة الفساد

ورش الاتفاقيات الجهوية والدولية

- دراسة الاتفاقيات والتقاطعات بين مقتضياتها؛
- تتبع آليات استعراض تنفيذ مختلف الاتفاقيات الجهوية والدولية؛
- دراسة وتتبع ملاءمة التشريعات الوطنية مع التزامات المغرب الدولية والاستفادة من التجارب الفضلى ؛
- تشجيع الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة ؛
- التنسيق مع المنظمات الدولية.

تتبع أثر تنفيذ توصيات تقارير الاستعراض الدولية

- **ترسانة قانونية واسعة وملائمة نسبيا، تنقصها الموائمة مع بعض المقتضيات** (تجريم رشوة الموظفين الأجانب والدوليين، التنصيص على مسؤولية الاشخاص الاعتباريين، تجريم الإثراء غير المشروع، تجريم تنازع المصالح، وضع الآليات المصاحبة لاسترداد الموجودات...)؛
- **إطار مؤسساتي شامل ومتكامل، لكنه يفتقر إلى التنسيق** (تعزيز مهام وقدرات المفتشيات العامة للوزارات، تطوير آليات التنسيق وتبادل المعلومات في إطار التكامل المؤسساتي، وضع آلية تتبع وتنسيق السياسات العمومية ذات الصلة)؛
- **ظاهرة الفساد تعرف انتشارا في كافة القطاعات، العام والخاص**، سيما في مجالات حيوية كالعدالة، والصحة والتعليم والنقل والتعمير...

تعميق المعرفة الموضوعية بظاهرة الفساد



ضبط مفهوم الفساد وأشكاله وخصوصياته وآثاره، عبر إنشاء مرصد يحدد أهم مصادر المعلومات، ومعالجتها وتتميمها عن طريق إنجاز دراسات واستبيانات للإلمام بظاهرة الفساد وتطور تمظهراتها وللتوجيه وللتحديد الأمثل لأولويات السياسات العمومية، مع إعداد وتتبع مؤشرات لقياس الظاهر

المنجزات المرحلية

- دراسة وتوجهات بشأن **هيكلة عمل مرصد الهيئة الوطنية للنزاهة** (دراسات مقارنة للبنيات المماثلة، وتحديد المعطيات الكمية والكيفية المتوفرة لقياس الفساد، وإعداد تصور عام لسير عمل المرصد)؛
- **تحليل تفصيلي لمؤشر إدراك الفساد؛**
- **وضع دليل موحد ومنهجي لإعداد خارطة مخاطر الفساد مع العمل في إطار تثبيت الالتقائية في السياسات.**

المراحل المقبلة

- **بحث في مجال المقاربات المنهجية لتقييم أثر استراتيجيات مكافحة الفساد؛**
- **وضع وتنفيذ إطار ملائم للشراكة مع الأطراف المعنية لتحيين المعطيات وضمان فعاليتها واستدامتها؛**
- **توظيف وتكوين الاطر والكفاءات المناسبة وتفعيل نظم المعلومات الضرورية؛**
- **وضع إطار يوضح آليات اعتماد الدليل داخل القطاعات المعنية وتقديم الدعم للفاعلين المهتمين.**

Inppplc
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

5- ستة محاور مفصلية ومترابطة لهيكلة عمل ومهام الهيئة

أهم المشاريع المبرمجة برسم سنة 2023

ومشروع الميزانية متعدد السنوات 2023-2025

ستة محاور مفصلية ومترابطة لهيكلة عمل ومهام الهيئة

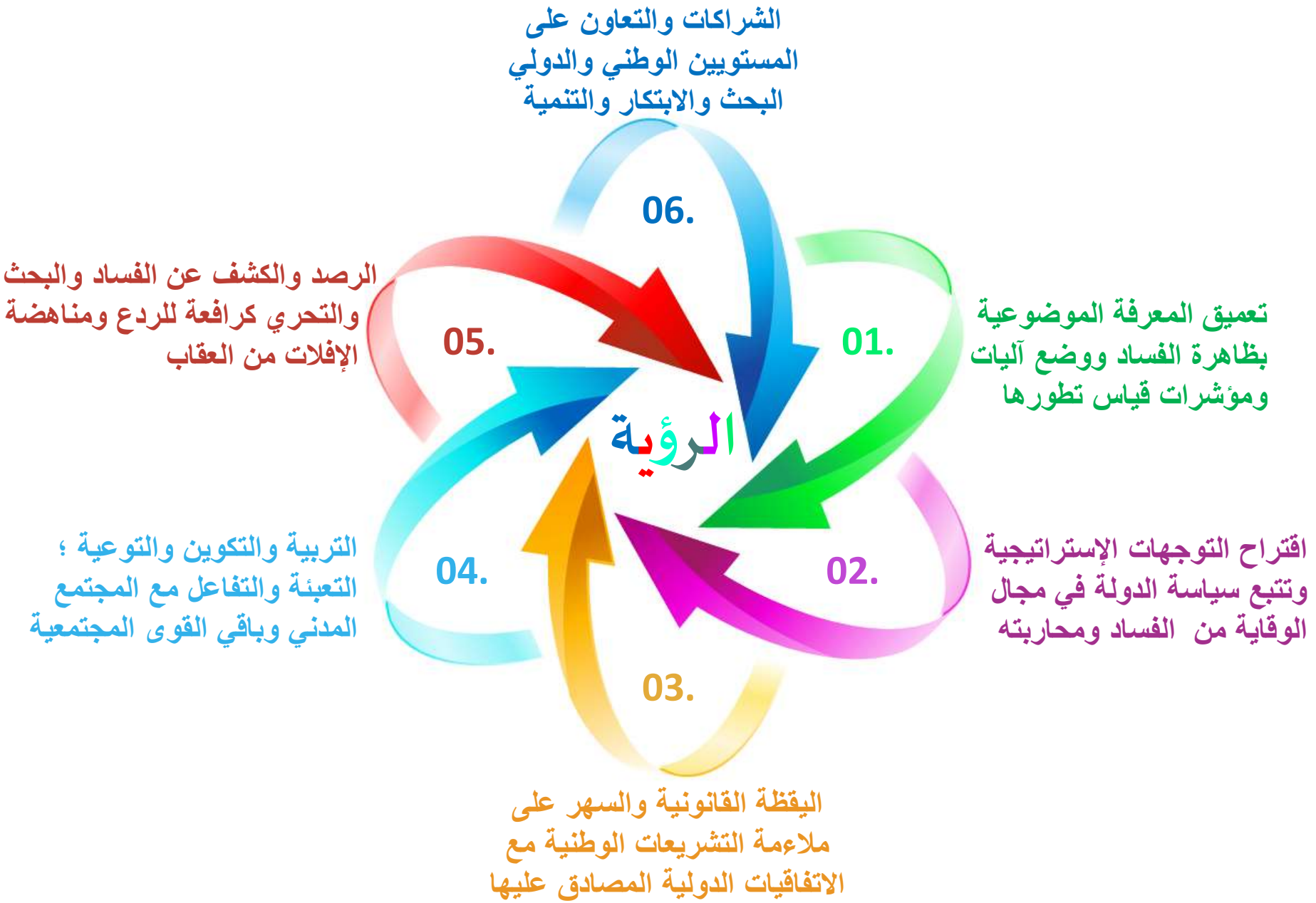

برنامج العمل

المحور1 : تعميق المعرفة الموضوعية بظاهرة الفساد

المحور2 : اقتراح التوجهات الإستراتيجية وتتبع سياسة الدولة

المحور3 : اليقظة القانونية والسهر على ملاءمة التشريعات الوطنية

المحور4 : التربية والتكوين والتوعية

المحور5 : الرصد والكشف عن الفساد والبحث والتحري كرافعة للردع

المحور6 : الشراكات والتعاون على المستويين الوطني والدولي

مقر الهيئة والتمثيليات الجهوية

- بناء مقر الهيئة
- إحداث تمثيليتين جهويتين

تدبير الموارد البشرية

- تفعيل الإطار المؤسساتي الجديد الخاص بتسيير الموارد البشرية (تطبيق النظام الأساسي للموارد البشرية، عملية دمج الموظفين ضمن أطر الهيئة، تفعيل الهيكل التنظيمي الجديد الخاص بالهيئة،..)؛
- تطوير الشراكات وتعبئة الدعم لتنفيذ مخطط الهيئة الخاص بالتوظيف والتكوين المستمر للموارد البشرية ؛
- رقمنة تدبير الموارد البشرية.

التدبير المالي والمحاسباتي

- تفعيل الإطار القانوني الجديد الخاص بالتدبير المالي والمحاسباتي (تقوية الرقابة الداخلية اعتبارا لعدم خضوع تنفيذ ميزانية الهيئة لمراقبة مسبقة) ؛
- رقمنة تسيير الموارد المالية والشؤون العامة.

تدبير المشتريات واللوجستيك

- إعداد وتنفيذ البرنامج التوقعي للصفقات والمشتريات ؛
- توفير الدعم اللوجستي والسهر على تحسين ظروف عمل الموارد البشرية.

المقاربة والمنهجية المتبعة لإعداد مشروع الميزانية

- إعداد مشروع ميزانية الهيئة في إطار مفهوم نجاعة الأداء ؛

- تحديد الحاجيات من الموارد المالية بناء على متطلبات تفعيل المخطط الاستراتيجي وإنجاز مشاريع برنامج العمل بارتباط بالأهداف المحددة وعلى أساس مؤشرات القياس المستهدف تحقيقها ؛

- إعداد برنامج عمل يتضمن مجموعة من الأهداف الإجرائية بالنسبة لكل من المحاور الاستراتيجية الستة، بالإضافة إلى محور الدعم.

Inpplc

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

المملكة المغربية

Royaume du Maroc

شكرا على جميل تتبعكم

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 2 دجنبر 2022 على الساعة العاشرة والنصف صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

الولاية التشريعية : 2021 -2027	الساعة : من 10h30 إلى 1h	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 7
السنة التشريعية : 2021 - 2022	المدة الزمنية : ساعة و30د	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : لا أحد
دورة أكتوبر 2022	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 7	عدد المعتذرين: لا

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكناو	فريق الأصالة و المعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد رضى الحميني	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايذي	الفريق الاشتراكي	
النائب الخامس	السيد محمد عمور ي	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأميـــن	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقـــرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 2 دجنبر 2022 على الساعة العاشرة والنصف صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيدة فاطمة الحساني	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة و المعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	يعتذر
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
السيد سعيد شاكر	مجموعة العدالة الاجتماعية	
السيد خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 2 دجنبر 2022 على الساعة العاشرة والنصف صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع